

جامعة 8 ماي 1945

قائمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسات

تحت عنوان:

تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج كمؤشرات لتقييم
الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

دراسة ميدانية للمؤسسة الوطنية للرخام - وحدة قالمة -

2018-2014

تحت إشراف الأستاذة:

شعابنة رزيقة.

من إعداد الطلبة:

* رواجية خديجة

* شلغوم خولة

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا

ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" النمل -19-

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليته الأمين عليه أفضل الصلاة والسلام.

أما بعد لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد وفي مقدمتهم الأستاذة المشرفة "شعابنة رزيقة" لتفضلها بالإشراف على هذا العمل و التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة وتوجيهاتها لنا لإنجاز هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة لتفضلهم بقراءة وتقييم هذه المذكرة، وإلى كل أساتذة قسم علوم التسيير، وإلى كل من يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...

نتقدم بجزيل الشكر لجميع زملائنا في دفعة 2020 .

اهداء

قال الله تعالى: "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"
صدق الله العظيم.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أهدي وسام تخرجي:
إلى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم، إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى
أحقق له آماله، إلى من لم يبخل علي بنصائح طيلة مشواري الدراسي

"أبي الغالي" حفظه الله.

إلى بحر الحب والحنان، إلى القلب الدافئ، إلى بلسم الشقاء، إلى من حفتني بتراويل دعواتها
الطاهرة وعلمتني الصمود مهما تبدلت الظروف، إلى أغلى ما في الوجود "أمي الحبيبة"
حماها الله.

إلى من يؤنس وحدتي و يملأ خلوتي، إلى من أستند لهم وقت حزني ومن هم سبب
فرحتي، إلى أخواتي رمز البهجة والحماس "ريان" إلى صاحبة القلب الأبيض "نور الهدى"
إلى زينة وسعادة المنزل آخر العنقود "بشرى" وفقكم الله.

إلى كل أقاربي عائلة "رواجية"، إلى كل ما شاركني مشواري الجامعي وتقاسم معي
الذكريات، إلى كل صديقاتي .

إلى من شاركتني تعب انجاز هذا العمل ريفتي "خولة" .

إلى كل من ساندني ودعمني أهدي إليهم جميعا ثمرة جهدي.

خديجة

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من كلفه الله بالصحة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى من أشعل مصباح عقلي وأطفئ ظلمة بعلي وكان لي خير مرشد من أنتظر أن يرى فلذة كبده متخرجة أبي العزيز حفظه الله وأطاله في عمره .

إلى ملاكي في الحياة إلى معني الحب والحنان إلى بسمته الحياة إلى من كان كعائنها سر نجابي وحنانها بلسم جراحي إلى التي تنتظر هذه اللحظة بفارغ الصبر أغلى العبايب أمي الحبيبة .

إلى الذين تعلمت معهم كيفية أميش وتقاسمت معهم الجلوة والمرارة إخواني: قيس وقصي .

إلى من كانا بمثابة عائلتي الثانية عمتي وزوجها أدامهما الله

إلى من أقاسمها هذا العمل: " خديجة "

إلى كل رفقاء دروبي وصدقائتي .

إلى كل هؤلاء الأعماء أهدي ثمرة جهدي .

خولة

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
07	أنواع التحليل المالي	01
11	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	02
41	العلاقة بين القوائم المالية	03
79	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام	04
81	تطور رقم الأعمال للفترة (2014 - 2018)	05
83	تمثيل بياني لجانب أصول المؤسسة في الفترة (2014 - 2018)	06
84	تمثيل بياني لجانب خصوم المؤسسة في الفترة (2014 - 2018)	07
86	منحنى بياني يوضح تطور رأس المال العامل للسنوات (2014-2018)	08
88	منحنى بياني يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل للسنوات (2014-2018)	09
89	منحنى بياني يوضح تطور الخزينة الصافية للسنوات (2014-2018)	10

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
80	مراحل تطور رقم الاعمال في المؤسسة في الفترة (2014 - 2018)	01
82	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2014 - 2018)	02
83	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2014 - 2018)	03
85	أنواع رأس المال العامل للفترة (2014 - 2018)	04
87	الاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2014 - 2018)	05
89	الخزينة الصافية للمؤسسة للفترة (2014 - 2018)	06
90	نسب السيولة للفترة (2014 - 2018)	07
91	نسب التمويل للفترة (2014 - 2018).	08
92	نسب المديونية للفترة (2014 - 2018).	09
93	تغير إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة لرقم الاعمال في الفترة (2014 - 2018)	10
93	حساب معدل الإدماج للفترة الممتدة من (2014 - 2018)	11
94	نسبة القيمة المضافة بالنسبة للمستخدمين للفترة (2014 - 2018)	12
94	نسبة القيمة المضافة بالنسبة للدولة للفترة (2014 - 2018)	13
95	تغير إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة للفترة (2014 - 2018)	14
95	هامش الربح الصافي للفترة (2014 - 2018)	15
96	حساب نسب النمو للفترة (2014 - 2018)	16
97	معدل دوران الأصول للفترة (2014 - 2018)	17
98	حساب المردودية الاقتصادية للفترة (2014 - 2018)	18
99	حساب المردودية المالية للفترة (2014 - 2018)	19

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	الميزانية المالية
02	حساب النتائج حسب الطبيعة
03	حساب النتائج حسب الوظيفة
04	جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)
05	جدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)
06	جدول تغيرات الأموال الخاصة.
07	الميزانية المالية لمؤسسة الرخام الوطنية لسنة 2016
08	جدول حساب النتائج لمؤسسة الرخام لسنة 2016
09	الميزانية المالية لمؤسسة الرخام لسنة 2017
10	جدول حساب النتائج لمؤسسة الرخام لسنة 2017
11	الميزانية المالية لسنة مؤسسة الرخام لسنة 2018
12	جدول حساب النتائج لمؤسسة الرخام لسنة 2018

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
.I	التقدير والشكر
.II	الاهداء
.III	قائمة الأشكال
.IV	قائمة الجداول
.V	قائمة الملاحق
.VI	فهرس المحتويات
أ - و	المقدمة العامة
01	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي للتحليل المالي والقوائم المالية.
02	تمهيد
03	المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي.
03	المطلب الاول: ماهية التحليل المالي
07	المطلب الثاني: أنواع، خطوات ووظائف التحليل المالي
12	المطلب الثالث: معايير، استعمالات وأدوات التحليل المالي
17	المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.
17	المطلب الأول: ماهية القوائم المالية
23	المطلب الثاني: أهمية، أهداف وقواعد اعداد القوائم المالية
26	المطلب الثالث: عرض القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، جدول التدفقات، تغير الاموال الخاصة) والعلاقة فيما بينها
42	خلاصة
43	الفصل الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات الأداء المالي.
44	تمهيد
45	المبحث الاول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
45	المطلب الأول: الأداء المالي
50	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي
55	المطلب الثالث: أثر عملية تقييم الأداء المالي

فهرس المحتويات

57	المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.
57	المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية
60	المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية
68	المطلب الثالث: النسب المشتركة
72	خلاصة.
73	الفصل الثالث: دراسة حالة للمؤسسة الوطنية للرخام - وحدة قائمة-
74	تمهيد
75	المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للرخام
75	المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة
77	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام وشرح اقسامه
80	المطلب الثالث: مجالات ومراحل تطور نشاط المؤسسة
82	المبحث الثاني: تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية.
82	المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الرخام الوطنية.
92	المطلب الثاني: تحليل حسابات النتائج لمؤسسة الرخام الوطنية.
97	المطلب الثالث: تحليل النسب المشتركة بين قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة الرخام الوطنية
101	خلاصة
103	الخاتمة العامة
108	قائمة المراجع
118	قائمة الملاحق

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد حظيت دراسة المؤسسة الاقتصادية في السنوات الماضية باهتمام كبير ومتزايد من قبل الباحثين، خاصة الوظائف والانشطة التي تمارسها، ويرجع سبب تعاضم أهمية دراسة المؤسسة إلى الأدوار الأساسية التي تلعبها في الاقتصاد الوطني فهي تعتبر بمثابة خلية للإنتاج أي مكان مزج عناصر الإنتاج، وحدة لتوزيع الدخل الناجم عن عملية الإنتاج، خلية اجتماعية، مركز للقرارات الاقتصادية.

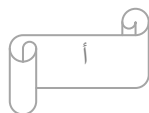
ويعتبر تقييم الاداء المؤسسة أمر ضروري، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وهناك عدة أدوات لتقييم الاداء ومنها القوائم المالية والتي تعتبر من أهم الادوات التي تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تزويدها بالكم الكبير من البيانات المحاسبية، كما أنها تعتبر مجموعة كاملة تتضمن الميزانية، وحساب النتائج وغيرها من القوائم المالية، وعلى هذا الأساس للقوائم المالية دور كبير في المؤسسة لأنها تساهم في تقييم أدائها عن طريق التحليل المالي لهذه القوائم بمجموعة من المؤشرات والنسب المالية.

أصبحت عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية لزاما على المدير المالي وذلك يكون بإجراء تحليل للقوائم المالية التي تحتوي عددا ضخما من الأرقام التي تجمع يوميا في الدفاتر المحاسبية، بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة وهذا ما تسعى القوائم المالية الى الوصول اليه.

ولقد اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل كل من قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج كونهما من القوائم المالية الأساسية في المؤسسة لأنها تعتبر المصدر الاساسي للبيانات والمعلومات المالية التي يستخدمها المحلل المالي في تقييمه للأداء اعتمادا على مؤشرات ونسب مالية والتي تساعده على الكشف على أداء المؤسسة ومعرفة مركزها المالي واتخاذ القرارات المختلفة.

الإشكالية:

على ضوء ما سبق تبلورت اشكالية بحثنا كما يلي:



إلى أي مدى يساهم تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للرخام (وحدة قالمة) ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسي جملة من التساؤلات الفرعية الآتية:

- كيف تكون عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ماهي المؤشرات التي تستعمل في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة؟
- هل تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج مؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة الذكر، قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تتطلب عملية تقييم الأداء المالي استخراج المعلومات من القوائم المالية وتحليلها؛
- تعتبر مؤشرات التوازنات المالية والنسب المالية من أهم ما يستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج مؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

نوجزها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم صلته المباشرة مع التخصص العلمي الذي ندرسه.
- محاولة إثراء المكتبة بموضوع تطبيقي أكثر منه نظري.
- أردنا من خلال هذا الموضوع إبراز أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية بشكل عام وتحليل الميزانية وحساب النتائج بشكل خاص باعتبارهما أحد أدواته.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أن التحليل المالي للقوائم المالية يشكل أهمية بالغة في تقييم أداء المؤسسة المالي وكفاءتها في تحقيق أهدافها، وعليه تكمن أهمية هذا البحث في معرفة مدى قدرة المؤسسة على القراءة الدقيقة

المقدمة العامة

للميزانية وحساب النتائج وتحليل مؤشرات الوصول إلى نتائج تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة وتنميتها ونقاط الضعف لمعالجتها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ جملة من الأهداف التالية:

- مساعدة إدارة المؤسسة على تحديد كفاءة المؤسسة ومعرفة وضعيتها المالية بأقل وقت وجهد وتكلفة؛
- محاولة معرفة عملية التحليل المالي للقوائم المالية ومعرفة المعلومات الضرورية لتقييم الأداء المالي في المؤسسة؛
- التعرف على حقيقة النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج وإبراز دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؛
- تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة المؤسسة الوطنية للرخام (وحدة قائمة).

منهج الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا التساؤلات الفرعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي طريقة دراسة حالة الذي يمكننا من تطبيق جانباً من المعلومات المتوفرة لدى المؤسسة.

حدود الدراسة:

ينحصر الإطار المكاني في دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام -بيومهرة أحمد-، أما فيما يخص الإطار الزمني، فقد تم دراسة تحليل الميزانية وحساب النتائج كمؤشرات لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة الممتدة 2014-2018.

الدراسات السابقة:

خلال مدة البحث تمكنا من الاطلاع على مجموعة من الابحاث والمقالات والرسائل الجامعية التي تناولت موضوع العوامل تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات تحليل القوائم المالية، وعليه سوف نقتصر فقط على بعض الدراسات:

المقدمة العامة

1- دراسة عادل عشي 2002، مذكرة ماجستير تحت عنوان " الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم" هدفت هذه الدراسة إلى اسقاط المعايير الهامة في عملية تقييم الأداء المالي على احدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المتمثلة في مؤسسة صناعات الكوابل -بسكرة - خلال السنوات من 2000 إلى 2002. وقد خلصت هذه الدراسة إلى التحليل الساكن غير كافي لذا وجب اللجوء إلى التحليل الحركي للتوازن المالي أي تحليل جداول التمويل ، وأن المؤسسة تتمتع بأداء جيد لأنها استطاعت خلال سنوات الدراسة انشاء قيمة لأصحابها وهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة.

2- دراسة اليمين سعادة 2009، مذكرة ماجستير تحت عنوان " استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطني لصناعة أجهزة القياس والمراقبة - سطيف- خلال سنوات الدراسة من 2004 إلى 2006 وذلك من خلال استخدام أهم أدوات تقييم الاداء وهو التحليل المالي لما له من دور في مساعدة المقيم على اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي لها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بواسطة التحليل المالي يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها وبالتالي اتخاذ القرارات والاجراءات التصحيحية اللازمة، و أن عدم الاهتمام باستخدام التحليل المالي يؤدي لانخفاض كفاءة الادارة في استخدام أصولها المختلفة وبالتالي انخفاض العائد على الاصول المستثمرة.

3- دراسة تالي رزيقة 2012، مذكرة ماستر تحت عنوان " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اهم الأساليب التي تساهم في التسيير الكفء لمؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED في السنوات من 2009 إلى 2011 . وهذا بإعطاء صورة واضحة عن تقييم الاداء والذي يبين اهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم أنشطة المؤسسة ويبين أيضا كيفية تطبيقها على أرضية الواقع وذلك من اجل تشخيص الوضعية الفعلية للمؤسسة وبالتالي تحديد نقاط القوة والعمل على تسييرها، ونقاط الضعف والعمل على معالجتها.

المقدمة العامة

وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وأيضاً يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير الموارد الدائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها إلى سيولة خلال سنة.

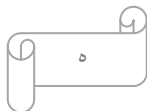
4- دراسة حنان بن منصور 2016، مذكرة ماستر أكاديمي تحت عنوان " القوائم المالية ودورها في تقييم الاداء" حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة دور القوائم المالية في تقييم الأداء المالي لمجمع تربية الدواجن للغرب ORAVIO - مستغانم - ومعرفة هل هي كفيلة وحدها لتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وذلك في السنوات من 2013 إلى 2015 ، حيث توصلت الدراسة إلى أن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر من أهم الأدوات المستعملة في تقييم الاداء حيث أنها تهدف إلى عرض صورة واضحة للمؤسسة من خلال نشر المعلومات المالية والمحاسبية التي تساعد في ترشيد القرارات وتحديد وضعها المالي حالياً ومستقبلاً.

5- جليل عبد الله الياس 2018، مذكرة ماستر أكاديمي تحت عنوان " دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية " ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى اظهار أهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين والمحللين على تقييم الوضع المالي الذي يساعد على كشف نقاط القوة والضعف في المؤسسة واسقاط الدراسة على مؤسسة انتاج الادوات الميكانيكية ولواحقها (أورسيم) في السنوات من 2016 إلى 2018.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أدوات التحليل المالي لمؤسسة أورسيم والتي تتمثل في النسب المالية التي يستخدمها المحللون من أجل دراسة المعلومات المالية والمتمثلة في القوائم المالية المتوفرة لدى المؤسسة من أجل معرفة وضعها المالي، وأن التشخيص المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة وأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل، وأن التحليل المالي يعتبر خطوة تمهيدية وضرورية للتخطيط المالي.

محتويات الدراسة:

لدراسة الموضوع دراسة وافية تناولناه في ثلاث فصول، فصلين نظريين والثالث تطبيقي، تسبقهم قبل ذلك مقدمة وتليهم خاتمة.



المقدمة العامة

الفصل الأول للدراسة والمعنون بـ "الاطار المفاهيمي لتحليل المالي والقوائم المالية" ينقسم إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول التحليل المالي، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان "تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي"، وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، في حين خصص المبحث الثاني لتحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

أما الفصل الأخير والذي خصص لدراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام "بومهرة أحمد" -قائمة- خلال الفترة (2016-2018) فقد قسم هو الآخر إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول تقديم عام للمؤسسة الوطنية للرخام "بومهرة أحمد"، في حين المبحث الثاني كان تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

صعوبات الدراسة:

- توقف سير العمل أثناء البحث سواء على مستوى المؤسسات الاقتصادية أو الجامعات (المكتبات)، نتيجة الحجر الصحي الذي فرضته الدولة بسبب انتشار وباء كوفيد 19.
- عدم الحصول على بعض المعلومات والوثائق بسبب مرض بعض موظفي المصالح محل الدراسة.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي للتحليل

المالي والقوائم المالية.

تمهيد:

يعد التحليل المالي من أهم المواضيع المتداولة في الإدارة المالية، والذي يعتبر عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة وتقييم أدائها، حيث تمثل القوائم المالية الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي في أي مؤسسة اقتصادية، والهدف العام من إعدادها يتمثل في توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي يستخدمها المحلل المالي لتوضيح قوة المركز المالي للمؤسسة وتقييم أدائها المالي وكذا تمكنه من تشخيص وضعيتها المالية وأيضا المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث قمنا بتقسيمه لمبحثين كالآتي:

المبحث الأول: أساسيات حول التحليل المالي.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية.

المبحث الأول: عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من اهم الأدوات الادارة المالية، حيث يقوم المحلل المالي بالاعتماد على المعلومات والبيانات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية ودراستها وتحليلها لتقييم الأداء المالي للمؤسسة ومعرفة مركزها المالي لاتخاذ القرارات المالية المناسبة ووضع الخطط المستقبلية.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة وذلك لمعرفة المركز المالي للمؤسسة وتقييم أدائها وكذا المساعدة في اتخاذ القرارات، هذا وقد نشأ التحليل المالي في القرن 19 م لعدة أسباب وهو يكتسي أهمية كبيرة و أهدافه في نهاية الأمر تتماشى مع أهداف المؤسسة ككل.

أولاً: نشأة التحليل المالي و أسبابها:

● **النشأة:** لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة 1929 – 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.⁽¹⁾

وقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، والذي تعود فكرته إلى فترة الكساد الأعظم، والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من الشركات نتيجة عدم ملائمتها الفنية والحقيقة لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها، أن الفشل و الإفلاس للعديد من الشركات، أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الائتماني والمالي للشركات .

ان تطور تقنيات الاستثمار والتمويل في عقد الأربعينيات والخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات التي تخص الشركة، و/ أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل استخدام الأساليب الكمية الحديثة، وتقنيات الحاسوب وبمستوى على من

¹ - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي، دار المحمدية، الجزء الأول ، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 1999، ص13.

الكفاءة والفعالية، الامر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في تدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.⁽¹⁾

● أسباب نشأته: ترجع إلى عدة أسباب يمكن تلخيصها فيما يلي:

◀ **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعياً وراء الأرباح وفرات الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع ولقد اضطر هؤلاء المساهمين نظراً إلى نقص خبراتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها. وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج لتحديد المجالات وقوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة المركز المالي ونتيجة أعمالها.

◀ **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح واستمرار وجود شركات المساهمة مرهونة بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركات بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية المستثمرين، كما نصت هذه التشريعات أيضاً بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما يساعد ذلك إلى تحليل القوائم المالية.

◀ **الأسواق المالية:** تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن المؤسسات التي تتداول أسهمها في السوق المالية، لذلك برزت ضرورة تحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

◀ **الائتمان:** إن انتشار أسلوب التمويل القصير الأجل لفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات لهذا النوع من الائتمان، ولذلك قد أظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها

¹ - عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر، بدون رقم طبعة، عمان، الأردن، 2008،

لنوع من المؤسسات، ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها اجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف. (1)

ثانيا: مفهوم التحليل المالي:

لقد تعدد التعاريف حول هذا المصطلح المالي والتي نذكر منها:

● **التعريف الأول:**

التحليل المالي هو علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة بينهما، ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية بالإضافة إلى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب. (2)

● **التعريف الثاني:**

التحليل المالي هو عملية منظمة لتفسير سلوك وتصرفات الشركة من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على نقاط القوى في الشركة ونقاط الضعف بها والعمل على تصحيحها. (3)

● **التعريف الثالث:**

التحليل المالي هو مجموع العمليات التي تعنى بدراسة وفهم البيانات والمعلومات المالية المتاحة في القوائم المالية للمنشأة وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الإفادة منها في الحكم على مركز المنشأة المالي وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتساعد أيضا في تقييم أداء المنشأة وكشف انحرافاتها والتنبؤ بالمستقبل. (4)

ومن التعاريف السابقة، يتضح أن التحليل المالي عبارة عن عملية جمع ومعالجة البيانات المالية المتاحة في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، من أجل استعمالها في معرفة المركز المالي للمؤسسة وعملية تقييم وضعيتها المالية وأيضا الكشف عن الانحرافات والمساعدة في اتخاذ القرارات وكذلك التنبؤ بما سيكون عليه الوضع في المستقبل.

¹ - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2004، ص ص 25-26.

² - عليان الشريف ورشاد عصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2008، ص 151.

³ - عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 55.

⁴ - هيثم مجد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000 ص 157.

ثالثا: أهمية وأهداف التحليل المالي:

- يكتسي التحليل المالي للقوائم المالية أهمية كبيرة نوجزها فيما يلي: (1)
- تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة، وتشغيلها من جهة أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين فعالية الشركة قدرتها على النمو؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط التي الذي تقوم به الشركة؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح كل من الإدارة والشركة في تحقيق أهدافها؛
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛
- إعداد الجوانب المناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

● الأهداف:

كما يهدف التحليل المالي إلى تحقيق العديد من الأهداف والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل وتمثل

في ما يلي: (2)

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في تجميع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى؛
- الحصول على مؤشرات تبين ما اذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أو تحتاج إلى تعديل؛
- التحقق من مدى كفاءة النشاط؛
- المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة؛
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مؤشر للمركز المالي والحقيقي للمؤسسة؛
- إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة؛
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛
- معرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

¹ - محمد الصبري، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، مصر، 2000، ص 264.

² - بالاعتماد على المراجع التالية:

- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات، الوراق للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2009، ص 303.

- محمد عبد السلام أحمد وإبراهيم السيد، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2017، ص 82.

- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة.

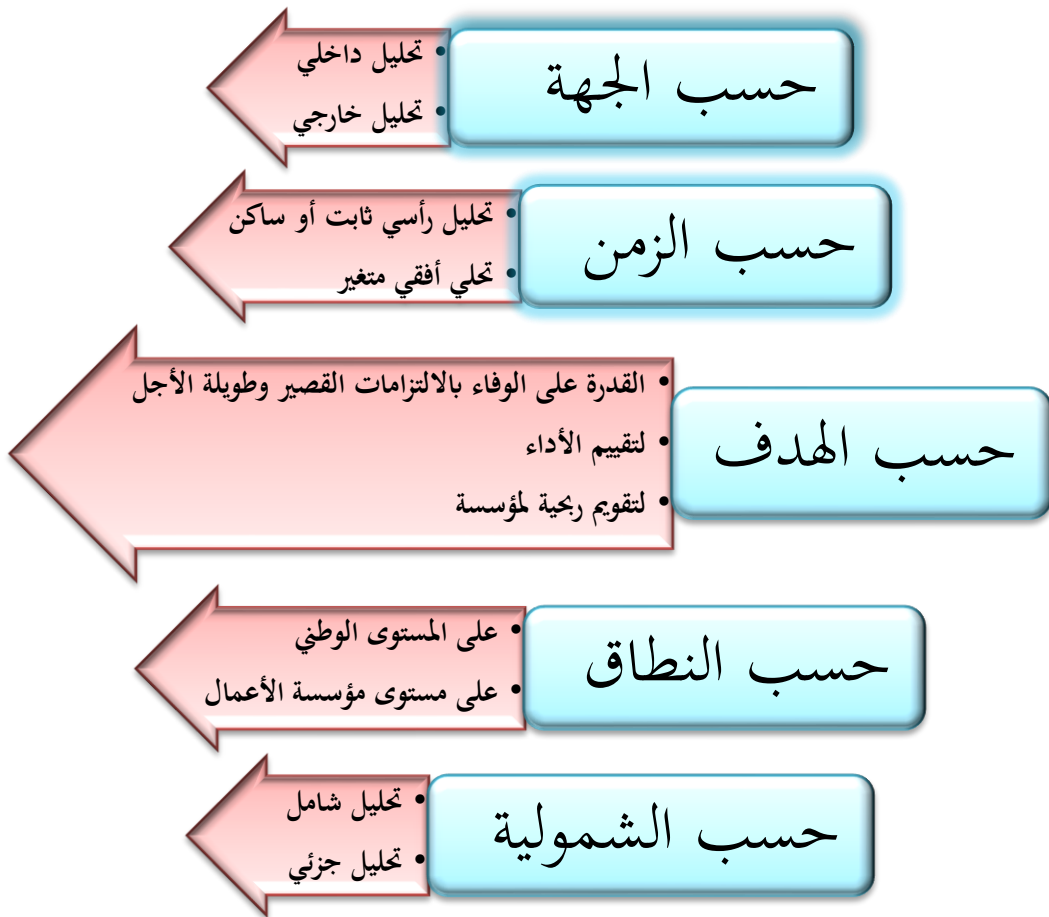
المطلب الثاني: أنواع ووظائف التحليل المالي.

للتحليل المالي أنواع عديدة باختلاف طريقة التبويب وهو عملية تتم وفق خطوات معينة تختلف باختلاف هدفه وأهميته.

أولاً: أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي ناتجة عن طريق التبويب التي يستخدمها المحلل أو المختص والأسس التي يعتمد عليها في التحليل بصورة عامة والتي يلخصها الشكل التالي:

الشكل رقم (01): أنواع التحليل المالي



المصدر: من اعداد الطالبتين.

- **حسب الجهة القائمة بالتحليل:** (1)
 - ينقسم التحليل المالي حسب الجهة القائمة بالتحليل إلى نوعين:
 - **تحليل داخلي:** وهو التحليل التي تقوم به جهة داخلية أي من داخل المؤسسة المراد إجراء تحليل لها.
 - **تحليل خارجي:** هذا النوع من التحليل تقوم بإجرائه من خارج المؤسسة كالبنوك و المصارف والغرف التجارية والصناعية، وكذا المكاتب المتخصصة في الحسابات والتدقيق.
- **حسب الزمن:** ينقسم التحليل المالي حسب زمن التحليل إلى:
 - **تحليل رأسي ثابت أو ساكن:** يتم في هذا النوع من التحليل بنسبة بند من بنود أحد القوائم المالية الواحدة إلى مجموعة أكبر فمثلا يتم نسبة المدنيين إلى الموجودات المتداولة أو نسبة المكائن والآلات إلى الموجودات الثابتة، أو إلى إجمالي الموجودات، وهكذا بالنسبة للخصوم .
 - هذا فيما يخص قائمة المركز المالي على سبيل المثال، أما بالنسبة إلى قائمة الدخل فيتم نسبة أحد البنود إلى المبيعات طبعاً مع ملاحظة أن هناك علاقة بين البند والمجموعة التي ينسب لها من أجل أن تكون ذات مدلول، ويتسم هذا التحليل بالسكون والثبات لأنه يدرس العلاقة بين بندين أو مجموعتين في فترة زمنية محدد.
 - **تحليل أفقي متغير:** هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من أجل توضيح التغيرات الحاصلة
- **حسب الهدف من التحليل:** ينقسم إلى:
 - تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل القصير؛
 - تحليل قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الاجل الطويل؛
 - التحليل المالي لتقويم الأداء؛
 - التحليل المالي لتقويم ربحية المؤسسة؛ التحليل المالي لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام للمشروع ومجالات استخداماته.
- **حسب النطاق:** ينقسم التحليل المالي حسب نطاق استخدامه إلى: (2)

¹ - علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، "التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات"، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2015. ص 57.

² - حمزة شمخي وإبراهيم الجزراوي، الإدارة والتحليل المالي، دار الصفاء، بدون رقم الطبعة، الأردن، 1998، ص ص 48 - 50.

- **على المستوى الوطني:** يقصد هذا النوع من التحليل المالي هو تقييم نشاط الدولة من الناحية المالية باعتبارها وحدة اقتصادية واحدة خلال فترة زمنية معينة، وتدخّل ضمن عملية تقييم هذه الظواهر والعمليات المالية في مقاييس الاقتصاد ككل، ويعتبر التحليل المالي على المستوى القومي جزء من التحليل الاقتصادي ويدخّل ضمن مجال الاقتصاد السياسي.

- **على مستوى مؤسسة الأعمال:** يقصد به نشاط منشأة الأعمال سواء كانت تهدف إلى الربح أو إلى تحقيق عائد اجتماعي من ممارسة نشاطها خلال فترة زمنية معينة.

● **من حيث الشمولية:** يتفرع التحليل المالي من حيث الشمولية إلى:

- **التحليل المالي الشامل:** ويقصد بهذا النوع من التحليل هو تقييم نشاط منشأة الأعمال لمركزها المالي ككل خلال فترة زمنية معينة.

- **التحليل المالي الجزئي:** يقصد بهذا النوع من التحليل تقييم جزء معين من نشاط منشأة الأعمال خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال الثابت أو تحليل مصادر التمويل طويلة الأجل أو تحليل القابلية الإدارية للمنشأة أو تحليل المخزون السلعي... الخ.

ثانياً: خطوات التحليل المالي:

لا يوجد دليل ثابت يرشد المحلل المالي إلى الخطوات المثالية المتبعة في عملية التحليل المالي وتختلف هذه الخطوات من منشأة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من العملية أو أهميتها، ولا يشترط لأي نوع من أنواع التحليل المالي ان يمر بجميع الخطوات التالية: (1)

- التأكد من وجود التكاليف من الجهة التي ترغب في التحليل؛
- التأكد من وضوح الهدف من التحليل؛
- تحديد نطاق ومدخلات عملية التحليل والفترة المالية المشمولة بعملية التحليل؛
- إعادة تبويب القوائم المالية؛
- اختيار أساليب وأدوات التحليل المناسبة والملائمة؛
- استعمال المقاييس والمعايير للمقارنة بين الأرقام المعيارية والأرقام الفعلية؛

¹ - علاء فرحات طالب وإيمان شيجاني المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2011، ص168.

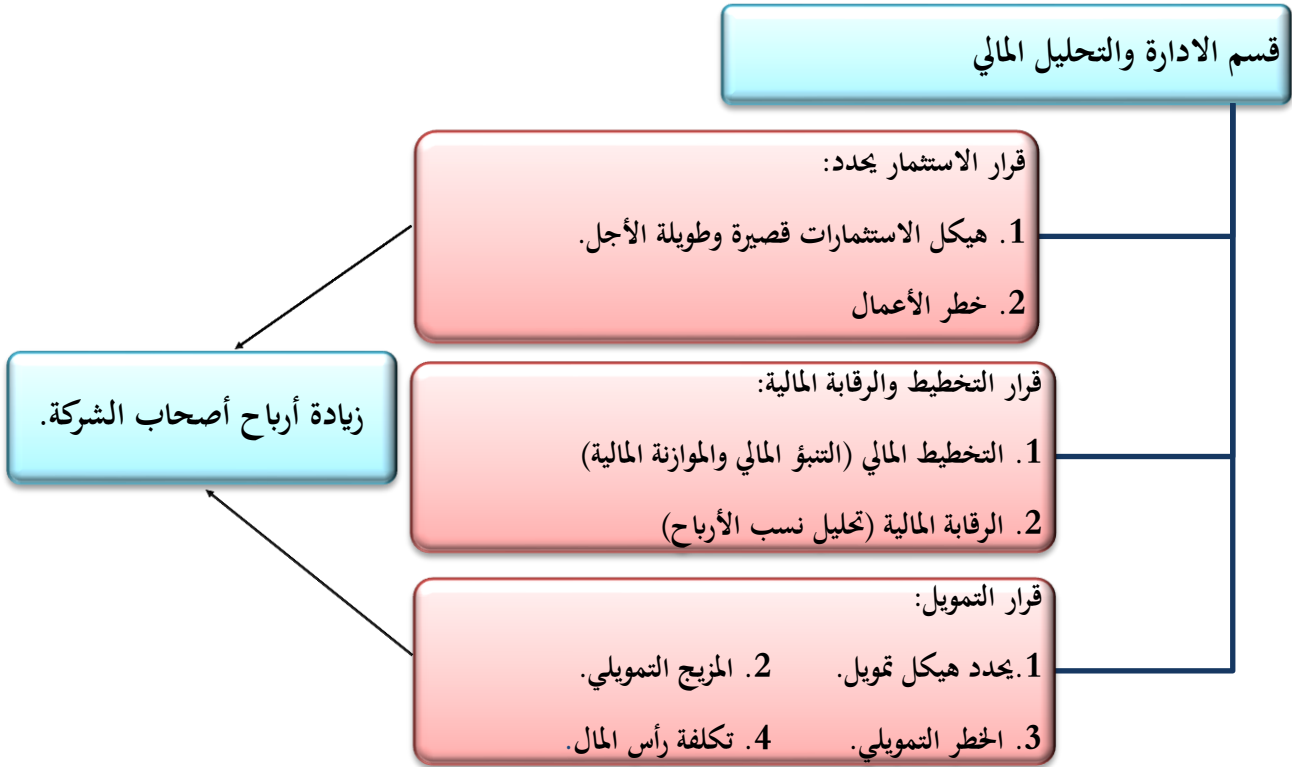
- اظهار النتائج والاستنتاجات؛
- كتابة تقرير التحليل المالي.

ثالثا: وظائف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة وظائف تتركز مجملها حول:⁽¹⁾

- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: وذلك لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي؛
 - اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها؛
 - اتخاذ قرار التمويل: حيث يمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل؛
 - اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.
- والشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

¹ - ليلي تريكي ، " قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل" ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014/2015. ص 20.

الشكل رقم (02): وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار.



المصدر: إبراهيم شنديفات خلدون، "إدارة وتحليل مالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001، ص 17

المطلب الثالث: معايير، استعمالات وأدوات التحليل المالي:

ان التحليل المالي عبارة عن اجراء تقوم به المؤسسة للوصول إلى أهدافها ويتم ذلك استنادا إلى جملة من المعايير وباستخدام مجموعة من الادوات لإجراء تحليل صحيح ومفيد، وعليه في هذا المبحث قمنا بالتطرق إلى المعايير التي يستند اليها المحلل وكذا مختلف الاستعمالات وابرز الادوات المستعملة لذلك.

أولاً: معايير التحليل المالي:

من المعروف بين الأوساط المالية أن نتائج التحليل المالي وحدها غير كافية لعكس المعلومة المناسبة وتحقيق اهداف التحليل، لذا لا بد من القائم بعملية التحليل من اعتماد معايير للحكم على كفاءة نتائج التحليل ومن المعايير الشائعة الاستخدام ما يلي :

- **المعيار المطلق:** ويقاس كفاءة سيولة الشركة في الاجل القصير، ويأخذ المعيار قيمة مطلقة ثابتة في ضوءها تقارن القيمة المماثلة للشركة مع هذه القيمة، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال هو معيار نسبة التداول (2) مرة، ومعيار نسبة السيولة السريعة (1.5) مرة.
- **معيار الصناعة:** ويستخدم هذا المعيار لقياس وضع الشركة ضمن القطاع الذي تعمل به الشركة كما يمكن أن يكون معيار على المستوى النوعي للصناعة، عادة هذه المعايير تعد من قبل جهات خارجية مثل بورصة الأوراق المالية، بعض مؤسسات خدمة الاستثمار وغيرها.
- **المعيار المستهدف:** إذ تعد الإدارة مسبقاً وضمن خططها السنوية مؤشرات مستهدفة تسعى للوصول إليها ضمن الخطة، وعليه يتم مقارنة الواقع مع هذا المعيار للحكم على نتائج التحليل.
- **المعيار التاريخي:** إذ يعتمد لهذا الغرض أداة الشركة للسنوات السابقة أو لسنة أساس، وهذا المعيار يعكس مدى التطور في أنشطة وفعالية الشركة.⁽¹⁾
- **المعيار الدولي:** وهو النموذج المعتمد دولياً، وهذا المعيار يعطي فكرة حول وضع المنشأة ومقارنتها مع مثيلاتها على الصعيد الدولي.⁽²⁾

¹ - عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² - خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، التحليل المالي للقوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2000، ص 22.

ثانيا: استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:⁽¹⁾

● التحليل الائتماني (Credit Analysis):

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يوجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الاطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في تعرف المخاطر المالي إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

● التحليل الاستثماري (Investment Analysis):

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، واسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

● تحليل الاندماج والشراء (Merger & Acquisition Analysis):

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما، وفي حالة رغبة شركة شراء أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته.

¹ - أيمن الشنطي وعامر شقري، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005، ص ص 167-169.

● تحليل تقييم الأداء (Performance Analysis):

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

● التخطيط (Planning):

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية يشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته.

ثالثاً: أدوات التحليل المالي :

هناك العديد من الأدوات والأساليب التي يعتمد عليها المحلل المالي، ونذكر أهمها فيما يلي:

● النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم الأدوات المالية المعتمدة في تحليل القوائم المالية والأساليب الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال والمال، حيث تساعد المحللين في تقديم وقياس كفاءة الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة.

النسب المالية هي عبارة عن علاقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية مرتبة ومنظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، بالإضافة إلى أنه هناك العديد من النسب المالية المعتمدة في التحليل وتمثل في: نسب السيولة؛ نسب النشاط؛ نسب الربحية؛ نسب الهيكل المالية.⁽¹⁾

● التوازنات المالية:

بعد ان يقوم المحلل المالي بصياغة الميزانية يبدأ بالدراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، بالاعتماد على مؤشرات تعرف بمؤشرات التوازن المالي، والمتمثلة في:

¹ - عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 83.

- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: يعتبر رأس المال العامل الصافي الإجمالي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، فهو تلك الحصة من الموارد التي درجة استحقاقها بطيئة والتي تستخدم لتغطية المالية للاستخدامات التي درجة سيولتها سريعة وذلك لتحقيق التوازن بين الموارد والاستخدامات.

- الاحتياج لرأس المال العامل: إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمديونين، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين او تسيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس مال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا ومديونها بالديون قصيرة الاجل والاحتياج لرأس المال العامل هو ذلك القسط وجزء من الاحتياجات الضرورية ارتباطا مباشرا بدورة الاستغلال والتي لم تغطي من طرف الموارد الدورية.⁽¹⁾

- الخزينة الصافية:

اقتصاديا: تعبر الخزينة عن مجموعة الأموال السائلة التي بحوزة المؤسسة و التي تستطيع التصرف فيها في أي وقت خلال الدورة الاستغلالية.

ماليا: يمكن القول بأن الخزينة هي مجموع القيم المالية الجاهزة والتي تكون تحت تصرف المؤسسة والموجهة لتغطية عمليات معينة، كما تعتبر بمثابة التجسيد الفعلي لكل العمليات التي تقوم بها المؤسسة.

أما بالنسبة للمؤسسة تعتبر الخزينة صورة عاكسة لسياساتها التسييرية وكخلاصة لكل النشاطات والعمليات التي تقوم بها المؤسسة سواء كانت طويلة أو قصيرة الاجل.⁽²⁾

● المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات:

يسمح هذا الاسلوب بمقارنة المؤسسة لعدة فترات سواء كان ذلك مع مؤسسات أخرى مماثلة او مع نفسها ومن بين أهم هذه الأساليب نجد:

¹ - ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، 50.

² - الياس بن ساسي ويوسف قرينشي، التسيير المالي، دار الواصل، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2006، ص 69.

- التحليل العمودي (الرأسي، الثابت، الساكن):

وهو تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر المالية الموضوع التحليل، حيث نسب كل عنصر من عناصرها على المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، أي أن هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتقاء البعد الزمني عنه، حيث أن المقارنة تتم في نفس الفترة لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت (1).

- التحليل الافقي (المتغير أو تحليل الاتجاهات):

ويسمى هذا التحليل أيضا بالتحليل الديناميكي الذي يهتم بدراسة مبالغ ونسب التغيرات والتطورات المسجلة، وهذا ما يتطلب مجموعة من القوائم المالية المقارنة فيما بينها حتى يتمكن من قياس مبالغ ونسب التغيرات، ويمكن هذا النوع من التحليل أن يأخذ صورة عن تلك التغيرات في شكل نسب ومبالغ دون إيجاد تفسيرات وتحليل لهذه التغيرات.

- التحليل المقارن:

هذا الأسلوب يستدعي مقارنة الأرصدة والنسب الخاصة بالمؤسسة مع نفس الأرصدة والنسب التابعة لمؤسسة أخرى مشابهة للمؤسسة محل الدراسة وتنتمي إلى نفس القطاع، من خلال هذه المقارنة يمكن تقييم فعالية المؤسسة نسبيا مع مؤسسات مماثلة أخرى.

- التحليل المعياري:

يرتكز التحليل المعياري على مقارنة بعض الأرصدة والنسب محل الدراسة مع بعض القيم والمعدلات المعيارية المتعارف عليها في مجال التحليل المالي نذكر على سبيل المثال: تمويل العناصر الثابتة بالموارد المستقرة ولا يجب ان تتجاوز قيمة الديون الطويلة والمتوسطة الاجل ثلاث أضعاف قيمة الطاقة الإنتاجية... الخ (2).

¹ - زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2005، ص 113.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المبحث الثاني: عموميات حول القوائم المالية:

بما ان التحليل المالي هو عملية دراسة وتفسير البيانات الموجودة في القوائم المالية للمؤسسة والتي بها نقيس مركز المؤسسة وأدائها المالي، وللتعرف أكثر على القوائم المالية للمؤسسة سنطرق في هذا المبحث لتعريف هذه القوائم وقواعد إعدادها وتقديمها وكذا مختلف أنواعها وأيضاً العلاقة بين هذه القوائم المالية .

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية:

سنعرض في هذا المطلب إلى تعريف القوائم المالية وخصائصها وكذا أهمية هذه القوائم.

أولاً: مفهوم القوائم المالية:

لقد تعددت التعاريف حول مفهوم القوائم المالية حيث نذكر منها:

● التعريف الأول:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي (**Financial Reporting**) عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدققها النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، وهي نتاج النشاط المعلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية، كذلك تعتبر ملخصاً كميًا للعمليات والأحداث المالية وتأثيراتها على أصول والتزامات المنشأة وحقوق ملكيتها.⁽¹⁾

● التعريف الثاني:

تعرف القوائم المالية أنها: " مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة من الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية.⁽²⁾

¹ - خالد جمال جعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS/IFRS، اثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص93.

² - Robert Obert, **Pratique des normes IAS/IFRS**, Dunod, Paris,2002,p54.

● التعريف الثالث:

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسة المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة، وتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الاعمال.⁽¹⁾

ومن التعاريف السابقة نستخلص أن القوائم المالية هي مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تصف العمليات المالية في المؤسسة، وهي المصدر الأساسي للبيانات والمعلومات المالية التي تستخدمها الأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة وذلك لمعرفة مركزها المالي.

ثانياً: خصائص القوائم المالية:

تحتوي القوائم المالية بمجموعة من الخصائص والتي نذكر منها:

● **القابلية للفهم (Intelligibilité):** إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين، لهذا الغرض فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الاعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة وإن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.⁽²⁾

● **الملائمة (Pertinence):** لتكون المعلومة مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومة ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم لتقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتها الماضية.⁽³⁾

¹ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية - لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، الاسكندرية، 2006، ص63.

² - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية - أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2000، ص 94.

³ - حنان بن منصور، القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 1017/2016، ص15.

● التمثيل الصادق (Image Fidele):

حتى تكون المعلومات ذات مصداقية يجب أن تمثل بصدق الصفقات والاحداث الأخرى التي يرغب في تقديمها او التي يفترض منطقيا أن تقدم، وعليه فإن القوائم المالية يجب أن تقدم تمثيل صادق للحالة المالية للوحدة وكفاءتها المالية وكذا تدفقات خزينة الوحدة، فتطبيق المعايير المحاسبية المرفقة بملاحق للمعلومات التكميلية تؤدي في أغلب الأحيان إلى إنتاج قوائم مالية تعطي صورة صادقة.⁽¹⁾

● الموثوقية أو الموضوعية (Faibilité):

ويقصد بذلك خلوها من الأخطاء الفادحة والتحيز وتوفير إمكانية الاعتماد عليها كمعلومات صادقة وتمثل المعلومات بصدق وتعرض نتائج المحاسبة عن العمليات وتقدمها طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وأن تكون محايدة وخالية من التحيز وتتخذ الإجراءات الضرورية في حالات عدم التأكد من خلال ممارسة سياسة الحيطة والحذر، وعرض المعلومات بشكل كامل ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية.

● القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل قراء القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية قياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.⁽²⁾

● الحياد:

يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار او عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

● الاكتمال:

حتى تتصف المعلومات بمصداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، أي ان أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة، هكذا تصبح غير صادقة وغير ملائمة.

¹- JEAM_FRANCOIS DES ROBERT ; FRANCOIS MECHIN ; HERFVE PUTEUX ; Normes IFRS/IAS ETRME ; Dunod. Paris ; 2004 ;P17.

²- حسين القاضي، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص274.

● الجوهر قبل الشكل:

لكي تعبر المعلومات تعبيراً صادقاً عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهمها تعبر عنها، فمن الضروري ان تكون قد تمت المحاسبة عندها طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس مجرد شكلها القانوني.⁽¹⁾

● منع إجراء المقاصة (Non Compensation):

المقاصة بين عناصر الأصول وعناصر الخصوم في الميزانية، وبين عناصر الأعباء وعناصر النواتج في جدول حسابات النتائج غير مسموح به، إلا في حالة وجود معيار وحاسبي دولي ينص على ذلك.⁽²⁾

ثالثاً: مستخدمي القوائم المالية:

هناك العديد من الجهات التي تهتم باستخدام القوائم المالية وتحليلها، ويمكن تصنيف هذه الجهات كما يلي:⁽³⁾

● الإدارة: التحليل المالي يساعد الإدارة بشكل رئيسي في عملية التخطيط المالي والرقابة وتقييم الأداء، ففي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التقديرية الشاملة الترجمة الكمية لخطط الإدارة وتوقعاتها فيما يتعلق بالمبيعات والإنتاج والتدفقات النقدية حيث تشكل المبيعات نقطة البداية في إعداد الموازنة التقديرية الشاملة، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء فتستطيع الإدارة الإجابة على كثير من الأسئلة التي تساعدها في اتخاذ قراراتها.

● المستثمرون في الشركة: ويمكن تقسيمهم إلى:

- المساهمين: ومستشاريهم والذين يهتمون بقياس أداء أسهمهم وكذلك بتشكيل توقعات عن مستقبل هذا الأداء، كما يهتم المساهمين بإدارة الشركة وقدرتها على السيطرة على مصادرها من أجل خدمة مصالح المساهمين. ويستخدم المساهمين ومستشاريهم المعلومات المحاسبية مثل نصيب السهم العادي من الأرباح المحققة (EPS) أو العائد على الاستثمار (ROI) من أجل الحكم على أداء الشركة.

¹ - وردية عون، دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة، 2014/2015، ص ص 34-35.

² - عبد الكريم شناي، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص 32.

³ - فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، عمان، 2010، ص ص 53-56.

- **حامل السندات:** وهؤلاء يكونون مهتمين بالعسر المالي للشركة وأن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم، وتلعب المعلومات المالية دور هام في هذه العملية حيث أن العديد من اتفاقيات الدين تضمن الحق لحاملي السندات في التدخل في حالة أنهم شعروا أو وجدوا أن هناك خطر على أموالهم، ويمكن استخدام المعلومات المالية والمحاسبية لمساعدتهم في هذه العملية مثل نسبة الديون إلى الملكية.
- **بعض المستثمرين الآخرين مثل البنوك والمؤسسات المالية:** ويهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض وبال فوائد على هذه الروض ضمن الوقت المحدد لها، وإذا ما شعر البنك بأن المعلومات المالية والمحاسبية تدل على أداء غير جيد للشركة فإنه سيتدخل لحماية مستثمريه.
- **المتعاملين مع الشركة:** ويمكن تصنيفهم كما يلي:
 - **المزودين:** ويهتم هؤلاء بالوضع المالي للشركة تماما مثل حامل السندات، فهم يريدون سداد ديونهم بأمان وضمان كافي.
 - **الزبائن:** ويكونون مهتمين بوضع الشركة المالي خاصة في حالة أنهم قاموا بالدفع المقدم ثمنا للبضائع أو المنتجات وأصبحت الشركة في عسر مالي.
 - **الموظفين ونقاباتهم:** وهؤلاء يكونون مهتمين بالأمن الوظيفي والأجور والتفاوض على الأجور، وبالتالي لا بد لهم من الاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية للشركة.
- **محللين آخرين للمعلومات المالية:**
 - **الحكومة:** فالحكومة تحصل على جزء مهم من مصادر دخلها عن طريق الضريبة على أرباح الشركات، وبالتالي فإن معظم الحكومات تعتمد بشكل كبير على المعلومات المالية لحساب الضريبة، كذلك فإن الحكومات تستخدم القوائم المالية الكلية (لجميع الشركات) لتحديد قوة ومكانة وصحة أداء القطاعات المختلفة في الاقتصاد، وكذلك للحصول على تغذية عكسية لفعالية سياساتها المختلفة.
 - **الهيئات الاشرافية العامة:** مثل هيئة الأوراق المالية لبورصة عمان، والتي تعمل للتأكد من أن الشركات تقوم بتطبيق القواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون وأنظمة هذه الهيئات وذلك لايجاد سوق منتظم، وتدقق كافي للمعلومات.
 - **المنافسين:** وهؤلاء لهم أسباب قوية لمراجعة أداء الشركات الأخرى المنافسة، فالأداء المالي للمنافسين يستخدم غالبا لوضع معايير أداء فرعية للشركات، كذلك في معرفة مستوى البحث والتطوير، الإعلان، الأسعار،

التوزيع الجغرافي والصناعي لعمليات المنافسين، مستوى الاستثمار الرأسمالي وأداء المنافسين في السوق المالي، كل ذلك مهم جدا ويؤثر على القرارات الاستراتيجية للشركات الأخرى والمنافسة.

- **الرأي العام:** والذي يهتم في تحليل الشركة ماليا وذلك ضمن مواضيع محددة، خاصة عندما تقترح الشركة القيام بمشاريع أو نشاطات لا يرغب بها الرأي العام مثل جماعة الدفاع عن البيئة (جماعة السلام الأخضر) او المجموعات السياسية.

- **الوسطاء:** وهؤلاء يعملون كمستشارين مستقلين، ويكونوا ضمن جميع الفئات السابقة التي تم تصنيفها، مثل مستشارين الاستثمار.

- **وسائل الاعلام:** وتعتبر وسائل الاعلام كأحد المستخدمين للمعلومات المالية والمحاسبية وكمزودين لها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القوائم المالية وقواعد إعدادها.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى أهمية القوائم المالية ومختلف الأهداف التي تسعى لتحقيقها وكذا قواعد

إعداد هذه القوائم حسب النظام المحاسبي المالي

أولاً: أهمية القوائم المالية:

تظهر أهمية القوائم المالية في عدة نقاط أهمها:

- تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛

- وسيلة لتقييم الأداء: تساعد المعلومات الموجودة في القوائم المالية على تقييم أداء المؤسسة والإدارة، الحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها؛

- توفير المعلومات عن طبيعة التزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة وهذا من خلال حساب معدلات العائد، تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة، وتقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة؛⁽¹⁾

- أداة اتصال: فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك،... الخ كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.⁽²⁾

ثانياً: أهداف القوائم المالية:

هناك العديد من الأهداف التي تسعى القوائم المالية إلى تحقيقها والمشتقة أساساً من احتياجات الجهات الخارجية التي تقوم باستخدام تلك القوائم، حيث يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة عن الوضعية المالية، الأداء المالي، التدفقات النقدية والتغير في الأموال الخاصة المتعلقة بمؤسسة معينة لمستخدمي هذه القوائم بغية اتخاذ القرارات الاقتصادية والجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية وذلك من خلال:

¹ - كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم الطبعة، مصر، 2006، ص13.

² - فؤاد اليهم، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD في علوم التسيير تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص 15.

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة)؛
 - توضيح قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية؛⁽¹⁾
 - تقديم معلومات ملائمة تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على تقييم المؤسسة في المستقبل على توليد تدفق إيجابي يمكن للمؤسسة من الوفاء بالتزاماتها؛
 - التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال البيانات التاريخية لتدفقات وقياس درجة التأكد المرتبطة بها ومراجعة دقة التقديرات الماضية للتدفقات المستقبلية، وفحص العلاقة بين الربحية والتدفق النقدي وتأثير التغير في الأسعار على كل منها؛
 - المساهمة بجانب في تقييم التغيرات التي طرأت على صافي أصول المؤسسة، وهيكلها المالي، ومقدرتها على التأثير على مبالغ التدفقات النقدية وتوقيتها بهدف التكيف مع الظروف.⁽²⁾
- ثالثاً: قواعد إعداد وتقديم القوائم المالية:**

فرض النظام المحاسبي المالي مجموعة من القواعد والتعليمات التي يتعين على المؤسسات الاخذ بها أثناء إعداد وتقديم القوائم المالية، وتنتج الاعتبارات الواجب اخذها في الحسبان لإعداد وتقديم القوائم المالية عن الاطار التصوري لنظام المحاسبة، فالقوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميع تعرض في القوائم المالية في شكل فصول ومجاميع ويحدد مدى اتساع مبدأ الأهمية البالغة مدى اتساع عملية التجميع هذه، وكذلك مدى توازن بين:⁽³⁾

- المنافع الموفرة للمستعملين بواسطة انتشار إعلام مفصل؛
- التكاليف المحتملة سواء لإعداد ونشر هذا الاعلام لاستعماله؛

¹ - قاسم محسن الحبيطي وزياد هاشم يحيى ، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص25.

² - إيمان خوالد وفاطمة الزهراء دحماني، مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالنتش المالي للمؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015/2014، ص ص 6-7.

³ - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المواد رقم 1.210 - 2.210 - 3.210 - 4.210 - 5.210، ص ص 22-23.

- تضبط القوائم المالية تحت مسؤولية مسيري المؤسسة، ويتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية من تاريخ إقفال السنة المالية، وتقدم القوائم المالية إجباريا بالوحدة الوطنية، ويمكن القيام بتقريب المبالغ إلى آلاف الوحدات.
- كل عنصر من مكونات القوائم المالية لا بد أن يكون معرف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:
 - تسمية المؤسسة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للقوائم المالية؛
 - طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
 - تاريخ الاقفال؛
 - العملة التي تقدم بها والمستوى المجبور.
- ومن الاعتبارات التي يجب أن تراعى أيضا عند اعداد القوائم المالية نوجزها فيما يلي: (1)
 - الحرص على اعدادها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وكذلك الحرص على أن تكون مدققة أيضا وفقا لمفاهيم ومبادئ ومعايير التدقيق المتعارف عليها؛
 - أن يتم تصنيف وعرض المعلومات التي تحتويها القوائم المالية على أسس منطقية تسهل مهمة مستخدميها في اشتقاق المؤشرات الملائمة لاستخدامها، ومن ثم تغيير هذه المؤشرات؛
 - يجب التأكد من ان المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالمواصفات الرئيسية الواجب توافرها بما مثل الموضوعية، المصدقية، الملائمة، الشمول، التوقيت، الايضاح الكافي، الجوهر فوق الشكل.

¹ - حازم صالح، "مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية والعلاقة فيما بينها.

في هذا المطلب سنقوم بعرض مختلف القوائم المالية والعلاقة فيما بينها.

أولاً: عرض القوائم المالية:

تعرض الكشوف المالية بصفة وفيه الوضعية المالية للكيان وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان، حيث تتضمن الكشوف المالية:⁽¹⁾

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

1. الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي):

قبل التعرض لتقديم عناصر الميزانية العمومية سنتطرق أولاً إلى تعريفها، أهميتها وأهدافها ومختلف خصائص الميزانية.

- تعريف الميزانية: الميزانية جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وفي جانبه الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة، حيث يحافظ على تساوي الطرفين.⁽²⁾

الميزانية هي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين، يمثل الأول مصادر التمويل في الوحدة المحاسبية، ويشمل الثاني على استخدامات مصادر التمويل ويسمى الأول بالخصوم أو المطلوبات، أما الجزء الثاني الأصول أو الموجودات، وهي في الواقع عبارة عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة.⁽³⁾ (أنظر الملحق رقم 01)

¹ - أحمد التيجاني بلعوسي، "النظام المحاسبي المالي"، دار هومة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 2009.

² - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، بدون سنة، ص 8.

³ - محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص ص 73-74.

● أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث انها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائيتها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس ل : حساب معدلات العائد، تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة، تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.⁽¹⁾

● أهداف الميزانية المالية: يمكن ابراز اهم أهداف الميزانية المالية أو قائمة المركز المالي بما يلي:⁽²⁾

- بيان صافي حقوق مالك المشروع من مساهمين ومستثمرين؛
 - بيان المركز المالي للمشروع استجابة لحاجيات المقرضين والدائنين؛
 - إعطاء صورة عن طاقات المشروع ومصادرها.
- خصائص الميزانية: تعتبر الميزانية من اهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها وهذا نظرا للميزات أو

- الخصائص التي تتميز بها وتتمثل اهم هذه الخصائص فيما يلي:⁽³⁾
- الكشف عن المركز المالي للمؤسسة عند تاريخ اعدا الميزانية وتبين كل من الحقوق والالتزامات؛
 - تقييم مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها؛
 - التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها بواسطة نسب التداول والسيولة؛
 - التعرف على مدى اعتماد المؤسسات على التمويل الذاتي؛
 - تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها؛
 - تساعد على القيام بعمليات التحليل المالي و معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية؛
 - تبين مدى التزام المؤسسة على استمراريتها أو أن ميزانيتها أعدت على أساس التصفية.

¹ - عبد الستار الكبسي، الشامل في مبادئ المحاسبة، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2003، ص 428.

² - محمد سامي لزعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011/2012، ص 37.

³ - سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 80-81.

● عرض عناصر الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة والتي يتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:⁽¹⁾

* **الأصول:** تتكون الأصول من الموارد التي تسيروها المؤسسة بفعل أحداث ماضية، والموجهة لأنها توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولا غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها فإنها تشكل أصولا جارية.

أ. **الأصول غير الجارية:**

وهي الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال اثني عشر شهرا ابتداءا من تاريخ الاقفال، أو تلك الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية، وتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

❖ **الثببتات غير المادية:** ويقصد بها تلك الثببتات المعنوية (الغير ملموسة) التي تحتوي على العموم تراخيص أو اجازات الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف، مصاريف التطوير الخاصة بالقيم الثابتة... الخ.

❖ **الثببتات المادية:** والتي تشمل كل من: الأراضي، المباني، التركيبات التقنية، المعدات والأدوات الصناعية بالإضافة إلى القيم الثابتة المادية الأخرى.

❖ **الثببتات في شكل امتياز:** وهي الثببتات المادية أو غير المادية الموضوعة موضع الامتياز من قبل مانح الامتياز أو من طرف صاحب الامتياز (الممنوح له). ويعرف امتياز الخدمة العمومية بأنه عقد يستند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز) تنفيذ خدمة عمومية تحت مسؤوليته لمدة محددة وطويلة على العموم مقابل حق اقتضاء أتاوى من مستعملي الخدمة العمومية.⁽²⁾

¹ - محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² - عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 2011، ص 94.

❖ **التبittات الجاري إنجازها:** هي التبتتات المادية أو غير المادية التي لا زالت لم تكتمل بعد في إنجازها، أي أنها في الواقع إنجازات الهدف منها أن تكون في النهاية تبittات، فهي اذن تبittات غير قابلة للاستعمال النهائي⁽¹⁾.

❖ **التبتتات المالية:** ويقصد بها أساسا تلك السندات المثبتة، فهي عبارة عن أصول طويلة الاجل تتعدى مدة بقائها داخل المحفظة المالية للمؤسسة لاثني عشر شهرا⁽²⁾.

ب. الأصول الجارية:

تضم الأصول الجارية الأصول التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة، والأصول التي تتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات أو لمدة قصيرة والتي تتوقع المؤسسة تحقيقها خلال الاثني عشر شهرا، بالإضافة إلى السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود⁽³⁾ وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:

❖ **المخزونات:** هي عبارة عن أصول محتفظ بها اما لأغراض البيع أو في اطار الاعمال العادية أو في صورة مواد يراد استهلاكها في العملية الانتاجية أو في تقديم الخدمات⁽⁴⁾.

❖ **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى، وفي الحالة الأولى تعرف هذه الديون بالذمم المدينة التجارية وتتكون من: المدينون وأوراق القبض، أما الذمم المدينة غير التجارية مثل: سلف الموظفين أو القروض الممنوحة للمؤسسات التابعة... الخ. ويجب عند تقويم تلك الأصول عمل مخصصات احتياطية في حالة وجود خسارة محتملة أو انخفاض في القيمة⁽⁵⁾.

¹ - عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² - صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2019 ص 16.

³ - محمد لزعر سامي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁴ - صفية سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁵ - مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2006، ص 43.

* **الخصوم:** وهي التزامات حالية للمؤسسة ناتجة عن أحداث ماضية، والتي تتطلب عملية سدادا وتسويتها خروج تدفقات من الموارد التي تملكها المؤسسة وتمثل منافع اقتصادية،⁽¹⁾ وتتضمن عناصر رئيسية وهي:⁽²⁾

أ. **الاموال الخاصة:** وتتضمن:

- رأس المال؛
- الاحتياطات؛
- فرق اعادة التقدير؛
- ترحيل من جديد؛
- نتيجة الدورة.

ب. **الخصوم غير الجارية:**

وهي الخصوم التي يكون تاريخ استحقاقها أكثر من 12 شهر وتتضمن:

- القروض والديون المالية؛
- الضرائب المؤجلة خصوم؛
- خصوم اخرى غير جارية؛
- المؤونات والخصوم المماثلة.

الخصوم الجارية:

وهي الالتزامات التي يكون تاريخ استحقاقها أقل من 12 شهرا، وتتضمن ما يلي:

- الموردون والحسابات الملحقة، وتشمل الحسابات الدائنة، أوراق الدفع قصيرة الاجل والأجور المستحقة؛
- الضرائب، وتشمل الضرائب المستحقة الدفع والمصاريف الاخرى المستحقة؛
- حسابات الخزينة السالبة وما يعادلها (السحب على المكشوف).

¹ - عاشور كتوش، مرجع سبق ذكره، ص 43.

² - عبد الملك زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2015/2014، ص ص 30-

2. جدول حسابات النتائج:

قبل معرفة العناصر التي يجب ان يتوفر عليها جدول حسابات النتائج يجدر بنا أولاً تعريفه ومعرفة أهمية وأهداف هذه القائمة المالية وكذا مختلف مزاياها وعيوبها.

● **تعريف جدول حسابات النتائج:** هو عبارة عن كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة معينة منتهية، وتستند هذه القائمة على مقابلة إيرادات المنشأة بالمصروفات و الأعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الإيرادات، وتكون نتيجة هذه المقابلة هو ما تحققه المنشأة من ربح أو خسارة. (1)

كما يعرف بأنه قائمة مالية تعرض إيرادات ومصروفات الفترة المالية والتي ينتج عنها صافي الربح أو صافي الخسارة خلال الفترة المالية. (2)

● أهمية جدول حسابات النتائج:

تكمّن أهمية جدول حسابات النتائج في مجموعة من النقاط تتمثل في: (3)

- تمكين المالكين من معرفة نتائج استثماراتهم؛
- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم؛
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح؛
- تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات .

● أهداف جدول حسابات النتائج: إن الهدف من إعداد جدول حسابات النتائج هو معرفة وقياس مدى

نجاح المشروع خلال فترة معينة وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعليه يمكننا القول أن جدول حسابات النتائج يهدف إلى: (4)

- تقييم جدوى الاستثمارات وعوائدها؛
- تقييم كفاءة إدارة المشروع وفعاليتها؛
- تقييم مدى قدرة المشروع على الاقتراض من المصارف والمستثمرين؛

¹ - مجّد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعية، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2018، ص173.

² - حنان رضوان حلوه ، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية" إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2009، ص105.

³ - مفلح مجّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون بلد، 2009، ص 250.

⁴ - سمية حفصاوي ، أهمية استخدام الاتجاهات الحديثة للتشخيص المالي في المؤسسات، دراسة حالة مؤسسة سونلغاز(وحدة أم البواقي)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2016/2017 ص23.

- فهي تقدم أيضا معلومات هامة لمستخدميها تساعد على التنبؤ بالكمية والوقت وعموما يساعد جدول حساب النتائج مستعملي القوائم بالاطلاع على: الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية ومقارنتها بالإيرادات خلال الفترة السابقة؛

- المصروفات ومقدار زيادتها أو نقصانها مقارنة بالفترات السابقة؛

- الربح ومقارنته بالفترات السابقة.

● **عيوب جدول حساب النتائج:**

نظرا لاحتواء صافي النتيجة على عدد من الفروض والتقديرات مثل تقدير الديون المشكوك فيها، وأعباء اهتلاك الأصول غير المتداولة، فإن النتيجة تمثل رقم تقديري، مما يتطلب ضرورة إدراك مستخدمي هذه القائمة أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة حساب النتائج والتي تقلل من الفوائد المرجوة منها، ومن هذه العيوب: (1)

- استثناء عناصر من قائمة حساب النتائج لعدم إمكانية قياسها بشكل موثوق، مثل زيادة جودة المنتج، تحسين خدمة العملاء... الخ

- تتأثر النتيجة بالطرق المحاسبية المستخدمة، مثل اختلاف طرق الإهلاك من مؤسسة لأخرى، مما يجعل إجراء المقارنة بين المؤسسات بعضها ببعض صعب جدا؛

- مقياس النتيجة تتأثر بالحكم الشخصي، مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول غير الجارية لغرض تحديد نسبة الإهلاك السنوية؛

- تقيس النتيجة والأداء المالي عن فترة زمنية سابقة.

● **عناصر جدول حسابات النتائج:** يتكون جدول حساب النتائج من عنصرين أساسيين هما النواتج والأعباء.

- **النواتج:** تعرف بأنها زيادة المنافع الاقتصادية خلال الفترة، في شكل مدخلات أو زيادة الأصول أو انخفاض الخصوم، التي يترتب عنها زيادة الأموال الخاصة باستثناء الزيادة الناتجة عن تقديم مساهمات جديدة من طرف المساهمين إلى الأموال الخاصة.

- **الأعباء:** تعرف الأعباء بأنها انخفاض المنافع الاقتصادية خلال الفترة في شكل مخرجات أو انخفاض الأصول التي يترتب عنها نقص الأموال الخاصة، باستثناء التوزيعات إلى المساهمين في الأموال الخاصة، وبذلك فن تعريف

¹ - عبد المالك زين، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الأعباء يشمل أيضا الخسائر وكذا الأعباء الناشئة عن النشاطات العادية للمؤسسة مثل تكلفة البيع والأجور والاهتلاكات.

● معلومات يستوجب إظهارها في جدول حساب النتائج:

المعيار المحاسبي IAS1 لا يبين أي تسلسل أو شكل لتقديم جدول حساب النتائج، ولكن يقدم قائمة العناصر التي يحتويها والمتمثلة في: (1)

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة؛
- نواتج الأنشطة العادية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة؛
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية؛
- مخصصات الاهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول غير المادية؛
- نتائج الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية للنواتج والأعباء؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- بالنسبة لشركات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

هناك طريقتان لتقديم جدول حساب النتائج هما: حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

● جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة : (أنظر الملحق رقم 02)

يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات، مشتريات البضائع...)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية، وفق الآتي: (2)

¹ - عبد الكريم شناي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

² - حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، للسنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015، ص 41، 40.

- إنتاج السنة المالية: يتمثل في مجموع كافة أصناف السلع والخدمات المنتجة والمباعة من طرف المؤسسة ويتضمن كل من:

إنتاج السنة المالية = المبيعات والمنتجات الملحقة + تغيرات المخزون والمنتجات المصنعة والجاري تصنيعها + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.

- استهلاك السنة المالية: يتمثل في مجموع استهلاكات المؤسسة خلال السنة، ويتضمن ما يلي:

استهلاك السنة المالية = مشتريات السلع والخدمات + الخدمات الخارجية + استهلاكات أخرى.

- القيمة المضافة: رصيد يمثل الثروة الحقيقية التي حققتها المؤسسة من خلال نشاطها مهما كان نوعها، وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها، وتتمثل في:

القيمة المضافة = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية.

- الفائض الإجمالي للاستغلال: يقيس الفائض الإجمالي للاستغلال الربح الاقتصادي الخام الناجم عن دورة الاستغلال، وهو يمثل:

الفائض الاجمالي للاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال - أعباء المستخدمين - الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.

- النتيجة التشغيلية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية، أي عمليات التموين، الإنتاج والبيع، يتم التوصل إليها بـ:

النتيجة التشغيلية = إجمالي فائض الاستغلال + المنتجات التشغيلية الأخرى - الأعباء التشغيلية الأخرى - محصنات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة + استرجاع من خسائر القيمة والمؤونات.

- النتيجة المالية: تتحقق من خلال طرح الأعباء المالية من المنتجات المالية.

النتيجة المالية = المنتجات المالية - الأعباء المالية.

- النتيجة الجارية قبل الضريبة: يتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملية، وذلك بإضافة النتيجة المالية، وتمثل النتيجة العادية المحققة من الأنشطة العادية .

النتيجة الجارية قبل الضريبة = النتيجة العملية + النتيجة المالية.

- النتيجة الاستثنائية:

تعبّر عن العمليات الاستثنائية داخل المؤسسة، أي العمليات خارج الاستغلال (الحوادث، الكوارث الطبيعية وغير المتوقعة...) (1).

- النتيجة الصافية للسنة المالية: تتمثل في النتيجة الجارية قبل الضريبة مطروحا منها الضريبة على الأرباح. إن النتيجة الصافية هي تعبير عن مدى حسن المزج بين عناصر الإنتاج، وعن جدوى التسيير المالي في المؤسسة. (2)

❖ جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة: (3) (أنظر الملحق رقم 03)

يختلف حساب النتائج حسب الوظيفة عن حساب النتائج حسب الطبيعة في كيفية حساب النتيجة العملية، وتشارك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية وعليه سوف نكتفي بتقديم كيفية حساب النتيجة العملية فقط.

- هامش الربح الإجمالي: هو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسة وينتج عن طرح كلفة المبيعات من رقم الأعمال، وتحرص المؤسسات على الحصول على هامش ربح عال حتى تتمكن لاحقا من تغطية مصاريف تشغيلها.

هامش الربح الإجمالي = رقم الأعمال - تكلفة المبيعات.

رقم الأعمال = إيرادات المبيعات - (مردودات ومسموحات المبيعات + الخصم المسموح به)

تكلفة المبيعات = صافي المشتريات + المصاريف المدفوعة على المشتريات + بضاعة أول الفترة - بضاعة آخر الفترة.

¹ - مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011، ص 86.

² - مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة الجزائر، 2012، ص 29.

³ - صفية سميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 25 - 26.

- النتيجة التشغيلية: وهي تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية التي قامت بها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها الجاري، ويتم التوصل إليه بعد أن يعدل هامش الربح الإجمالي بالمنتوجات التشغيلية الأخرى، واستبعاد كل التكاليف التجارية والأعباء التشغيلية الأخرى.

النتيجة التشغيلية = هامش الربح الإجمالي + المنتجات التشغيلية الأخرى - التكاليف التجارية - الأعباء

الإدارية - الأعباء التشغيلية الأخرى

3. جدول التدفقات النقدية:

- تعريف جدول التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمنشأة ما خلال فترة زمنية مالية معينة⁽¹⁾، كما تعتبر بأنها قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك من خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.⁽²⁾

- خصائص جدول التدفقات النقدية: تحقق هذه القائمة مجموعة من الخصائص المتمثلة في:⁽³⁾

- معرفة المركز النقدي للمنشأة؛

- معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها من خلال السيولة المتوفرة؛

- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية؛

- تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل؛

- التعرف على النقدية المتاحة للاستخدام في المنشأة؛

- مقارنة المراكز النقدية بين المنشآت المختلفة وفي المنشأة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة؛

- التعرف على سياسة المنشأة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

- مكونات قائمة التدفقات النقدية: عادة ما يتم تنظيم قائمة التدفقات النقدية على أساس الأنشطة

حيث يتم تصنيف التدفقات النقدية الداخلة والخارجة على أساس أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل.

¹ - مؤيد راضي خنفر، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - ريتشارد شرويدر وآخرون، إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، بدون رقم الطبعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 290.

³ - سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 82.

- **الأنشطة التشغيلية:** ويقصد بها الأنشطة الأساسية للشركة المرتبطة بالعمليات والأحداث الاقتصادية المحددة للدخل في الشركة.

- **الأنشطة الاستثمارية:** فتشمل عمليات شراء وبيع الأصول الإنتاجية (الثابتة) التي يتوقع أن تدر الإيرادات على فترات طويلة، وشراء وبيع أوراق مالية طويلة الأجل ليست ضمن الأصول المشابهة للنقدية.

- **الأنشطة التمويلية:** تشمل على عمليات الاقتراض من الدائنين والبنوك وسداد هذه القروض، وعمليات الحصول على موارد من الملاك (إضافات إلى رأس المال أو قروض نقدية أو عينية من الملاك).⁽¹⁾

• **طرق إعداد جدول التدفقات النقدية:**

إن الهدف من جدول التدفقات النقدية هو تمكين المؤسسة من تقييم قدرتها على التحكم في تسيير الخزينة حيث تشير المعايير المحاسبية عموماً إلى أن هناك طريقتين للوصول إلى التدفقات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل هما الطريقة المباشرة والطريقة الغير مباشرة.

- **الطريقة المباشرة:** بمقتضى هذه الطريقة يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية و إجمالي المدفوعات النقدية المتولدة عن التشغيل، حيث أن الفرق بين إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات يمثل صافي التدفق النقدي من التشغيل خلال الفترة موضع القياس.⁽²⁾ (أنظر الملحق رقم 04)

- **الطريقة الغير مباشرة:** لا يوجد هناك اختلاف كبير بين الطريقة المباشرة و الطريقة الغير مباشرة إلا في التدفقات النقدية التشغيلية، أما في التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية فهي متماثلة، حيث يتم تحديد التدفقات النقدية فيها بإجراء تعديلات على صافي الربح المتولد خلال السنة، ويتم ذلك بتسوية البنود التي تؤثر على صافي الدخل ولكنها لا تؤثر على النقدية، بمعنى أنه تضاف المصروفات الغير نقدية والخسائر إلى صافي الدخل بينما تخصم الإيرادات الغير نقدية من صافي النقد.⁽³⁾ (أنظر الملحق رقم 05)

4. **جدول تغيرات الأموال الخاصة:**

يشكل جدول تغيرات الأموال الخاصة " تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية".⁽⁴⁾ (أنظر الملحق رقم 06)

¹ - أحمد حسين علي حسين، في المحاسبة المتوسطة، دار التعليم الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، بدون سنة، ص 186.

² - صفية سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

³ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مكتبة العربي الحديث، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 2006، ص 65.

⁴ - أحمد التيجاني بلعروسي، مرجع سابق، ص 94.

أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة: تنبع أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلاً في صورة أرباح أو خسائر الدورة المالية وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول الدورة المالية وصولاً إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.⁽¹⁾

● المعلومات الواجب الإفصاح عنها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة:

لقد قدم النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا مطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي:⁽²⁾

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشر كرؤوس الأموال؛
- تأثير تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة؛
- المتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة؛
- توزيعات النتيجة والتخفيضات المقررة خلال السنة المالية.

● إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة: من أجل إعداد قائمة تغيرات الأموال الخاصة يجب التأكيد على نقطتين أساسيتين هما:

1. تتكون حسابات الأموال الخاصة من: رأسمال المؤسسة، علاوة الإصدار، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، الاحتياطات والنتيجة.

2. تتمثل المعاملات التي تحدث خلال الفترة وتؤثر على أرصدة حسابات الأموال الخاصة فيما يلي:⁽³⁾

- التغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء الهامة؛
- مكاسب وخسائر إعادة تقييم التثبيتات؛
- النتيجة الصافية؛

¹ - فايز زهدي الزيتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005م، ص 23.

² -، الجريدة الرسمية، ، اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم ، قرارات و آراء، مقررات، منشير، إعلانات وبلاغات، المادة، 1.250، العدد 19، 25 مارس 2009م/ الموافق لـ 28 ربيع الأول 1430هـ، ص26.

³ - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان نظرة حالية ومستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص ص 251-254.

- المعاملات مع الملاك والتحويلات بين حسابات الأموال الخاصة.

5. جدول ملحق الكشوف المالية:

اضافة للقوائم السابقة تتوفر الملاحق على معلومات تكتسي طابعا هاما ومفيدا لفهم القوائم المالية السابقة الذكر.

● تعريف ملحق الكشوف المالية:

لا يخضع الملحق أيضا لشكل محدد، على الرغم من عدم وجود تنسيق محدد مسبقا ، فقد تم الاستشهاد بالملحق بكل معايير IAS تقريبا بمعنى أنها تشكل مستندا مركزيا. وتمثل مهمتها في توفير التفاصيل والتفاصيل التي لا تعطيه الميزانية العمومية وبيان الدخل.⁽¹⁾

● المعلومات التي يجب أن تتوفر عليها الملحق:

يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:⁽²⁾

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية؛
- مكملات الاعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحسابات النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيّة.

ثانيا: العلاقة بين القوائم المالية:

من خلال دراسة القوائم المالية الأساسية يتبين أن هناك ترابط وتكامل للعناصر التي تتكون منها القوائم المالية، وهذا الترابط والتكامل يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية وتساعد مستخدميه في اتخاذ القرارات.

¹- Nacer Eddine sadi, " Analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales", L'Harmattan, Paris, France,2009, p15.

²-الجريدة الرسمية ، مرجع سبق ذكره، ص 38

• ترابط القوائم المالية:

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، الملاحق) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض بمعنى أن جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على المؤسسة وتنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية.

إن قائمة تدفقات الخزينة نفسها تخضع لمبدأ الترابط فهذا يظهر عند إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة الخزينة في أول وآخر السنة المالية في كل من ميزانية قائمة تدفقات الخزينة، وذلك سواء أتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة وفق الطريقة المباشرة أو وفق طريقة غير مباشرة.⁽¹⁾

• تكامل القوائم المالية:

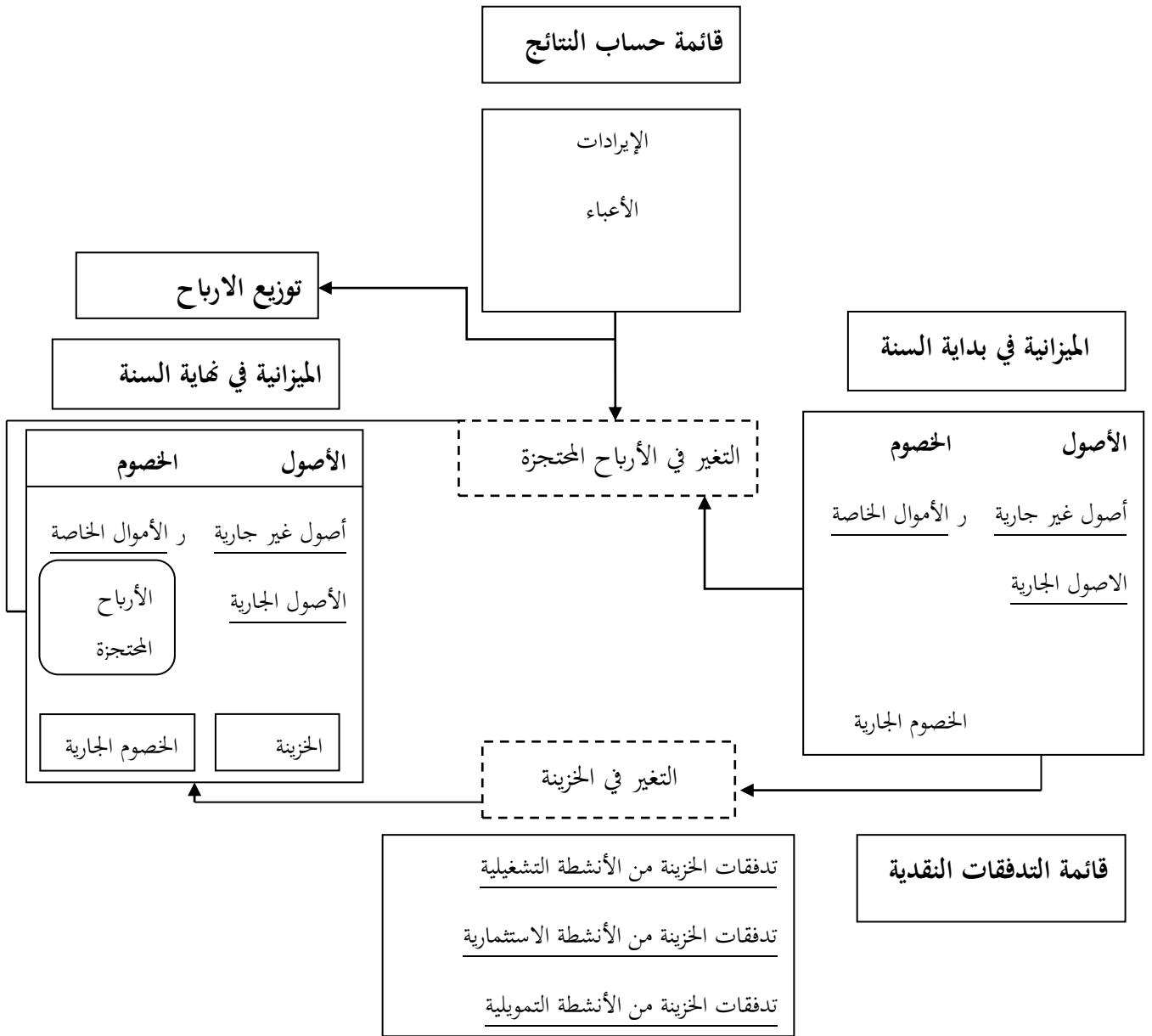
إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص المؤسسة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا، فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى، وفي واقع الأمر فإن مؤشرات التحليل المالي لا تعتمد فقط على الربط بين عناصر قائمة واحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.⁽²⁾

والشكل التالي يوضح العلاقة بين مختلف القوائم المالية السابقة:

¹ - رضوان حلوة حنان، النموذج الخاسبي المعاصر، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 2006، ص 248.

² - المرجع نفسه، ص 249.

الشكل رقم (03): العلاقة بين القوائم المالية.



المصدر: محمد سامي زعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

خلاصة:

يعتبر التحليل المالي أهم مؤشر لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية بهدف تحديد مركزها وتشخيص وضعيتها المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة وكذا المساعدة في اتخاذ القرارات.

ولقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التحليل المالي بمختلف أنواعه يسعى إلى تحقيق أهداف تعبر عن أهداف المؤسسة ككل.

أما التحليل المالي للقوائم المالية فيعتبر أداة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة بحيث يهتمان بتحليل مخرجات النظام المحاسبي المالي، والمتمثلة في الميزانية، حساب النتائج وجدول التدفقات النقدية وكذا جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب منها مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية... الخ

الفصل الثاني:

تحليل القوائم المالية

باستخدام مؤشرات الأداء

المالي.

تمهيد:

يعتبر الربح من أهم أهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها بواسطة الأنشطة التي تقوم بها، فمهما كان متاحا للمؤسسة من موارد لا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة، ولا يمكن لهذه الأخيرة معرفة ما حقته من نتائج وما ضاع عنها من فرص من أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم الأداء وخاصة تقييم الأداء المالي والذي يعتبر أداة للحكم على كفاءة المؤسسات، حيث يعتمد المحللين على القوائم المالية وخاصة الميزانية وحساب النتائج لما تحتويه من معلومات تساعدهم في تكوين فكرة عن الأداء المالي للمؤسسة.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

لتتخذ المؤسسات قرارات سليمة يتوجب عليها أن تكون لها إدارة رشيدة، لتعمل على كشف نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي يمكن أن تواجهها، لذا وجب عليها تقييم أدائها باعتبار الأداء المالي أداة للحكم على كفاءة ومستوى نشاط المؤسسات ومدى تحقيقها لأهدافها المسطرة، وهذا ما يقودنا إلى التعرف على الأداء المالي وتقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: الأداء المالي:

يحتل الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والإداريين والمستثمرين لأن الأداء المالي الأمثل يعتبر من أهم المقومات الرئيسية للمؤسسات.

أولاً: مفهوم الأداء:

يقصد بالأداء لغة: (إتمام، إنجاز، إجراء، تحقيق، عمل، قيام، وفاء) إن جملة هذه المعاني تستند في الأصل إلى مسمى الأداء المستمد من الكلمة الإنجليزية "Performer" والذي استمد بدوره من الكلمة الفرنسية القديمة "Performer" والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل.⁽¹⁾

ويعرف الأداء على أنه المخرجات و الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.⁽²⁾

يعرف كل من Miller و Bromily الأداء بأنه انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية وباستغلالها بكفاءة وفعالية، بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.⁽³⁾

¹ - محمد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2015، ص141.

² - توفيق محمد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، بدون رقم الطبعة، مصر، 2004/2003، ص3.

³ - عداي الحسين فلاح حسين، الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000، ص213.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن: الأداء هو عملية شاملة ومستمرة والتي تعكس نجاح المؤسسة واستمراريتها ومدى قدرتها على التكيف مع العوامل الخارجية وفق أسس ومعايير موضوعية حسب متطلبات النشاط الذي تنشط داخله المؤسسة.

ثانياً: مفهوم الأداء المالي:

يمكن تعريف الأداء المالي للمؤسسة كما يلي:

" يعد الأداء المالي وصف لوضع المنشأة الآن وتحديد الاتجاهات التي تم استخدامها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات المطلوبة وصافي الثروة".⁽¹⁾

" يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف وذلك من خلال إنجاز السياسة المالية وتحقيق فوائض وأرباح وتعظيم قيمة المؤسسة".⁽²⁾

مما سبق فإن الأداء المالي يعبر عن ما يلي:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه المؤسسات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى المؤسسة التي تشير معاييرها المالية للتقدم والنجاح عن غيرها؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة المؤسسة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت المؤسسة تواجه صعوبات نقدية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل؛
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل مما سبق؛
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء اسمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.⁽³⁾

¹ - فلاح حسين الحسني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2003، ص234.

² - عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد04، جامعة ورقلة، 2006، ص41.

³ - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2000، ص37.

وبناء على التعاريف السابقة يمكن القول بأن الأداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على تجسيد جملة من أهدافها المسطرة في نتائج فعلية والتي تتحقق من خلال استغلالها الأمثل لمواردها المالية المتاحة في ظل الظروف المحيطة بها.

ثالثاً: أهمية الأداء المالي:

أهمية الأداء المالي تنبع بشكل عام من أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

كما تظهر أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثمارها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.⁽¹⁾

وللإشارة فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومدى وتوزيعات على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لوضع المؤسسات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

- تقييم ربحية المؤسسة؛
- تقييم سيولة المؤسسة؛
- تقييم تطور المؤسسة؛

¹ - ليلي تريكي، مرجع سبق ذكره، ص42.

- تقييم مديونية المؤسسة؛
- تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
- تقييم تطور حجم المؤسسة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية واستثمارها، والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو تزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.⁽¹⁾

رابعاً: العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على الأداء المالي نلخصها فيما يلي:

● الهيكل التنظيمي:

وهو الوعاء أو الاطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات، والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل لإدارة المؤسسات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.

● المناخ التنظيمي:

يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية، وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة للأداء، والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.⁽²⁾

¹ - محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص45.

² - وائل محمد صبري إدريس، ظاهر محسن منصور الغالي، سلسلة إدارة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الاردن، 2009، ص63.

● التكنولوجيا:

على المؤسسات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها، وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات والتي لا بد لهذه المؤسسات من التكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

● الحجم:

يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء المؤسسات حيث بزيادة الحجم تصبح عملية ادارة المؤسسة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة زاد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة، وسعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسات، وقد أكدت الدراسات أن العلاقة بين الحجم وأداء المؤسسات هو علاقة طردية.⁽¹⁾

كما توجد عوامل أخرى تؤثر على الأداء المالي للمؤسسة نذكر منها:

● العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

وهي تلك التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل:

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

¹ - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

• العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكن توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيرها وتشمل هذه العوامل:⁽¹⁾

- التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
- السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي:

لقد تطور مفهوم تقييم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية و الاستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات، ولذلك أصبح من الضروري إلقاء الضوء على المفاهيم الأولية لتقييمه في المؤسسة الاقتصادية.

أولاً: مفهوم تقييم الأداء:

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء نذكر منها:

تقييم الأداء هو عملية رقابة على مراحل العمليات في المشروع والتي تبدأ من تحديد الأهداف المرجو تحقيقها في حدود الموارد المتاحة ثم وضع خطة أو برنامج زمني محدد المعالم يرمي إلى تبيان كيفية تحقيق الأهداف ثم إجراء عمليات متابعة وبذلك يتسنى لعملية تقييم الأداء تحديد الكفاءة التي يجرى بها العمل في كل من هذه المراحل.⁽²⁾

¹ - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص42.

² - أبو الفتوح على فضاله، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص23.

كما يعرف تقييم الأداء بأنه: "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من إن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة"⁽¹⁾.

ويعرف أيضا على أنه: "دراسة نشاط المؤسسة لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالأهداف المرسومة مسبقا وذلك للوقوف على أداء المؤسسة والانحرافات التي قد تحصل بهدف اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجتها"⁽²⁾.

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء هو عبارة عن عملية قياس لإنجازات المؤسسة بمؤشرات تعبر عن نتائج الأداء الفعلي ومقارنتها بالنتائج المقدرة، مما يسمح للمؤسسة باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.

ثانيا: مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي على أنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجاهمة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحقه ولا جدوى من ذلك إن لم يأخذ الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"⁽³⁾.

كما ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على "أنها عملية لاحقة لعلية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين"⁽⁴⁾.

كما يعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسة على أنه "جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المالية المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية مع دراسة تطور العلاقة

¹ - علاء فرحات طالب وإيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص75.

² - متحت القرشي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص120.

³ -Amand Thausron ,évaluation des entreprises : **technique de gestion**, édition economica, paris, 2005,p23.

⁴ - توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سبق ذكره، ص3.

المذكورة خلال فترات زمنية متتابة أو فترة زمنية محددة عن طريق إجراء مقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة".⁽¹⁾

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن عملية رقابية تهدف إلى الكشف عن مدى قدرة المؤسسة على تحقيق فوائض مالية من أنشطتها ويعتبر أيضا قياسا للنتائج المحققة وفق معايير محددة مسبقا.

ثالثا: أهمية تقييم الأداء المالي:

تحتوي عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة بأهمية كبيرة يمكن إبرازها في النقاط التالية:

- تهدف المؤسسة الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية يجب توفرها للإجراء الرقابي في المؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدام الموارد المتاحة، ويساهم في بقائها في البيئة التنافسية وهي تركز على المصادر التمويلية والاستثمارية؛
- تحتاج أي منظمة إلى إعداد نظام لتقييم أدائها حتى تكتشف نقاط القوة والضعف، وذلك بهدف قياس حالة التقدم أو التأخر في المنظمة، بحيث أن الأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة؛
- أصبحت المنظمات الرائدة في الأداء هي التي تستطيع نمذجة مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية، وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمان المؤديان مقدما إلى تدنية عدم التأكد من بيئتها كل ذلك بفضل طرق تحليل وقرارات سلمية.⁽²⁾

رابعا: أهداف تقييم الأداء المالي:

يمكن أن نلخص أهداف تقييم الأداء المالي في العناصر التالية:

- نقوم بعملية تقييم الأداء المالي لمعرفة المركز المالي للمؤسسة هذا المركز الذي يوضح إمكانية الإدارة في اتخاذ الإجراءات لتحقيق بعض الأهداف المرجوة، زيادة على هذا فإذا كان هذا الموقف المالي سيئا فإنه يكشف أو يوحي بوجود مشكلة في أسلوب العمل لا بد من تصحيحها،

¹ - مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص31.

² - وائل مجد صبري ادريس، ظاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص38.

- إن عملية التقييم أو قياس الأداء المالي للمؤسسة تسمح بمعرفة وضعية المؤسسة من حيث:
 - السيولة أي قدرتها على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل؛
 - كفاءة المؤسسة في استخدام رأس المال العامل بحيث لا يكون أقل أو أكثر من اللازم؛
 - ملائمة هيكل التمويل أي ملائمة الالتزامات الطويلة الأمد في ظل ظروف المؤسسة؛
 - قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح كافية وقادرة على تغطية فوائد الأموال المقترضة؛
 - كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة منها والمتداولة؛
 - قدرة المؤسسة على تحقيق فائض مالي يسمح لها بالتمويل ذاتيا لإنجاز بعض المشاريع؛
 - البحث عن الأخطاء والانحرافات وبالتحديد عن أسبابها والمسؤولين عنها وهذا لاستئصالها أو التخفيف منها مستقبلا؛
 - تحديد مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المالية وذلك بتخصيص المورد المناسب (أموال الخاصة أو أجنبية) في الاستخدام المناسب. (1)

خامسا: خطوات تقييم الأداء المالي:

تمر عملية تقييم الأداء بمجموعة من المراحل تتمثل فيما يلي:

● جمع المعلومات الضرورية:

تتطلب عملية تقييم الأداء توفر المعلومات التي تعد موردا أساسيا في عملية التسيير بمختلف مستوياته إلا أن توفرها ليس بالشيء الكافي بل يجب أن تتميز بالجودة العالية وأن تكون في الوقت المناسب وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي:

- الملاحظة الشخصية: وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان وملاحظة ما يجري فيه؛
- التقرير أو البيان الشفوي: تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه؛
- التقارير الكتابية: وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية... الخ. (2)

¹ - رقية شطبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلعة، 2010/2011، ص 27، 28.

² - عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001/2002 ص 5.

● تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:

للقوف على مدى دقة وصلاحيّة المعلومات والبيانات التي تدخل في حساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، يتعين توفير مستوى من الموثوقية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى موثوقية هذه البيانات.

● إجراء عملية التقييم:

باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للمؤسسة.

● اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم (تحديد الانحرافات):

وذلك بمقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المخططة للمؤسسة وأن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد تم حصرها، وتحديد أسبابها، وأن الحلول اللازمة لمعالجة الانحرافات قد اتخذت، وأن الخطط قد وضعت للسير بنشاط المؤسسة نحو الأفضل في المستقبل.

● تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

تتم متابعة تصحيح الانحرافات من خلال تزويد الجهات المسؤولة داخل المؤسسة والإدارات المختلفة بنتائج التقييم التي تمخضت عن عملية التقييم، للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.⁽¹⁾

سادسا: وظائف تقييم الأداء المالي:

وتتمثل في ثلاث نقاط أساسية هي:⁽²⁾

● الحكم على مدى تحقيق الوحدة الانتاجية للأهداف الموضوعية للاستعانة بقدر كبير من البيانات الإحصائية؛

¹ - مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² - الطاهر محسن منصور الغالي ووائل مجّد صبري ادريس، مرجع سبق ذكره، ص 38.

- تفسير انحرافات النتائج تفسيراً واضحاً مسبقاً مع الاستعانة بالمعايير والمعدلات الموضوعية مسبقاً؛
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.

المطلب الثالث: أثر عملية تقييم الأداء المالي:

حتى تكون عملية تقييم الأداء المالي ناجحة، لا بد على المؤسسة أن تحرص على توفير مجموعة من الشروط الضرورية لإنجاح العملية، خاصة وأن هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل والمعوقات.

أولاً: معوقات عملية تقييم الأداء المالي:

تواجه عملية تقييم الأداء المالي جملة من الصعوبات والمعوقات تتمثل في: (1)

- **الخطأ:** يعني ميل المقيم أن يقيم كل أبعاد وجوانب الأداء، حيث يفترض استقلاليتها عن بعضها البعض؛
- **التحيز:** تصبح الأساليب الصادقة غير سليمة نتيجة التحيز من جانب القائمين بعملية التقييم؛
- **الاتجاه نحو النزعة المركزية:** تحدث هذه النزعة عندما يتجنب القائمون بالتقييم من طرفي المقياس المدرج، أو أنهم يميلون إلى التركيز في التقييم حول نقطة وسطى من المقياس؛
- **المشكلات الخاصة بالثبات والوثوق:** يفقد القائمون بعملية التقييم للمصداقية نتيجة استخدام معايير غير مناسبة، ونتيجة لغياب أو الضعف التدريبي على أساليب ووسائل التقييم؛
- **التضخم في التقدير:** إن العنصر الآخر الذي يجد من عملية التقييم وفعاليتها هو الاتجاه نحو التضخم وتكبير النتائج بمرور الزمن؛
- **صعوبة القياس الكمي** لبعض جوانب نشاط المؤسسة وضعف منظومة المعلومات والبيانات اللازمة لعملية التقييم.

¹ - إيمان حفيظي، رحمة هجرسي، دور نظام مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قلعة، 2014/2015، ص 88.

ثانيا: شروط نجاح عملية تقييم الأداء المالي:

إن فهم عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة لا يقتصر فقط على معرفة المفهوم والأهداف، مما يضمن التوصل إلى نتائج مبنية على أسس علمية، حيث أن نجاح عملية التقييم تتطلب توفر جملة من الشروط الضرورية التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والثقة، ويمكن إبراز أهم هذه الشروط في النقاط التالية:⁽¹⁾

- أن تتوفر المؤسسة على نظام فعال ومتكامل للمعلومات والبيانات لتقييم الأداء المالي؛
- أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضحا ودقيقا، تتحدد فيه صلاحيات ومسؤوليات كل موظف أو إطار بالمؤسسة وذلك من أجل زيادة كفاءته وفعاليته مع تخفيض تكلفته؛
- أن تكون أهداف الخطة المالية، الإنتاجية، التسويقية، واضحة وقابلة للتنفيذ، وهذا لا يتم دون القيام بدراسة دقيقة ومناقشتها مع كافة المستويات داخل المؤسسة، حتى تأتي الأهداف متوازنة؛
- أن تكون الإجراءات الموضوعية لمسار عمليات تقييم الأداء المالي بين الإدارات المسؤولة عن التقييم في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة، ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الإدارة بالعكس.

¹ - إيمان حفيظي، رحمة هجرسي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

المبحث الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات والنسب المالية.

يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية لتحليل مختلف التدفقات المالية وكذا تحليل ومقارنة النسب المالية للمؤسسة مع نسب معيارية متعارف عليها في مجال التحليل المالي، أو مع النسب السائدة في المجال التي تنتمي إليه المؤسسة التي يتم تحليل قوائمها المالية من ميزانية وجدول حسابات النتائج .

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.

لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة يجدر بنا دراسة وتحليل مؤشراتها المالية والمتمثلة في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل والخزينة الصافية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: رأس المال العامل FR:

يعرف رأس المال العامل بأنه ذلك الجزء من الاموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول الجارية، أي هو ذلك الجزء من الاموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة.

إن عناصر الأصول الجارية والديون القصيرة الأجل تختلف في المدة، وهي القيمة حيث يمكن أن تستحق الديون القصيرة في مدة أقصر من تحقيق الاصول المقابلة لها، أي ان المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل ان تحصل على حقوقها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، لكن هناك مشكلة المخزون الذي قد لا تتلکم فيه المؤسسة، وبالتالي الحل الذي أمام المؤسسة هو توفيرها على الأموال الدائمة والذي يزيد عن تمويلها للأصول الغير جارية وهو رأس المال العامل والذي يسمى رأس المال العامل الاجمالي أو رأس المال العامل الصافي.

• أنواع رأس المال العامل:

1. رأس المال العامل الدائم: هو الاموال الدائمة ناقص أصول غير جارية أو الأصول الجارية ناقص ديون قصيرة الأجل؛
2. رأس المال العامل الخاص: هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل؛

3. رأس المال العامل الاجمالي: هو مجموع الأصول الجارية؛

4. رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون.

• قاعدة التوازن المالي:

1. من منظور أعلى الميزانية:

- FR موجبة: أي الأموال الدائمة أكبر من أصول غير جارية في هذه الحالة استطاعت المؤسسة تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

- FR سالب: أي الأصول الجارية أقل القروض القصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول الجارية غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الاجل القصير.

- FR معدوم: أي الأصول الجارية تساوي القروض القصيرة الاجل وهي نادرة الحدوث¹.

ثانيا: الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

من أجل تقدير ملاءة وسيولة المؤسسة على المدى القصير فإن رأس المال العامل وحده غير كاف لكي نقول أن المؤسسة حققت توازن مالي بين الاستخدامات والموارد، حيث يوجد توازنين يجب احترامهما حتى نحقق هيكلية مالية جيدة أو ملائمة. وبالتالي يجب إجراء دراسة تكميلية والتي تتمثل في احتياجات رأس المال العامل.

• مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية. فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا. فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا تستثنى من الأصول الجارية القيم الجاهزة لأنها لم تصبح

¹ - سليمان بلعور، أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003، ص72

في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يبق لها مدة زمنية من أجل التسديد، وبالتالي لم تعد مورداً مالياً قابل للاستخدام.⁽¹⁾

ثالثاً: الخزينة الصافية TN :

يمكن تعريف الخزينة الصافية على أنها أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال.⁽²⁾

ويمكن أن نميز ثلاث حالات:

- الخزينة موجبة: هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.
- الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة على أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية.
- الخزينة الصفرية: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي وظيفة مثلى.

¹ - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009، ص 64.

² - الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 226.

المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية:

أولاً: تحليل الميزانية:

لتحليل الميزانية يجدر بنا التطرق لمجموعة من النسبة والمتمثلة في نسب السيولة ونسب التمويل وكذا نسب

المديونية

أولاً نسب السيولة:

وهي النسب التي تقاس بها قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام

أصولها السائلة والشبه السائلة كالأصول الجارية دون تحقيق خسائر، ويمكن أن نجد النسب التالية:

1. نسبة التداول أو نسبة السيولة العامة:

نسبة التداول لقياس مدى كفاية الأموال المستثمرة في أصول عاملة تتمتع بخاصية قابليتها للتحويل السريع

إلى نقدية لتغطية ما يستحق على المشروع من التزامات قصيرة الاجل⁽¹⁾، وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

✓ إذا كانت هذه النسبة أقل من 1: هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي

وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

✓ أما إذا كانت هذه النسبة تساوي 1: يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

✓ لكن يكون ارتفاع هذه النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول الجارية كتراكم المخزونات وهو غير مقبول

وقد تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة عنصر النقدييات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم الاستخدام الجيد

لسيولة المؤسسة، ومنه تقليل الربحية أو ربما يسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام

سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.⁽²⁾

¹ - محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم طبعة، الإسكندرية، 2006، ص 301.

² - وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2. نسبة السيولة السريعة:

وتمثل العلاقة بين الأصول الجارية بعد طرح المخزونات، وبين الخصوم المتداولة (إجمالي الديون). سميت نسبة السيولة السريعة لأنها لا تأخذ في الاعتبار المخزون وبالتالي يعطي ضمانا أكبر على قدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \text{الموجودات المتداولة} - (\text{المخزون} + \text{المبالغ المدفوعة مقدما}) / \text{الخصوم المتداولة.}$$

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة عادية محصورة بين (0.3-0.5).⁽¹⁾

إن سبب ابعاد المخزونات باعتبار أن عملية تحويل المخزون إلى سيولة يحتاج إلى وقت وربما لا يمكن تحويله في مدة قصيرة سيما إذا كان السوق يمر بحالة كساد.⁽²⁾

3. نسبة النقدية أو السيولة الحالية:

وتوضح هذه النسبة إمكانية سد الالتزامات القصيرة الأجل وتعطي مؤشر الادارة خلال أسوء الأوقات ويمكن سداد الديون القصيرة.³ وتحسب انطلاقا من العلاقة:

$$\text{نسبة النقدية} = \text{النقديات وما يعادلها} / \text{الخصوم المتداولة.}$$

ثانيا نسب التمويل:

تعبر هذه النسب على مدى اعتماد المؤسسة على المصادر المختلفة للتمويل⁽⁴⁾، ومن أهم هذه النسب:

1. نسب التمويل الدائم:

وتحسب بالعلاقة:

¹-عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، الاسكندرية 2008، ص 466.
²- أحمد شعلال، أمال زوليمية، تحليل حساب النتائج كمؤشر لقياس الأداء المالي لمؤسسة خدمية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2016/2015، ص 50.
³- حنان خميس، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011، ص 53.
⁴- إيمان خوالد، فاطمة الزهراء دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 27.

نسب التمويل الدائم = أموال دائمة / مجموع الأصول.

✓ إذا كانت النسبة أكبر من 1 : يعني أن الأموال الدائمة أكبر من أصول غير جارية أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من 0 وهذا يدل على حالة توازن.

✓ إذا كانت النسبة أقل من 1: يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من 0 وهذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الاموال الدائمة والتي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع أصول غير جارية غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، وبالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية ليست سليمة.

✓ إذا كانت النسبة = 1 : معناه رأس المال العامل الصافي يساوي 0 وهذا يدل على أن الأموال الدائمة = أصول غير جارية وبالتالي لم يبق هامش الذي يمثل رأس المال.

2. نسبة التمويل الذاتي:

تعتبر الاموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل أصول غير جارية للمؤسسة بمواردها الخاصة وتعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الذاتي = أموال خاصة / أصول ثابتة.

✓ نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.
 ✓ إذا كانت هذه النسبة مساوية لـ 1 فإن رأس المال العامل الخاص = 0 ويبقى ذلك أن أصول غير جارية مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول الجارية ويكون رأس المال العامل الصافي أكبر من 1.

✓ إذا كانت النسبة أكبر من 1: يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة لتمويل الأصول الجارية وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول الجارية ليس لها فوائد.

✓ يجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5: أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% ومن مجموع الخصوم، وإلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكولة بأكثر من 50% من الديون.

3. نسبة قابلية التسديد:

تقيس مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية التسديد} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الخصوم}$$

✓ إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5: معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

✓ إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5: معنى أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها وبالتالي فإن أكثر من 50% من أصول المؤسسة ممولة بالديون.⁽¹⁾

ثالثا: نسب المديونية:

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية وعلى الأموال الأجنبية، على اعتبار أن الأموال الخاصة لا تكفي عادة لتمويل الاستثمارات، كما أن الاعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يمكن أن يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس والخروج من دائرة الاعمال نتيجة عدم تمكنها من تسديد مستحقات الدائنين ، وتقاس مديونية المؤسسة بمجموعة من النسب من أهمها:

1. نسبة المديونية الكاملة:

ويتم حساب نسبة المديونية الكاملة وفق الصيغة التالية:⁽²⁾

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \text{إجمالي الديون} / \text{الأموال الخاصة.}$$

2. نسبة الاستقلالية المالية:

يتم حساب نسبة الاستقلالية المالية وفق الصيغة التالية:⁽³⁾

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الأصول.}$$

وتعبر هذه النسبة عن مدى استقلالية المؤسسة اعتمادا على أموالها الخاصة في تمويل أصولها، حيث يجب أن تتجاوز النسبة المرجعية والمقدرة بـ 0,5.

¹ - عبد الرحمن عطى الله، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر فرع علوم مالية، تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، ص 56.

² - منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2005، ص 57.

³ - زغيب مليكة، ميلود بوشنقى، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ثانيا: تحليل جدول حساب النتائج.

بهدف تقييم أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات من أهمها:

أولاً: نسب الربحية:

توضح نسب الربحية مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة خلال العام، وبالتالي مدى قدرة الإدارة على تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة وهو الربحية، وبالإضافة إلى أهمية هذه المجموعة من النسب للإدارة كما تم أيضاً الملاك وأصحاب القروض طويلة الأجل.⁽¹⁾

وتشمل نسب الربحية المؤشرات التالية:

● مؤشر فائض الاستغلال الإجمالي:

يعد مقياساً للأداء التجاري والإنتاجي للمؤسسة، كذلك يعد مقياساً لقدرة المؤسسة على توليد موارد

الخزينة. ويحسب بالعلاقة التالية²:

$$\text{مؤشر فائض الاستغلال الإجمالي} = (\text{فائض الاستغلال الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100.$$

ويتم توزيع فائض الاستغلال الإجمالي بين عدة عناصر، بحيث تقدم هذه النسب أهمية كل عنصر في

استعمال فائض الاستغلال الإجمالي، وتتمثل هذه النسب في:⁽³⁾

بالنسبة للتشبيات = مخصصات الاهتلاك والمؤونات وخسارة القيمة / فائض الاستغلال الاجمالي

بالنسبة للمقرضين = الأعباء المالية / فائض الاستغلال الاجمالي

بالنسبة للنتيجة العادية = النتيجة العادية / فائض الاستغلال الاجمالي

¹ - محمد عباس بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 362.

² - السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

³ - محمد العزاري، بوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي، ديوان المطبوعات المدرسية، دون رقم الطبعة، الجزائر، 2012، ص 142.

● مؤشر النتيجة العملياتية:

تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها، ويطلق عليه كذلك بمؤشر ربحية الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:⁽¹⁾

$$\text{مؤشر النتيجة العملياتية} = (\text{النتيجة العملياتية} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

● مؤشر القيمة المضافة (معدل الإدماج):

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على إنشاء ثروات انطلاقا من نشاطها المتمثل في رقم أعمالها المحقق، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإدماج} = \text{القيمة المضافة} / \text{رقم الأعمال}$$

وتختلف هذه النسبة من مؤسسة إلى أخرى حسب نشاطها حيث تقترب من 1 في المؤسسات الخدمية، بينما في المؤسسات الإنتاجية تقترب من 0.5.⁽²⁾

توزع القيمة المضافة على عدة أطراف منها المستخدمين، الدولة والمؤسسة في حد ذاتها حيث:⁽³⁾

$$\text{بالنسبة للمستخدمين} = \text{أعباء المستخدمين} / \text{القيمة المضافة}$$

$$\text{بالنسبة للدولة} = \text{الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة} / \text{القيمة المضافة}$$

$$\text{بالنسبة للمؤسسة} = \text{فائض الاستغلال الاجمالي} / \text{القيمة المضافة}$$

¹ -Jean-lucBazet Pascal Faucher ; **Finance d'entreprise «Manuel & Application** épreuve 06 Nathan 2007 P191.

² - إيمان خوالد، فاطمة الزهراء دحماني، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - محمد العزازي، بوعلام بن لعور، مرجع سبق ذكره، ص 140.

● مؤشر هامش الربح الصافي:

تبين هذه النسبة مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية وتحسب كما يلي: (1)

$$\text{مؤشر هامش الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

هذا يعني ان هامش الربح الصافي هو نسبة من قيمة رقم الأعمال التي يمكن أن تنخفض بها الأرباح، دون أن تتعرض المؤسسة لخسائر. (2)

ثانيا: نسب النمو:

تقيس نسب النمو مدى التوسع والتقدم الذي تحققه المؤسسة على مر الزمن، فالنمو هدف مرغوب فيه إذ أنه يمكن من توسيع المؤسسة وزيادة أرباحها، ولدراسة نمو مؤسسة ما يجري حساب معدلات النمو للمتغيرات ذات الأهمية المالية، المبيعات، التكاليف، صافي الدخل...، ويجب عند حساب معدلات النمو أن يتم الحساب لعدة فترات بدلا من الفترة الواحدة عند ذلك تكون الصورة أوضح عن معدلات النمو. (3)

● نمو المبيعات:

وهي نسبة تؤشر المبيعات الصافية المتحققة خلال سنة مالية معينة، بالقياس مع السنة الماضية. ولقياس معدل نمو المبيعات تستخدم المعادلة التالية: (4)

$$\text{نسبة نمو المبيعات} = \left(\frac{\text{مبيعات السنة الحالية} - \text{مبيعات السنة الماضية}}{\text{مبيعات السنة الماضية}} \right)$$

● نمو الدخل الصافي:

وتحسب كالآتي:

¹ - محمد سامي لزعر، مرجع سبق ذكره، ص 107.

² - منير ابراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

³ - محمد علي العامري، مرجع سبق ذكره، ص 124، 125.

⁴ - وائل محمد الصباحي، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص 182.

$$\text{نسبة نمو الدخل الصافي} = (\text{النتيجة الصافية للسنة الحالية} - \text{النتيجة الصافية للسنة الماضية}) / \text{النتيجة الصافية للسنة الماضية}$$

ثالثاً: نسب الأعباء:

وهي التدفقات المالية الخارجة من المؤسسة والتي تؤدي إلى نقص الأصول أو زيادة في الخصوم أو كلاهما، وينبغي دراسة الأعباء بدقة من أجل الحد من ارتفاع نسب التكلفة التي تؤدي إلى تدني أرباح المؤسسة إن لم تؤدي إلى خسارة المؤسسة، وتحدد هذه النسب بموجب المعادلة التالية:⁽¹⁾

$$\text{الأعباء إلى رقم الأعمال} = \text{إجمالي الأعباء} / \text{رقم الأعمال}$$

المطلب الثالث: النسب المشتركة

سنتطرق في هذا المطلب إلى النسب التي تشترك فيها كل من قائمة المركز المالي وجدول حساب النتائج، والتي يمكن استخدامها كمؤشر لقياس أداء المؤسسة، ومن أكثر النسب المالية المشتركة تطبيقاً النسب التالية:

أولاً: نسب النشاط:

تستخدم هذه المجموعة من النسب التي تقيس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة، ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

1. معدل دوران مجموع الأصول:

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الأصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

¹ - وليد ناجي الحيايلى، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2. معدل دوران أصول غير جارية:

من المؤشرات التحليلية في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران أصول غير جارية وتكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الإدارة في استغلال واستخدام أصول غير جارية في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران أصول غير جارية وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران أصول غير جارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{أصول غير جارية.}$$

كلما زاد معدل دوران أصول غير جارية قياسا بالمعيار المقارنة المستخدم في التحليل المالي كلما زادت الكفاءة الادارية من خلال فاعلية استخدام أصول غير جارية في خلق المبيعات سواء كانت تلك الفاعلية ناتجة عن الاستخدام الفني أو لكون الاستثمار في أصول غير جارية يقيم بمقدر اقتصادي أمثل.⁽¹⁾

3. معدل دوران الأصول الجارية:

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول الجارية} = \text{رقم الأعمال} / \text{أصول غير جارية.}$$

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الادارة في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت انتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول الجارية في عمليات المبيعات وكلما زادت النسبة اعتبر ذلك مؤشرا على الكفاءة وتعظيم للأداء التشغيلي وهو ما تهدف اليه الادارة المعاصرة لأن انخفاض معدل الدوران انما يعني ضعف في استغلال الأصول الجارية في خلق المبيعات.⁽²⁾

¹ - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، 157.

² - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

4. نسب دوران المخزون:

تقيس هذه النسب مدى فعالية المؤسسة في استخدام مواردها المالية وتتضمن مقارنات بين مستوى المبيعات والاستثمار في الاصول المختلفة للمؤسسة وتفترض هذه النسب وجود توازن يتناسب مع مبيعات المؤسسة وأصولها.⁽¹⁾

ويحسب هذا المعدل كما يلي:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون}.$$

$$\text{متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون} = 360 / \text{معدل دوران المخزون}$$

ويقاس هذا المعدل مدى كفاءة وفاعلية ادارة المخزون، وكلما زاد معدل دوران المخزون أو انخفض متوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون، كلما كان مؤشرا جيدا، والعكس صحيح، ولكن مع مراعاة أن ارتفاعه أكثر مما يجب يزيد من مخاطر إدارة المخزون.⁽²⁾

5. معدل دوران الذمم المدينة:

تستخدم هذه النسبة كمؤشر للحكم على كفاءة المؤسسة على تحصيل الديون خلال السنة، وتتضح هذه النسبة في العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \text{صافي المبيعات} / \text{معدل رصيد المدينين}.$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الذمم المدينة}.$$

ويقاس هذا المعدل كفاءة ادارة الائتمان ومدى فاعلية سياسات الائتمان والتحصيل وكلما زاد معدل دوران الذمم المدينة أو انخفض متوسط فترة التحصيل كلما كان ذلك مؤشرا جيدا والعكس بالعكس.⁽³⁾

¹ - يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 313.

² - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 2006، ص ص 36 - 37.

³ - محمد عبد السلام أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 63.

6. معدل دوران الذمم الدائنة:

معدل دوران الدائنين = المشتريات الصافية / متوسط رصيد الحسابات الدائنة.

كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أداء المؤسسة لالتزاماتها أفضل.⁽¹⁾

ثانيا: نسب المردودية:

تعرف المردودية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

أولا المردودية الاقتصادية **Re** :

تتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيس، وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها دورة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:⁽²⁾

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية.

وتقيس المردودية الاقتصادية مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الاستغلال.

ثانيا : المردودية المالية **RCP**:

تتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية⁽³⁾، ويمكن حسابها بالعلاقة

التالية:⁽⁴⁾ المردودية المالية: النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

¹ - علي خلف عبد الله، وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

² - إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 281-282.

³ - إلياس بن ساسي، المرجع نفسه، ص 283.

⁴ - Jacqueline DELAHAYE, Florence DELAHAYE, **Finance d'entreprise CORRIGE'S DU MANUEL**, 2^{ème} édition ; DUNOD ,Paris. 2009, p 97

خلاصة:

لقد تعرفنا في هذا الفصل على أبرز الأدبيات النظرية التي يشمل عليها تقييم الأداء المالي من خلال التطرق الى مفهومه وأهميته و مختلف أهدافه...، كما قمنا بتناول أهم مؤشرات التوازن المالي، وكذا تناولنا مختلف النسب المالية التي يتم وفقها تقييم الأداء المالي في المؤسسات حيث تطرقنا للنسب التي تخص تحليل الميزانية أولاً والمتمثلة في نسب السيولة، نسب التمويل ونسب المديونية، وإلى النسب التي تخص تحليل جدول حساب النتائج والمتمثلة في نسب الربحية، نسب النمو ونسب الاعباء وكيفية حسابها، وفي الأخير إلى النسب المشتركة بين القائمتين والمتمثلة في نسب النشاط ونسب المردودية، والتي لها دور فعال ومهم في تقييم المركز المالي للمؤسسة حالياً والكشف عن مواطن الخلل والضعف في قرارات المؤسسة واتجاهاتها المستقبلية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة للمؤسسة

الوطنية للرخام

- وحدة قائمة -

تمهيد:

من أجل تغطية الجوانب المدروسة في الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى التحليل المالي للقوائم المالية والتي تعتبر من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي وذلك باستخدام أسلوب التوازنات والنسب المالية، وكتطبيق لما قدمناه سابقا سنحاول في هذا الفصل اسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع حيث تعرضنا في الفصل التطبيقي إلى تقديم حالة المؤسسة الوطنية للرخام من أجل تقييم أدائها ومعرفة وضعيتها المالية الحقيقية.

ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للرخام.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية.

المبحث الأول: تقديم عام للمؤسسة الوطنية للرخام:

سنحاول إعطاء صورة عامة لوحدة الرخام بقلالة ، و التعرف على طبيعة عمل الوحدة و ذلك من خلال إعطاء لمحة عن هذه المؤسسة من حيث النشأة و الموقع والهيكلة التنظيمي للمؤسسة و أهدافها .

المطلب الاول: نشأة وتعريف المؤسسة.

سنعرض أولا إلى نشأة المؤسسة الوطنية للرخام :

1- نشأة المؤسسة الوطنية للرخام:

تأسست المؤسسة الوطنية للرخام بسكيكدة سنة 1983، على يد خبراء ومهندسين من إيطاليا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 443 المؤرخ في 16-07-1984 والمتعلق بإعادة هيكلة الشركات، حيث انبثقت عن المؤسسة الوطنية للأبحاث المنجمية " سوناريم" إلى سبع مؤسسات:

- المؤسسة الوطنية للرخام؛
- شركة اسميدال؛
- الشركة الوطنية للملح؛
- شركة فرفوس للحديد والصلب؛
- المؤسسة الوطنية للحصى؛ شركة موبيدال والمبيدات؛
- شركة أنيوف.

وهي عبارة عن مجمع يحتوي على عدة وحدات إنتاجية و نقاط بيع من بينها و حدة قلالة التي قمنا فيها بالدراسة حيث تأسست سنة 1983 و دخلت في طور التشغيل سنة 1995 برأسمال إجمالي قدره: 345,000,000 دج.

2- التعريف بالمؤسسة الوطنية للرخام :

تقع وحدة الرخام في طريق جباله خميسي بلدية بومهرة أحمد ولاية قلالة بمحاذات واد سييوس ، تقدر مساحتها بمكتار ونصف وتعود ملكيتها الأصلية للدولة فهي تعتبر مؤسسة عمومية اقتصادية .

هي وحدة تتكون من محجرة مقلع ماونة التابع لبلدية بن جراح ومصنع تحويل الرخام ببلدية بومهرة أحمد، المقلع بدأت الأشغال فيه سنة 1971. يتميز رخام ماونة باللون الأحمر من نوع: "اونيكس"، و تعتمد في إنتاجها أيضا على رخام مقلع فلفلة الموجود في سكيكدة الذي يتميز برخام ذو اللون الأبيض و التي تعتمد كذلك و بصفة كبيرة على المياه الذي يتوفر بالقرب من المصنع (واد سيوس).

المصنع يقوم بتحويل رخام مقلع ماونة و مقلع فلفلة المستخرج في شكل كتل ضخمة لا تتعدى وزن 5 كم³ إلى مربعات و صفائح ذات أبعاد مختلفة .

● معلومات إضافية :

✓ البريد الإلكتروني للوحدة: unit.guelma@gmail.com

✓ رأس مالها الإجتماعي : 345000000 دج .

● طبيعة عمل الوحدة :

تعمل وحدة إنتاج الرخام بقالمة بطاقم عمالي يضم (حوالي 81 عامل)، حيث يتم العمل وفق النمط التالي :

✓ الفرقة الأولى : من السادسة صباحا إلى الساعة الثانية زوالا .

✓ الفرقة الثانية : من الساعة الثانية زوالا إلى الساعة العاشرة مساء .

ويقوم نشاط المصنع على تحويل المادة الأولية إلى المادة النهائية الصالحة للاستعمال، وتقوم بالإنتاج حسب الطلبات التي يقدمها الزبائن لهم.

● أهداف الوحدة :

تهدف المؤسسة الوطنية للرخام (وحدة قالمة) إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكرها فيما يلي :

✓ تعظيم قيمة الوحدة؛

✓ الاستمرارية وتحقيق الربح؛

✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي و التقليل من التبعية الخارجية من ناحية إنتاج الرخام؛

✓ محاولة توفير نوعيات مختلفة من الرخام ؛

✓ المنافسة مما يؤهلها من احتلال المراتب الأولى؛

✓ محاولة إدراج نوعية جيدة في السوق؛

✓ تغطية متطلبات الزبائن ؛

✓ محاولة تحسين العمل الإشهاري و الإعلاني لمختلف منتجاتها، و هذا بهدف ترقية المبيعات .

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام وشرح أقسامه

نقدم فيما يلي شرح أقسام الهيكل التنظيمي :

■ **الأمانة العامة** : يطلق عليها هذا الاسم لكونها شديدة الحرص على أسرار المؤسسة: فهي مسؤولة على كل المعلومات الخاصة بنشاطات المؤسسة حيث يتم فيها الحفاظ على جميع ملفات المؤسسة و التي يتم فيها تسجيل حضور العمال كما أن لها علاقة وطيدة بالإدارة العامة حيث من مهامها ترتيب مواعيد مع المدير المسير .

■ **قسم الوقاية والأمن**: تتكون من رئيس المصلحة، رئيس الفوج، وأعاون الامن وهي المسؤولة عن حماية العمال وتوفير الامن داخل الوحدة، حماية عتاد المؤسسة، الحراسة الليلية، الحرص على الوقاية من الحرائق وحوادث العمل، وكذا ضمان الاتصال مع مصلحة الأمن المحلية (الشرطة،الدرك،الحماية المدنية).

■ **قسم المحاسبة والمالية**: تتكون من رئيس المصلحة، المحاسب الرئيسي، وكذا أمين الصندوق، حيث يقوم هذا القسم بتجميع العمليات التي تجري بين مختلف الأقسام الأخرى لمعرفة مركزها المالي وذلك بعد إعداد الميزانيات، التسجيل في اليومية، دراسة و تحليل البيانات المالية للمؤسسة وإمكاناتها التمويلية، وكذا استخراج النتائج السنوية.

■ **قسم المستخدمين**: يتكون من رئيس مصلحة الموارد البشرية المكلف بالنزاعات وهي عصب المؤسسة، أي الرابط بين العمال والمدير ابتداءا من التوظيف إلى التقاعد، والذي يهتم بمصالح العمال و دفاترهم و سجلاتهم حيث يقوم بتحديد الرواتب والترقيات وعطل العمل و العطل المرضية و سجلات تأمينهم.

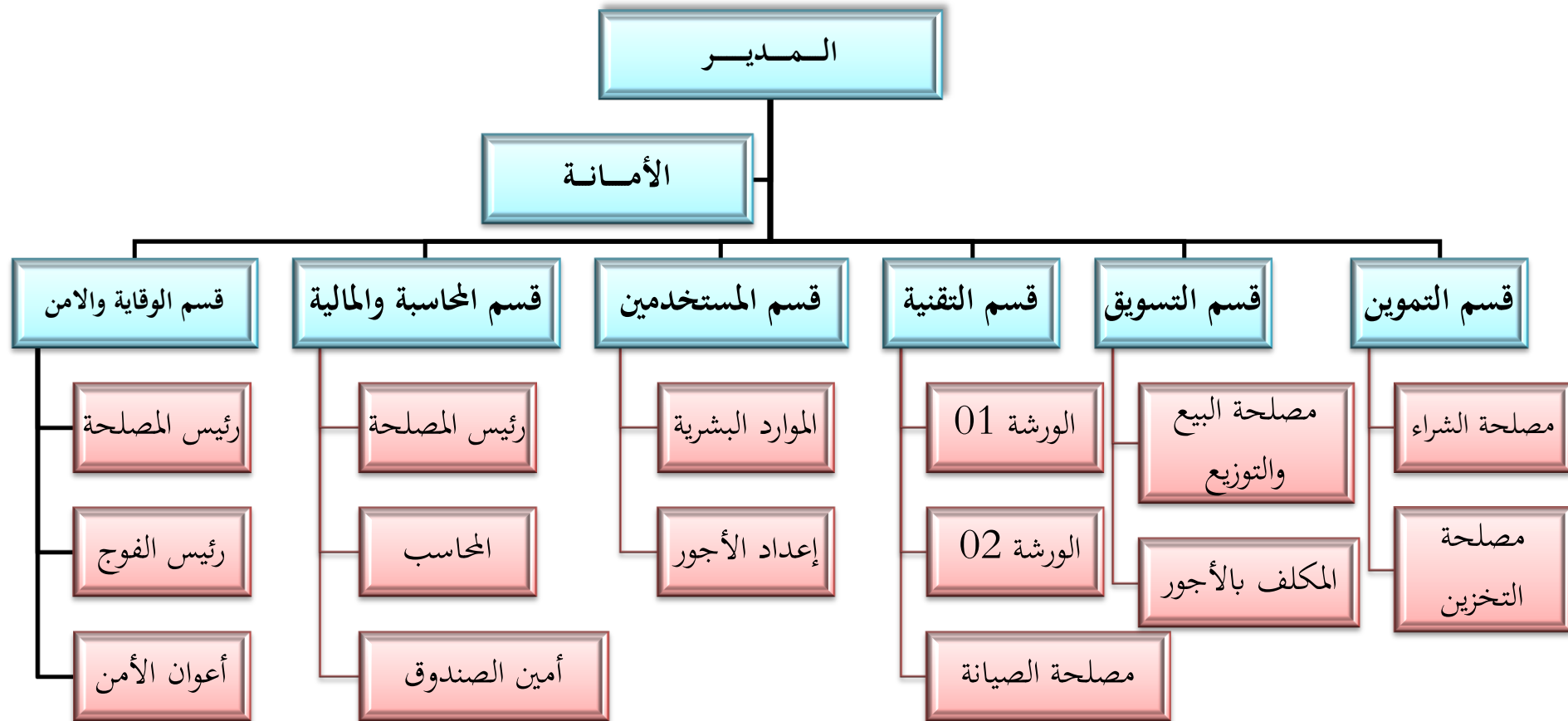
■ **قسم التقنية "الانتاج"**: يتكون هذا القسم من ورشتين واحدة للإنتاج والثانية للتخزين، ومصلحة الصيانة التي لها فعالية كبيرة بالوحدة فهي تقوم بصيانة التجهيزات للحفاظ عليها، حيث تخصص سنويا فترة لإجراء عمليات الصيانة، وتضم متابعة الآلات الخاصة بالمصنع والحجرة و ما تحتاجه من قطع غيار وغيرها. وتمثل وظيفة هذا القسم في تحويل المادة الأولية إلى منتج تام الصنع.

■ **قسم التسويق** : ويقوم هذا القسم بعدة نشاطات منها:

- تسجيل قائمة الزبائن وتحديد الكمية المخصصة لهم؛
- استلام طلبيات الزبائن وإعطائها لمصلحة الانتاج لإعداد طلب الانجاز؛
- الاتصال بالزبون لمعرفة وقت تسليم الطلبية ودفع التسيقات وكذا إنجاز الفاتورة التي تؤخذ لها 3 نسخ :
- الأولى للزبون، الثانية للأرشيف والثالثة للمحاسب؛
- و أيضا من مهامها الترويج والاشهارات والاعلانات لمنتجات الوحدة.

- **قسم التموين:** يتكون من رئيس مصلحة الشراء، ورئيس مصلحة التخزين، حيث تمثل المرتبة الاولى وذلك لتعدد المهام التي تشرف عليها والتي تتمثل في توفير حاجيات المصنع من مواد أولية وقطع الغيار أو مواد التغليف و التعبئة و مواد التنظيف و البنزين و الدفاتر ووصول التسليم...الخ. وتخزينها إلى حين الحاجة إليها.

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للرخام - بومهرة أحمد- قالمة



المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية في المؤسسة

المطلب الثالث: مجالات ومراحل تطور نشاط المؤسسة:

1. مجالات تسويقها:

- مؤسسة البناء؛
- الباعة والحرفيين؛
- الخواص؛
- تصدير كتل الرخام ماونة " اسبانيا، ليبيا، تونس، إيطاليا".

2. مراحل تطور نشاط المؤسسة:

الجدول التالي يبين نسبة تغير رقم الأعمال خلال السنوات (2014-2018):

الجدول رقم (01): مراحل تطور رقم الاعمال في المؤسسة من 2014 - 2018: الوحدة مليون/ دج

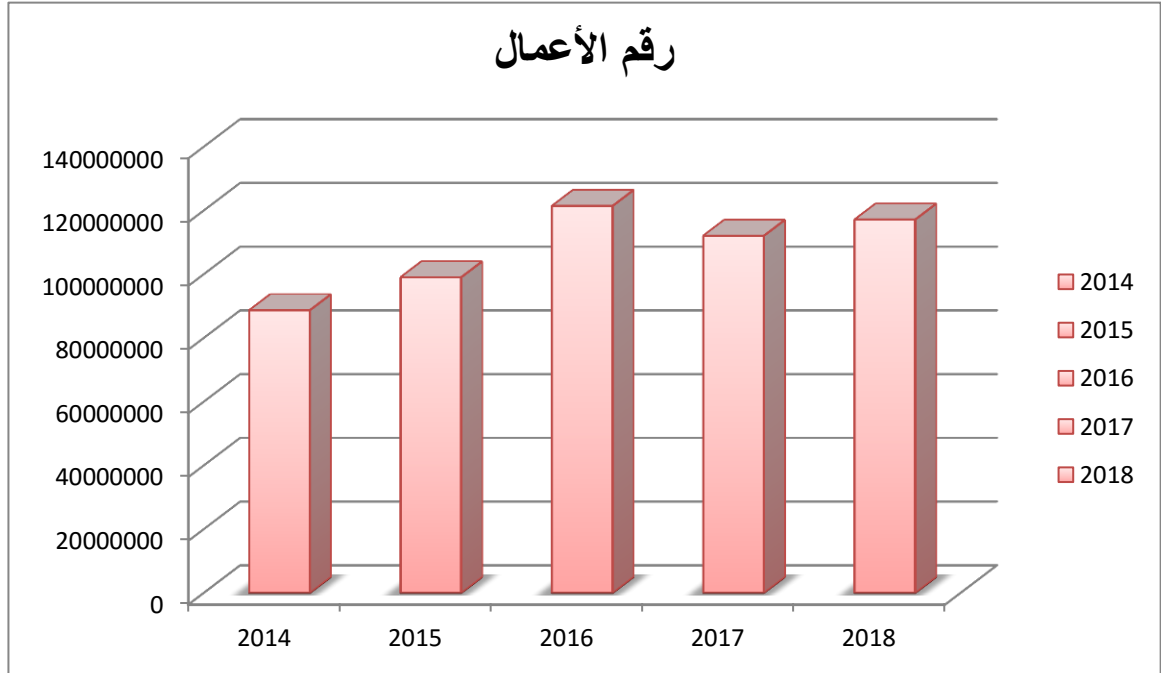
السنة	2014	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	88666199	98999244	121379491	112022989	117115720
نسبة التغير	-	0.11	2.26	-0.07	0.04

المصدر: مصلحة الانتاج

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا تطور رقم الأعمال خلال السنوات المدروسة نلاحظ أن أعلى نسبة مبيعات توصلت إليها المؤسسة في فترة الدراسة كانت سنة 2016، لكنه تراجع في السنوات الموالية حيث انخفض سنة 2017 بنسبة (0.07)، ليرتفع مجدداً وبنسبة ضئيلة سنة 2018.

ويمكن توضيح ذلك في الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): تطور رقم الاعمال في الفترة 2014 - 2018.



المصدر: مصلحة الانتاج.

من خلال الشكل أعلاه والذي يبين لنا تطور رقم الأعمال خلال السنوات المدروسة نلاحظ تناقص في رقم الاعمال من سنة 2016 إلى 2017 وهذا ممكن يرجع إلى المنافسة في السوق خاصة المؤسسات الخاصة المنافسة للمؤسسة الوطنية للرخام. ليرتفع في 2018 وهذا الارتفاع ناتج عن توسع السوق التي تغطيها منتوجات الوحدة لزيادة حصتها السوقية.

3. العوائق التي تواجه المؤسسة:

تعاني المؤسسة من عدة عوائق نذكر أهمها في النقاط التالية:

- ضيق مساحة المصنع التي لا تسمح بالتوسع؛
- نقص نوعية المادة الأولية من الرخام الأبيض التي يتم تمويلها من سكيكدة؛
- كثرة المنافسين واستخدامهم طرق غير شرعية في التسويق مثل: الغاء الضريبة لجلب الزبائن؛ العروض الخاصة ومدة الانتظار.

المبحث الثاني: تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية.

قمنا في هذا المبحث بإعداد وتحليل الميزانية المالية المختصر وجدول حساب النتائج بحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتقييم أدائها المالي ومعرفة وضعيتها المالية.

المطلب الأول: عرض وتحليل الميزانية المالية المختصرة :

في هذا المطلب سيتم عرض القوائم المحاسبية بالقيمة الصافية والمتمثلة في الميزانية المالية المختصرة للفترة (2014-2018) و قد قمنا بإعدادها بالاعتماد على الميزانية الختامية للفترة، و قمنا بتمثيل نتائجها بيانيا ثم التعليق على النتائج.

والجدول الموالي يوضح الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول:

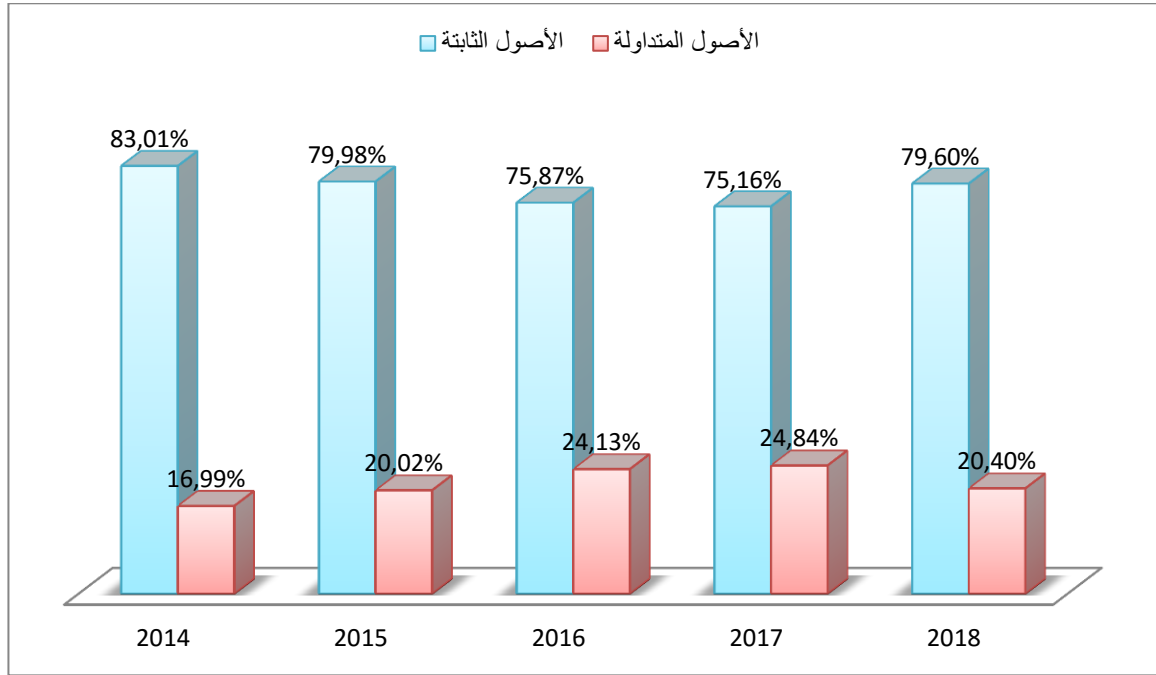
الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/ دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول الثابتة	266682109	283950018	273950018	270424441	361735424
قيم الاستغلال	50772247	60702656	81036088	82685582	69982969
قيم قابلة للتحقيق	1641197	1120879	1276798	1077197	16758854
القيم الجاهزة	2150908	9200452	4796157	5606862	5975595
الاصول المتداولة	54564352	71023989	87109044	89369642	92717418
مجموع الأصول	321246461	354807290	361059063	359794084	454452842

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

والتمثيل البياني الموالي يوضح جانب الأصول للمؤسسة خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (06): تمثيل بياني لجانب أصول المؤسسة في الفترة (2014 - 2018) .



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن المؤسسة حافظت على تشكيلة الأصول خلال الفترة المدروسة حيث تراوحت نسبة الأصول الثابتة ما بين 75% و 83% من مجموع أصولها كما هو الحال بالنسبة للأصول المتداولة حيث تراوحت بين 16% و 25% من مجموع أصول المؤسسة وبشكل عام فهي تستثمر في الأصول الثابتة أكبر مما تستثمر في أصولها المتداولة.

ويوضح الجدول الموالي جانب الخصوم من الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم للفترة (2014-2018): الوحدة: مليون/ دج

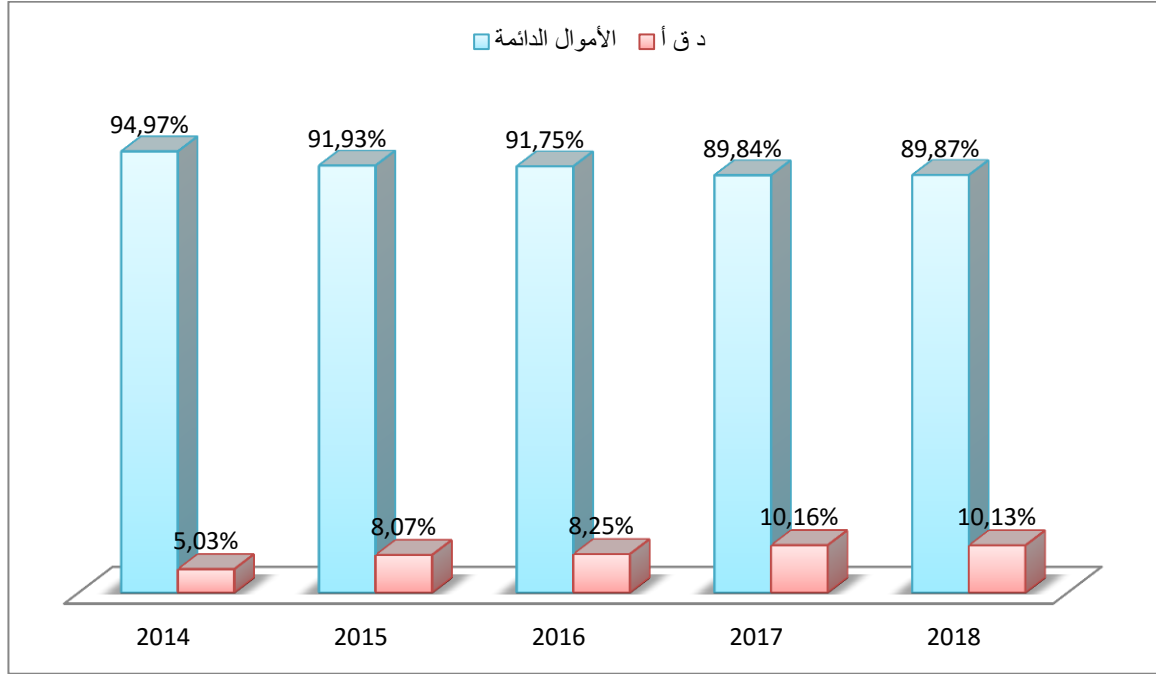
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاموال الخاصة	281481726	300684186	310713628	303402353	383172645
الديون طويلة الاجل	23581790	25490139	20555137	19841526	25247853
الاموال الدائمة	305063517	326174325	331268765	323243879	408420498
الديون قصيرة الأجل	16182944	28632964	29790297	36550204	46032344
مجموع الخصوم	321246461	354807290	361059063	359794084	454452842

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

والتمثيل البياني الموالي يوضح التباين بين الأموال الدائمة والديون قصيرة الاجل للمؤسسة في فترة الدراسة

(2014 - 2018):

الشكل رقم (07): تمثيل بياني لجانب خصوم المؤسسة في الفترة (2014 - 2018).



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الأموال الدائمة خلال سنوات الدراسة مرتفعة جدا بحيث تتراوح ما بين 89% و 94% ويعود ذلك إلى الارتفاع المتزايد في الاموال الخاصة والانخفاض النازل للديون طويلة الاجل وهذا ما يجعل المؤسسة قادرة على تمويل أصولها من مواردها الذاتية.

وبالاعتماد على الميزانيات السابقة يمكننا تقييم أداء المؤسسة الوطنية للرخام وذلك من خلال تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

أولا: التحليل بواسطة المؤشرات المالية:

تتمثل مؤشرات التوازن المالي في رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وكذا النتيجة الصافية.

• أنواع رأس المال العامل FR:

يستخدم رأس المال العامل في تقدير قدرة المؤسسة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل. والجدول الموالي يمثل أنواع رأس المال العامل للمؤسسة الرخام الوطنية للفترة (2014-2018).

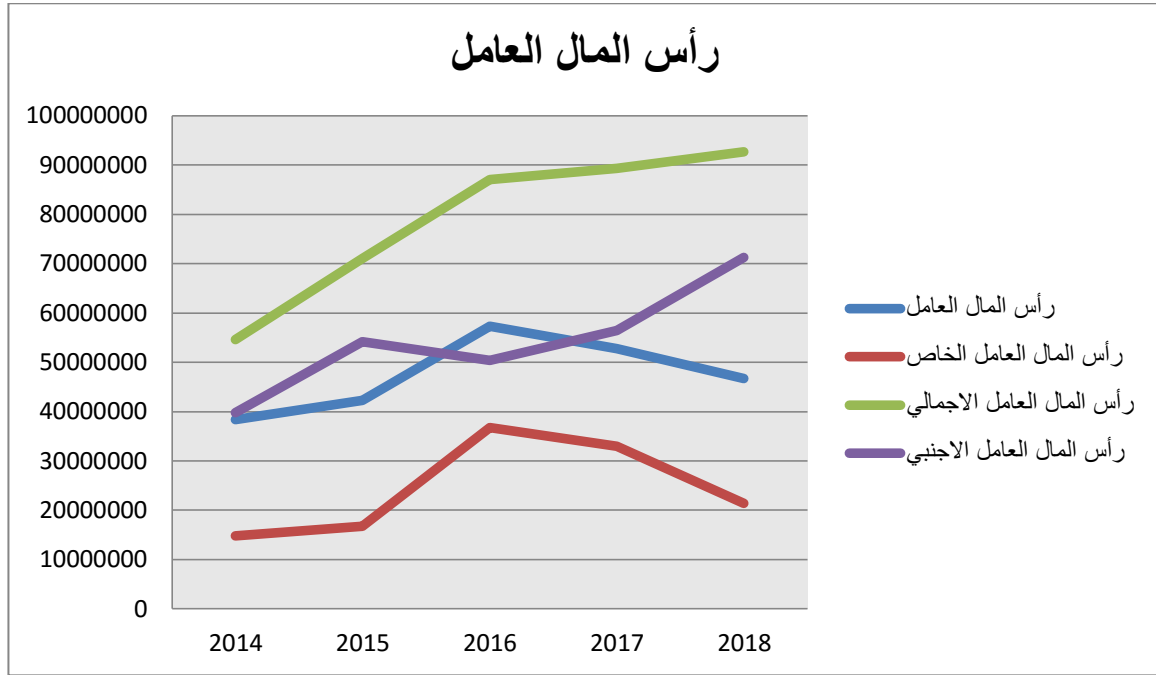
الجدول رقم (04): أنواع رأس المال العامل للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/ دج

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الاموال الدائمة	305063517	326174325	331268765	323243879	408420498
الاصول الثابتة	266682109	283950018	273950018	270424441	361735424
FR	38381408	42224307	57318747	52819438	46685074
الأموال الخاصة	281481726	300684186	310713628	303402353	383172645
الأصول الثابتة	266682109	283950018	273950018	270424441	361735424
ر م ع الخاص	14799617	16734168	36763610	32977912	21437221
الأصول المتداولة	54564352	71023989	87109044	89369642	92717418
ر م ع الاجمالي	54564352	71023989	87109044	89369642	92717418
الديون طويلة الاجل	23581790	25490139	20555137	19841526	25247853
الديون قصيرة الأجل	16182944	28632964	29790297	36550204	46032344
ر م ع الأجنبي	39764734	54123103	50345434	56391730	71280197

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

ونلخص نتائج الجدول أعلاه في التمثيل البياني الموالي:

الشكل رقم (08): منحني بياني يوضح تطور رأس المال العامل للسنوات (2014-2018):



المصدر: من اعداد الطالبتين.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول اعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

❖ بالنسبة لرأس المال العامل الدائم:

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال فترة الدراسة، وقيمته جد معتبرة وهو ما يؤكد أن للمؤسسة هامش أمان، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تغطية الأصول الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة وقدرتها أيضا على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل.

❖ بالنسبة لرأس المال العامل الخاص:

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص موجب وانه في ارتفاع مستمر خلال الثلاث سنوات الأولى لكنه تراجع في السنتين الاخيرتين، وعموما المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية وهذا مؤشر إيجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية.

❖ رأس المال العامل الاجمالي:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الاجمالي معتبرة خلال فترة الدراسة وهذا مقارنة مع رأس المال العامل الاجنبي وهذا يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

❖ رأس المال العامل الاجنبي:

نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الأجنبي منخفضة مقارنة بالأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل أطراف خارجية في سياستها وأنه بإمكانها الحصول على قروض إضافية وبسهولة.

● الاحتياج في رأس المال العامل BFR:

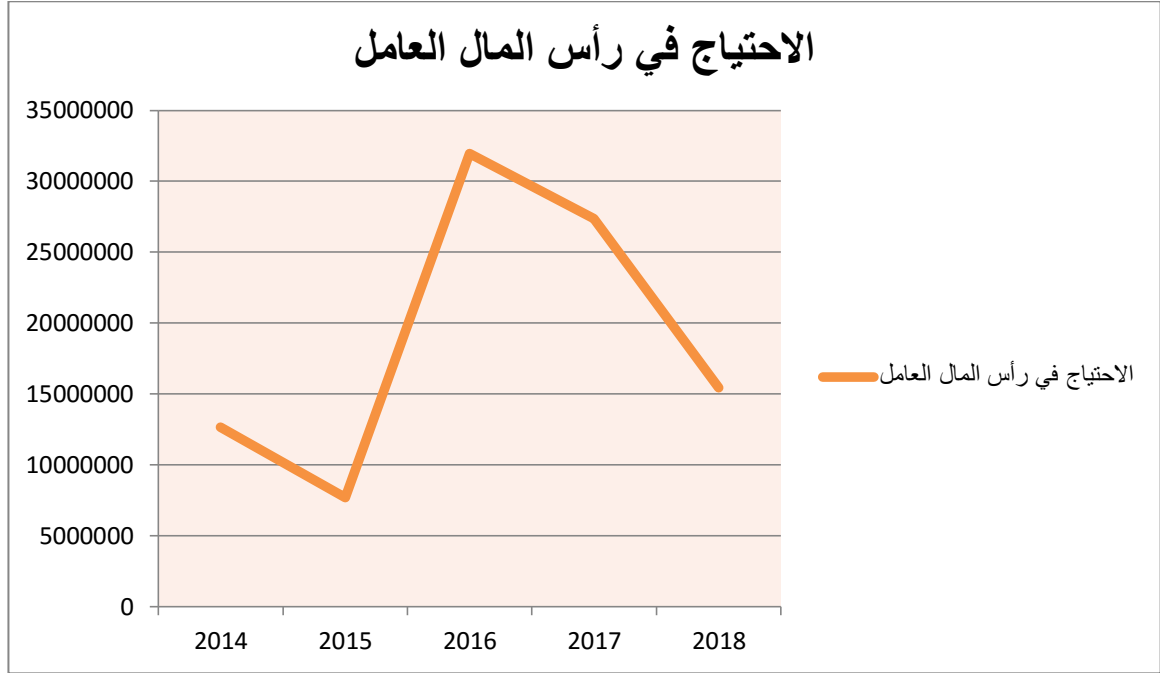
يعتبر الاحتياج في رأس المال العامل المؤشر الأساسي الذي يحدد احتياجات دورة الاستغلال داخل المؤسسة، حيث يوضح الجدول التالي تطور الاحتياج في رأس المال العامل في الفترة (2014-2018):
الجدول رقم (05): الاحتياج في رأس المال العامل للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/ دج

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
قيم الاستغلال	50772247	60702656	81036088	82685582	69982969
القيم القابلة للتحقيق	1641197	1120879	1276798	1077197	16758854
الديون قصيرة وطويلة الاجل	39764734	54123103	50345434	56391730	71280197
BFR	12648710	7700432	31967451	27371049	15461626

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الميزانيات المالية للمؤسسة.

ونلخص نتائجه في الشكل التالي:

الشكل (09): منحني بياني يوضح تطور الاحتياج في رأس المال العامل للسنوات (2014-2018):



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول اعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة، حيث كانت قيمته معتبرة سنة 2014 لكنها انخفضت سنة 2015 لترتفع سنة 2016 وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الديون، ولكنها تعود للانخفاض مجددا في السنتين الاخيرتين، وهذا يعني أن المؤسسة في حاجة إلى موارد مالية اخرى قصيرة الاجل لسد هذا الاحتياج.

● الخزينة الصافية TN:

وهي عبارة عن مجموع الاموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال والتي يتم حسابها من خلال الفرق بين رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل. ويوضح الجدول التالي تطور الخزينة خلال الفترة (2014-2018):

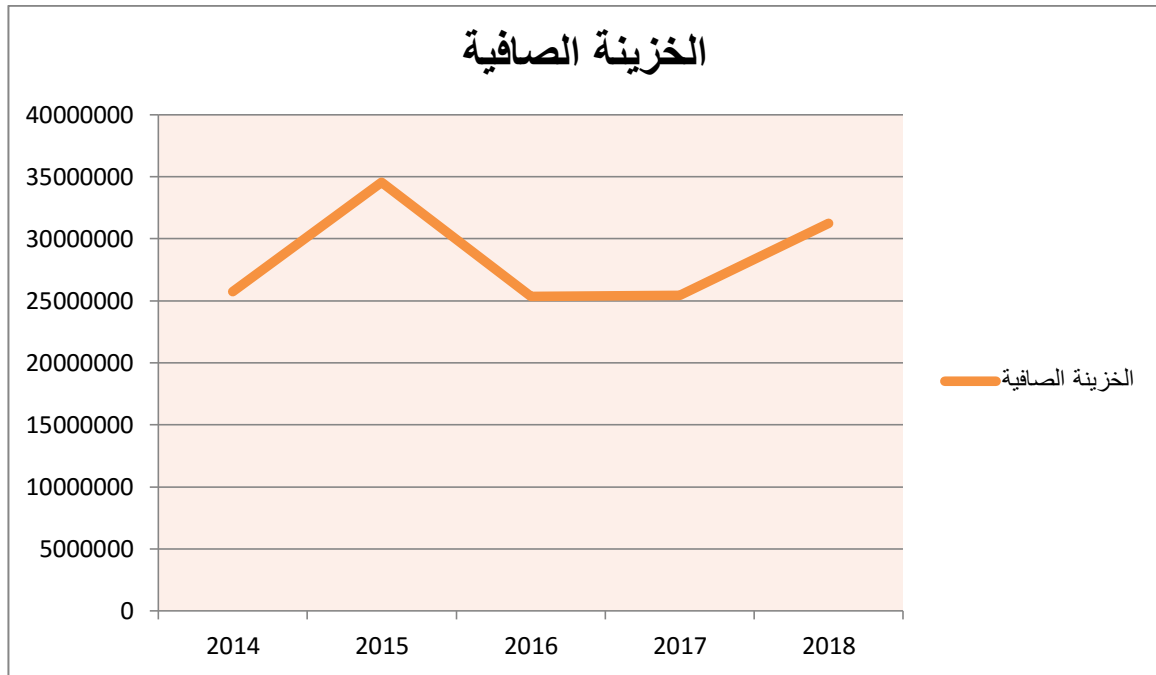
الجدول رقم (06): الخزينة الصافية للمؤسسة للفترة (2014-2018): الوحدة: مليون/ دج

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
FR	38381408	42224307	57318747	52819438	46685074
BFR	12648710	7700432	31967451	27371049	15461626
TN	25732698	34523875	25351296	25448389	31223448

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

ونلخص نتائج الخزينة الصافية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (10): منحني بياني يوضح تطور الخزينة الصافية للسنوات (2014-2018):



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الخزينة الصافية للمؤسسة موجبة على طول فترة الدراسة وهذا يعني

وجود فائض في رأس المال العامل بعد تغطيته لكل الاحتياج والذي يظهر في شكل سيولة.

ثانيا: التحليل بواسطة النسب المالية:

من أهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي نجد نسب خاصة بالميزانية والمتمثلة في نسب السيولة، نسب التمويل وكذا نسب المديونية.

● **نسب السيولة:**

تحتسب نسبة السيولة بعلاقة الاصول المتداولة بالنسبة للخصوم المتداولة، والجدول الموالي يوضح تطور نسبة السيولة خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم (07): نسب السيولة للفترة (2014 - 2018):

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	3,37	2,48	2,92	2,44	2,01
نسبة السيولة السريعة	0,23	0,36	0,20	0,18	0,49
نسبة السيولة الحالية	0,37	0,32	0,16	0,15	0,12

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

❖ **تحليل نسبة السيولة العامة:**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت الـ 1 في جميع سنوات الدراسة، وهذا يعني تمكنها من تغطية ديونها قصيرة الاجل مع وجود فائض من الاصول المتداولة ومنه للمؤسسة هامش أمان.

❖ **تحليل السيولة السريعة:**

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة السريعة لا تتجاوز 0,5 وهذا يدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة.

❖ **تحليل السيولة الحالية:**

نلاحظ أن نسبة السيولة الحالية معتبرة في 2014 و 2015 ما يمكن المؤسسة من تسديد ديونها قصيرة الاجل لكنها انخفضت في الثلاث سنوات الاخيرة حيث كانت تحت المجال المسموح به والذي حده الأدنى 0,2.

• نسب التمويل:

حيث تعبر هذه النسبة على مدى اعتماد المؤسسة على مصادر تمويل مختلفة، ومن اهم نسب التمويل: التمويل الدائم والذاتي ونسبة قابلية التسديد، والجدول الموالي يوضح تطور هذه النسب خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم (08): نسب التمويل للفترة (2014-2018).

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التمويل الدائم	1,14	1,15	1,20	1,19	1,12
نسبة التمويل الذاتي	1,06	1,06	1,13	1,12	1,05
نسبة قابلية التسديد	0,12	0,15	0,14	0,15	0,15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

❖ نسبة التمويل الدائم:

نلاحظ أن النسبة أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة، يعني أن رأس المال العامل الصافي أكبر من 0 وهذا يدل على حالة توازن، لأن الاموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة مع وجود فائض يمكن استخدامه لتغطية جزء من الأصول الجارية، وبالتالي لا تلجأ المؤسسة إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها وهي وضعية سليمة.

❖ نسبة التمويل الذاتي:

نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي أكبر من 1 وبالتالي فالمؤسسة غطت أصولها الثابتة بأموالها الخاصة وهذا ما ليس مفيد للمؤسسة لأنه يفضل ألا تتجاوز هذه النسبة الواحد لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد.

❖ نسبة قابلية التسديد:

نلاحظ أن النسب لا تتجاوز 0.5 في كل سنوات الدراسة، اذ ان ديونها تمثل أقل من 50% من مجموع أصولها، وهذا يدل على أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير وبالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.

• نسب المديونية:

حيث تقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية وعلى الأموال الأجنبية في تمويل استثماراتها. والجدول الموالي يوضح تطور نسب المديونية لمؤسسة الرخام الوطنية خلال الفترة (2014-2015):

الجدول رقم (09): نسب المديونية للفترة (2014 - 2018).

البيان	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة المديونية الكاملة	0,14	0,17	0,16	0,18	0,18
نسبة الاستقلالية المالية	7.08	5,56	6,17	5,38	3,88

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية لمؤسسة.

❖ تحليل نسبة المديونية الكاملة:

نلاحظ أن نسبة المديونية الكاملة متدنية في السنوات الثلاثة وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة.

❖ تحليل نسبة الاستقلالية المالية:

نلاحظ أن المؤسسة قد سجلت نسبة استقلالية مالية فاقت النسبة المرجعية والمقدرة بـ 0,5 حيث سجلت على التوالي: 7,08، 5,56، 6,17، 5,38، 3,88، وهي نسب مرتفعة جدا مما يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا عن دائئها.

المطلب الثاني: تحليل جدول حساب النتائج.

بعدما تعرضنا لنسب التحليل الخاصة بالميزانية، سنطرق في هذا المطلب للنسب الخاصة بجدول حساب النتائج والذي تتمثل في نسب الربحية ونسب الاعباء

أولا: نسب الربحية:

والتي تمثل مدى قدرة المؤسسة على توليد الارباح من المبيعات والتي تشمل العديد من المؤشرات والتي تتمثل في:

● مؤشر فائض الاستغلال الإجمالي:

والذي يعد مقياسا لقدرة المؤسسة على توليد موارد الخزينة، والجدول التالي يوضح تطور اجمالي فائض الاستغلال بالنسبة لرقم الاعمال وذلك في الفترة (2014-2018):

الجدول رقم(10): تغير إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة لرقم الاعمال في الفترة (2015 - 2018):

البيان/ النسبة	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي فائض الاستغلال	21389534	20139630	52506977	28530765	-7807583
رقم الأعمال	88666199	98999244	121379491	112022989	117115720
النسبة	0.24	0,20	0,43	0,25	-0,06

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن معدل فائض الاستغلال الإجمالي كان موجب ومتذبذب طول سنوات الدراسة ما عدا في السنة الأخيرة حيث حقق نسبة سالبة (0,06) وهذا راجع لارتفاع في قيمة مصاريف المستخدمين وهذا مؤشر سلبي على أداء المؤسسة.

● معدل الإدماج:

ويقاس هذا المعدل قدرة المؤسسة على انشاء ثروتها انطلاقا من نشاطها والممثل في رقم الاعمال، والجدول الموالي يوضح تطور هذا المعدل خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم(11): حساب معدل الإدماج للفترة الممتدة من (2014 - 2018): الوحدة: مليون/ دج

النسبة	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة المضافة	74961941	82756835	119404684	90112431	51839946
رقم الأعمال	88666199	98999244	121379491	112022989	117115720
معدل الإدماج	0.84	0.83	0,98	0,80	0,44

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن معدل الإدماج يزيد عن نسبة 80% حيث حقق أعلى نسبة 0,98 سنة 2016 وهذا يدل على كفاءة عمليات التشغيل ، لكنه انخفض بقيمة معتبرة 0.44 سنة 2018، بسبب ضعف مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة.

● نسب تجزئة القيمة المضافة:

توزع القيمة المضافة على عدة أطراف منها:

- بالنسبة للمستخدمين:

يوضح الجدول الموالي نسبة تطور مصاريف المستخدمين بالنسبة للقيمة المضافة وذلك خلال فترة الدراسة (2014-2015):

جدول رقم (12): نسبة القيمة المضافة بالنسبة للمستخدمين للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/ دج

البيان/ السنة	2014	2015	2016	2017	2018
مصاريف المستخدمين	51686582	61014320	65556162	60354072	58082410
القيمة المضافة	74961941	82756835	119404686	90112431	51839946
النسبة	0,68	0,74	0,55	0,66	1,12

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة متذبذب من سنة لأخرى حيث يحقق أعلى نسبة وهي 1.12 سنة 2018، وهذا راجع إلى كثافة الكتلة الأجرية للعمال، هذا يعني أن مصاريف المستخدمين تستحوذ على أكبر نسبة من القيمة المضافة.

- بالنسبة للدولة:

يوضح الجدول الموالي تطور نسبة القيمة المضافة بالنسبة للدولة وذلك خلال الفترة (2014-2018)

جدول رقم (13): نسبة القيمة المضافة بالنسبة للدولة للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون دج

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
الضرائب والرسوم المدفوعات المشابهة	1885824	1602884	1341544	1227593	1565119
القيمة المضافة	74961941	82756835	119404684	90112431	51839946
النسبة	0,02	0,01	0,01	0,01	0,03

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة الضرائب والرسوم المدفوعات المشابهة/القيمة المضافة: تستحوذ على نسبة صغيرة من القيمة المضافة للاستغلال.

- بالنسبة لإجمالي فائض الاستغلال:

يوضح الجدول الموالي تغير إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة، وذلك خلال الفترة (2014-2018):

جدول رقم (14): تغير إجمالي فائض الاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة للفترة (2014-2018): الوحدة: مليون/دج

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي فائض الاستغلال	21389534	20139630	52506977	28530765	-7807583
القيمة المضافة	74961941	82756835	119404684	90112431	51839946
النسبة	0.28	0,24	0,44	0,31	-0,15

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة القيمة المضافة تساهم بنسب معتبرة في إجمالي فائض الاستغلال وذلك في سنوات الدراسة لكنها تحقق معدل سالب قدر ب 0.15- سنة 2018 وهذا لأن القيمة المضافة قليلة مقارنة برقم الأعمال، هذا يعني عدم كفاءة عمليات التشغيل، ويفسر هذا بأن القيمة المضافة غير قادرة على تغطية الكتلة الأجرية.

● مؤشر هامش الربح الصافي:

يقيس هذا المؤشر مقدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة الصافية، والجدول الموالي يوضح تطور هامش الربح الصافي خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم(16): هامش الربح الصافي للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/دج

البيان/السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	-24439007	-33102190	-3436011	-35624596	-18996289
رقم الأعمال	88666199	98999244	121379491	112022989	117115720
النسبة	-0.27	-0,33	-0.02	-0,31	-0,16

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة هامش الربح من سنة لأخرى حيث أنها حققت خسارة بـ 0,27، 0,33، 0,02، 0,31، 0,16، على التوالي خلال سنوات الدراسة، وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي حققتها المؤسسة بالإضافة إلى عدم تحكمها في تكاليفها، وتعتبر هذه النسب غير مرضية وعليها مضاعفة مجهوداتها للوصول إلى نتائج أفضل.

ثانيا: نسب النمو:

يمثل الجدول التالي نسب النمو لكل من رقم الأعمال والنتيجة الصافية خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم(16): حساب نسب النمو للفترة (2014-2018): الوحدة: مليون/دج

البيان/ النسبة	2014	2015	2016	2017	2018
نمو رقم الأعمال	-0,03	0,12	0,23	-0,07	0,04
نمو النتيجة الصافية	0,82	0,35	-0,90	9,36	-0,47

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على جدول حسابات النتائج للمؤسسة.

نلاحظ من الجدول أن رقم الأعمال للمؤسسة يحقق معدلات موجبة في 2015، 2016، 2018 ويعود هذا إلى الزيادة في حجم المبيعات، على خلاف السنتين 2014، و2017 التي حققت معدلات سالبة نتيجة انخفاض الاستهلاك.

- نلاحظ من الجدول أن النتيجة الصافية للمؤسسة نتائج سالبة وتمدورة خلال سنوات الدراسة على التوالي، وهي تعتبر خسارة للمؤسسة.

المطلب الثالث: تحليل النسب المشتركة بين قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج لمؤسسة الرخام الوطنية.

تشترك قائمة الميزانية وجدول حساب النتائج في تحليل النسب المالية في كل من نسب النشاط ومعدلات المردودية، وهذا ما تعرضنا له في هذا المطلب إضافة لتفسير نتائج مؤشرات تقييم أداء المؤسسة الوطنية للرخام.

أولاً: نسب النشاط.

تقيس نسب تحليل النشاط مدى الكفاءة في إدارة الأصول ومن هذه النسب نجد:

● معدل دوران مجموع الأصول:

الجدول رقم (17): معدل دوران الأصول للفترة (2016 – 2018):

النسب	2014	2015	2016	2017	2018
معدل دوران الأصول	0,27	0,27	0,34	0,31	0,25
معدل دوران الأصول الثابتة	0,33	0,34	0,44	0,41	0,32
معدل دوران الأصول المتداولة	1,62	1,39	1,39	1,25	1,26
معدل دوران البضاعة	1,82	2,00	1,92	1,77	1,63
معدل دوران المواد الأولية	0,61	0,61	0,68	0,81	0,68
معدل دوران المنتجات	4,36	3,80	2,79	2,02	1,66
مدة تحصيل الزبائن	0,63	0,93	0,81	0,63	42,15
مدة التسديد للموردين	162,89	276,92	255,31	244,89	143,42

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة.

- نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن معدل دوران مجموع الأصول منخفض وفي حالة تذبذب حيث يتراوح ما بين 0,25 و 0,34 مقارنة مع النسبة المعيارية (2)، وهذا يدل على عدم كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة ولا تنتج مبيعات بقدر كافي بالمقارنة مع أصولها.
- أما فيما يتعلق بمعدلات دوران الأصول الثابتة كان في تزايد في السنوات الثلاث الأولى حيث حقق (0,33، 0,34، 0,44) على التوالي، ثم تراجع في السنتين الأخيرتين، ولتجنب هذا الانخفاض وجب على المؤسسة استغلال كامل أصولها أو بيع جزء من أصولها غير المستعملة.

- أما فيما يخص معدل دوران الأصول المتداولة فنلاحظ أنه منخفض ومتذبذب في كل السنوات، مقارنة مع المعدل الصناعي 3,2، وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع إدارة أصولها المتداولة بكفاءة من أجل خلق المبيعات المرغوب فيها ويدل هذا على سوء تسيير المخزون.
- معدلات دوران كل من البضاعة والمواد الاولية والمنتجات التامة ضعيفة جدا حيث أن أعلى معدل وصلت اليه كان 2 بالنسبة للبضاعة، 0,81 بالنسبة للمواد الاولية، 4,36 بالنسبة للمنتجات التامة، وهي متدنية كلة ما يدل على أن المؤسسة تعاني من بطء شديد في تصريف مخزونها وهو ما يدل على تجميد جزء من الاموال على شكل مخزون.
- من خلال الجدول اعلاه والبيانات المعروضة نستنتج أن مدة التحصيل لم تتجاوز اليوم وهذا ما يفسر أن مدة التحصيل داخل المؤسسة سريعة ما يدل على أن السياسات التي وضعتها الادارة غير فعالة وأنها أمام احتمال مواجهة مشاكل خطيرة فيما يتعلق بقدرتها على تحصيل حساباتها المدينة بشكل عام اذ يمكن القول أن السيولة المالية متوفرة وبشكل ملحوظ.
- أما بالنسبة لمدة تسديد الموردين كانت مرتفعة نسبيا حيث كانت تتراوح ما بين 143 و 276 يوم، وهذا مؤشر على تخفيض الضغوطات التي ستواجهها المؤسسة من زاوية السيولة مما يزيد من طول الفترة الزمنية التي بمنحها الموردون لتسديد فواتير المشتريات.

ثانيا: نسب المردودية.

والتي تتمثل في نسبة المردودية الاقتصادية ونسبة المردودية المالية:

● المردودية الاقتصادية:

تقيس المردودية الاقتصادية مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في نتيجة الاستغلال، والجدول الموالي يوضح المردودية الاقتصادية خلال الفترة (2014-2018):

الجدول رقم(18): حساب المردودية الاقتصادية للفترة (2014-2018): الوحدة: مليون/دج

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
نتيجة الاستغلال	21389534	20139630	52506977	28530765	-7807583
الأصول الاقتصادية	321246461	354807290	361059063	359794083	454452842
نسبة المردودية الاقتصادية	0,06	0,05	0,14	0,07	-0,01

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن المردودية الاقتصادية موجبة خلال سنوات الدراسة بحيث حقق كل دينار مستثمر من الأصول ربح قدره 0,06، 0,05، 0,14، 0,07 على التوالي ماعدا السنة الأخيرة التي حققت نتيجة سالبة بسبب الفائض الإجمالي للاستغلال السالب حيث حقق كل دينار مستثمر من الأصول خسارة بقيمة 0.01.

• المردودية المالية:

حيث تقيس هذه النسبة مدى مردودية الاموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق نتيجة الاستغلال، والجدول الموالي يوضح نسب المردودية للفترة (2014-2018):

الجدول رقم(19): حساب المردودية المالية للفترة (2014 - 2018): الوحدة: مليون/دج

البيان/ السنة	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	-24439007	-33102190	-3436011	-35624596	-18996289
الاموال الخاصة	281481726	300684186	310713638	303402353	383172645
المردودية المالية	-0,08	-0,11	-0,01	-0,11	-0,04

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الميزانيات المالية وجدول حساب النتائج للمؤسسة.

نلاحظ أن نسبة المردودية المالية حققت معدلات سالبة خلال فترة الدراسة، والتي تعبر عن عدم وجود مردود مالي (تحقيق خسارة)، وهذا راجع بصورة كبيرة للانخفاض المستمر والمحسوس في النتيجة الصافية مقابل ارتفاع الأموال الخاصة بشكل كبير مما يدل على عدم كفاءة المؤسسة في استغلال و تسيير هذه الأموال.

ثالثا: تفسير نتائج مؤشرات تقييم الاداء المالي :

ومن خلال تحليل النتائج المتحصل عليها نجد أن :

- من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي يمكن القول ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها؛
- تبين لنا نتائج السيولة ان المؤسسة لها هامش أمان، وأنها قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل؛

- من خلال تحليل نتائج نسب التمويل ونسب المديونية نجد أن المؤسسة قادرة على تمويل نفسها بنفسها دون اللجوء لمصادر خارجية، ما يدل على حالة توازن؛
- تمكن المؤسسة من تسديد ديونها قصيرة الاجل من خلال مواردها الدائمة؛
- المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وقادرة على تسديد ديونها كونها تتبع سياسة تقليص الديون لأدنى مستوى؛
- من خلال تحليل نتائج نسب الربحية نجد أن المؤسسة بنسبة معتبرة من الكفاءة في تسيير عمليات التشغيل ما عدا سنة 2018، وهذا راجع لعدم قدرة القيمة المضافة على تغطية الكتلة الأجرية؛
- تحقق المؤسسة خسارة طول فترة الدراسة بسبب عدم تحكمها في التكاليف؛
- نلاحظ من الجدول أن رقم الأعمال للمؤسسة يحقق معدلات موجبة في 2015، 2016، 2018 ويعود هذا إلى الزيادة في حجم المبيعات، على خلاف السنتين 2014، و 2017 التي حققت معدلات سالبة نتيجة انخفاض الاستهلاك؛
- من خلال نتائج معدلات الدوران نجد ان :
- من نتائج معدلات دوران الأصول عدم كفاءة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة؛
- من نتائج معدلات دوران المخزون نجد ان المؤسسة تعاني من صعوبة في تصريف منتجاتها ومبالغتها في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير؛
- المردودية الاقتصادية فقد كانت مقبولة طيلة فترة الدراسة ماعدا السنة الأخيرة، على عكس المردودية المالية التي حققت نسب سالبة ما يعبر عن عدم وجود مردود مالي؛
- وفي الأخير ومن خلال النتائج المتحصل من مؤشرات تقييم الاداء المالي يتبين لنا أن المؤسسة الوطنية للرخام في وضعية مالية سيئة لأنها في تدهور مستمر من سنة لأخرى وهذا ما تظهره البيانات المحاسبية الخاصة بها في الفترة المدروسة (2014-2018).

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تجسيد أهم ما تم تناوله في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية للرخام حيث قمنا بتحليل الميزانية وجدول حساب النتائج باستخدام أهم النسب والمؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة والتعرف على وضعيتها المالية، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية سيئة وتواجه العديد من الاختلالات خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ جملة من الإجراءات التصحيحية لعلاجها والتحسين من وضعيتها.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

تواجه المؤسسات حاليا العديد من التحديات نتيجة لما يشهده عالم الأعمال من تطورات سريعة وعميقة في مجالات عدة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية، تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة ليس بالضرورة من أجل تحقيق تقدمها لكن غالبا يكون من أجل الحفاظ على بقائها.

كما أدى كبر حجم المؤسسات وتعقد وتشابك نشاطاتها وأعمالها وتضخم عدد المعطيات والمؤشرات وكثرتها إلى ضرورة توفير معلومات دقيقة تفيد بشكل فعال متخذي القرارات على كافة المستويات داخل المؤسسة ولم يغيب دور القوائم المالية عن عالم التسابق الدائم حول تقييم وتحسين أداء المؤسسات لأن دفته وجودته هو الأساس الذي تبنى عليه القرارات الهامة التي تؤثر مباشرة على المؤسسة وبالتالي عملية اتخاذ القرارات الرشيدة انطلاقا من التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة وذلك من خلال العديد من الأساليب المالية، وعليه فالقوائم المالية هي مجموعة كاملة وغير منفصلة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تمكن من إيصال أكبر قدر ممكن من المعلومات وتقديم صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية على المؤسسة الوطنية للرخام معرفة وضعيتها المالية الحقيقية وتحديد نقاط القوة والحفاظة عليها والسعي لتحسينها ونقاط الضعف والعمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسيير عليه المؤسسة في اتخاذ قراراتها وهذا بناء على دراسة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالتركيز على قائمتي الميزانية وجدول حساب النتائج وذلك باستخدام اسلوب النسب والتوازنات المالية، أما فيما يخص اختبار الفرضيات فقد تم تفسيرها كما يلي:

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** "تتطلب عملية تقييم الأداء المالي استخراج المعلومات من القوائم المالية وتحليلها " حيث تبرز أهمية القوائم المالية التي تظهر في المعلومات المالية التي تقدمها المسير المالي لتحليلها لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة وكذا تحديد المشاكل التي تعاني منها واتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة لها.
- **الفرضية الثانية:** " من أهم المؤشرات التي تستعمل في تقييم الأداء المالي للمؤسسة نجد التوازنات المالية والنسب المالية". حيث يدرس المحلل الوضع المالي للمؤسسة من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات تتمثل في رأس

الخاتمة العامة

المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل وكذا الخزينة الصافية، وكذا النسب المالية الخاصة بالميزانية و جدول حسابات النتائج والنسب المشتركة بين القائمتين.

● **الفرضية الثالثة:** "تعتبر النسب المالية المستخرجة من الميزانية وحساب النتائج مؤشرات كافية لتقييم الأداء المالي" لما لها من دور في ابراز الوضع المالي للمؤسسة وفي حال عدم الاقتناع بنتائج هذه النسب توجد أساليب أخرى من بينها أسلوب التحليل المقارن والمعيارى وكذا أسلوب بيان التغيرات والاتجاهات. ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة إضافة إلى الخروج بالنتائج التالية:

النتائج النظرية:

- ✓ التحليل المالي للقوائم المالية من أهم الأساليب المعتمدة في معرفة المركز المالي للمؤسسة وفي اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ تعتبر الميزانية وجدول حسابات النتائج من مخرجات النظام المحاسبي المالي التي تضم البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بالمؤسسة والتي تعتبر أداة للعديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة؛
- ✓ تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات وذلك من خلال التنبه بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وبعدم توازن الهيكل المالي، وارتفاع الخطر المالي، من خلال معرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة، مما يستوجب تعزيز مواطن القوة ومحاولة معالجة مواطن الضعف في المؤسسة؛
- ✓ مؤشرات التوازن المالي والسيولة والمردودية، تعتبر من أهم الادوات معتمدة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة؛
- ✓ تعتبر القرارات المالية من أهم العناصر في المؤسسة، إذ على أساسها يتحدد مستقبل هذه الأخيرة، فكلما كان القرار المالي المتخذ رشيدا أدى ذلك إلى الوصول للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة، باعتبار هذه القرارات متكاملة وتؤثر على بعضها؛
- ✓ إن عملية تقييم الاداء المالي لها فائدة كبيرة لذلك فغن اغلب المؤسسات بما فيها المؤسسة الوطنية للرخام تصدر تقارير عامة تشمل الميزانية وجدول حساب النتائج وغيرها حيث يساهم تنوع القوائم المالية في المؤسسة في تحديد وضعها المالي حاليا ومستقبلا.

الخاتمة العامة

النتائج التطبيقية:

- ✓ من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول ان المؤسسة في وضعية مالية جيدة تسمح لها بتمويل دورة الاستغلال والفائض في القيم المتاحة يمكنها من مواجهة الحالات الاستثنائية التي قد تقع فيها؛
- ✓ كل من رأس المال العامل والاحتياج في رأس المال العامل وكذا الخزينة مؤشرات جيدة لوضعية المؤسسة من حيث التوازن المالي؛
- ✓ المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة وقادرة على تغطية وتسديد التزاماتها قصيرة الأجل؛
- ✓ المؤسسة متوازنة ومستقلة ماليا خلال فترة الدراسة دلالة على عدم تدخل أطراف خارجية في سياستها المالية لاعتمادها في تمويل نشاطها على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى؛
- ✓ المؤسسة لا تعتمد على الديون المتوسطة والطويلة بل على الديون قصيرة الاجل وبصفة ضئيلة جدا.
- ✓ ربحية الشركة مقبولة بشكل معتبر دلالة على كفاءة الأداء المالي للمؤسسة من حيث تحقيقها للأرباح.
- ✓ المؤسسة تعاني من صعوبة في تصريف منتجاتها ومبالغتها في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير؛
- ✓ تحقق المؤسسة خسارة طول فترة الدراسة بسبب عدم تحكمها في التكاليف؛
- ✓ عدم كفاءة المؤسسة في استغلال وتسيير اموالها وهذا راجع لعدم وجود مردود مالي.

التوصيات والاقتراحات:

- من خلال ماسبق وبعد النتائج المتحصل عليها يمكن لنا أن نقدم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:
- ✓ توعية المسؤولين في المؤسسة بأهمية تقييم الأداء المالي في اتخاذ القرارات المالية؛
- ✓ القيام بعملية تقييم الأداء المالي بصورة دورية في كل وظيفة على حدى سعيا لتحقيق الأداء الأمثل؛
- ✓ نقترح على المؤسسة تخصيص مصلحة خاصة للتحليل المالي والاستفادة منها من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة لكشف نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية معالجتها؛
- ✓ تحسين المردودية المالية من خلال تشغيل وتوظيف الأموال المجددة والاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل الاستخدامات؛
- ✓ الاهتمام أكثر بتحسين المردودية بصفة عامة والمردودية المالية بصفة خاصة مما يضمن استمرار وتطوير المؤسسة؛
- ✓ يجب على المؤسسة الرفع من رقم أعمالها من أجل الزيادة في نشاطها؛

الخاتمة العامة

- ✓ يجب على المؤسسة أن تعمل على استغلال الفائض من أموالها في الخزينة بدل تكديسها؛
- ✓ على المؤسسة تفعيل دور تقنيات التحليل والتقييم المالي ومؤشراته من أجل التقييم الأمثل لمركزها

المالي.

آفاق البحث:

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع، وأننا ألمنا بكل تفاصيله، إما بسبب عجزنا وضعفنا الذي لا يخلو منه أي جهد بشري أو بسبب صعوبة الحصول على المعلومات اللازمة من الهيئات المعنية، ورغم ذلك فإننا نعتبر هذا البحث مزاولة نرجو أن تكون ثمرة جهود موجهة لمسئولي قطاع المؤسسات أو للطلبة من خلال الاستفادة منه في بحوثهم ومذكراتهم المستقبلية، ولهذا يبقى موضوع الدراسة إشكالية يمكن معالجتها بطرق أخرى في الدراسات التي سيقوم بها الطلبة والباحثين مستقبلاً.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية.

- الكتب:

- 1- أبو الفتوح على فضاله، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية، بدون رقم الطبعة، القاهرة، مصر، 1994.
- 2- أحمد التيجاني بلعروسي، "النظام المحاسبي المالي"، دار هومة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 2009.
- 3- أحمد حسين علي حسين، في المحاسبة المتوسطة، دار التعليم الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، بدون سنة.
- 4- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الطبعة الأولى، الرياض، 2000.
- 5- أيمن الشنطي وعامر شقري، "الإدارة والتحليل المالي"، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2005م.
- 6- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، "التسيير المالي"، دار الوائل، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.
- 7- إبراهيم شنديفات خلدون، "إدارة وتحليل مالي"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.
- 8- توفيق مُجَّد عبد المحسن، تقييم الأداء مدخل جديد... لعالم جديد، دار الفكر العربي، بدون رقم الطبعة، مصر، 2003/2004.
- 9- حازم صالح، "مبادئ المحاسبة المالية وتطبيقاتها"، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- 10- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2011م.

- 11- حمزة حمزة محمود الزبيدي، "التحليل المالي، تقييم الأداء وتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان 2004.
- 12- حمزة شمخي وإبراهيم الجزراوي، "الإدارة والتحليل المالي"، دار الصفاء، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1998.
- 13- حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، الاسكندرية، 2009.
- 14- خالد جمال جعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS/IFRS، اثناء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- 15- خالد وهيب الراوي ويوسف سعادة، " التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000م.
- 16- رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.
- 17- رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009.
- 18- ريتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
- 19- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية - أسس الاعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2000.
- 20- طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية - لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية ، بدون طبعة، الاسكندرية، 2006.
- 21- عاشور كتوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 2011.
- 22- عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والادارة المالية، الدار الجامعية، بدون رقم الطبعة، الاسكندرية، 2008.
- 23- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2008.

- 24- عبد الستار الكبسي، **الشامل في مبادئ المحاسبة**، الجزء الأول، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2003.
- 25- عداي الحسين فلاح حسين، **الإدارة الإستراتيجية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2000.
- 26- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الأردن، 2008.
- 27- علاء فرحات طالب وإيمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
- 28- عليان الشريف ورشاد عصار وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار البركة للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الأردن، 2008م.
- 29- علي خلف عبد الله ووليد ناجي الحياي، **التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات**، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
- 30- فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2010م.
- 31- فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2003.
- 32- قاسم محسن الحبيطي، **زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.
- 33- كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2006.
- 34- مبارك لسوس، **التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة، بن عكنون، الجزائر، 2012.
- 35- متحت القرشي، **دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009.

- 36- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
- 37- مُجَّد الصيرفي، إدارة المال وتحليل هيكله، دار الفكر الجامعي، بدون رقم الطبعة، مصر، 2000.
- 38- مُجَّد العزازي، بوعلام بن لعور، التسيير المحاسبي والمالي، ديوان المطبوعات المدرسية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 2012.
- 39- مُجَّد الكرخي، موازنة الأداء وآليات استخدامها في وضع وتقييم موازنة الدولة، دار المناهج للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، الأردن، 2015.
- 40- مُجَّد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، بدون سنة.
- 41- مُجَّد سامي راضي، أسس وإعداد القوائم المالية، دار التعليم الجامعية، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2018.
- 42- مُجَّد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- 43- مُجَّد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الاردن، 2006.
- 44- مُجَّد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، بدون رقم طبعة، الإسكندرية، 2006.
- 45- مُجَّد عبد السلام أحمد وإبراهيم السيد، إدارة الموارد البشرية، دار التعليم الجامعي، بدون رقم الطبعة، الإسكندرية، 2017.
- 46- مُجَّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 2009.
- 47- مفلح مُجَّد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بدون بلد، 2009م.
- 48- مليكة زغيب، ميلود بوشنيقر، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2011.

- 49- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، مكتبة العربي الحديث ، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 2006.
- 50- منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2005.
- 51- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطازنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 52- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير- التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية، بدون رقم الطبعة، الجزائر، 1999.
- 53- هيثم مُجَّد الزعبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة ، عمان، الأردن، 2000.
- 54- وائل مُجَّد الصبحي، طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل، الطبعة الأولى، عمان ، الأردن، 2009.
- 55- وائل مُجَّد صبري إدريس، طاهر محسن منصور الغالي، إدارة الأداء الاستراتيجي، دار وائل للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، الاردن، 2009.
- 56- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة في التحليل المالي: منهج علمي وعملي متكامل، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2004.
- 57- يوسف محمود جربوع ، مراجعة الحسابات، الوراق للنشر والتوزيع، بدون رقم الطبعة، عمان، 2009.
- الرسائل والأطروحات العلمية:

- 1- أحمد شعلال، أمال زوايمية، تحليل حساب النتائج كمؤشر لقياس الاداء المالي لمؤسسة خدمية، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية، تخصص مالية مؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قلمة، 2015/ 2016.
- 2- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008/2009.

- 3- إيمان حفيظي، رحمة هجرسي، دور نظام مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2015/2014.
- 4- إيمان خوالد وفاطمة الزهراء دحماني، "مساهمة تحليل القوائم المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص مالية مؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2015/2014.
- 5- حنان بن منصور، "القوائم المالية ودورها في تقييم الأداء"، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017/2016.
- 6- حنان خميس، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011.
- 7- رقية شطيبي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ومؤشرات تقييمه، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إستراتيجية مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2011/2010.
- 8- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2003.
- 9- سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- 10- سمية حفصاوي، أهمية استخدام الاتجاهات الحديثة للتشخيص المالي في المؤسسات، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.

- 11- صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.
- 12- عادل عشي، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.
- 13- عبد الرحمان عطى الله، تقييم الأداء المالي ودوره في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر فرع علوم مالية، تخصص مالية مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013.
- 14- عبد الكريم شناي، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص المحاسبة، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.
- 15- عبد الله الياس جليد، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2019/2018.
- 16- عبد المالك زين، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2015/2014.
- 17- فايز زهدي الزيتوني، "مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2005م.

18- فؤاد اليهم، "تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة مكتملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر نظام LMD في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016/2015.

19- ليلي تريكي، "قياس الأداء المالي والتنبؤ بالفشل"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/2014.

20- محمد سامي زعر، "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

21- وردية عون، "دور النظام المحاسبي المالي (SCF) في الإفصاح عن المعلومات المالية"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند والحاج، البويرة، 2015/2014.

- المجالات والمطبوعات:

1- حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، للسنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2015.

2- زهرة حسن العامري والسيد علي خلف الركابي، "أهمية النسب المالية في تقويم الأداء"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 63، 2007.

3- عبد الغاني دادن، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، 2006.

- القوانين والتشريعات:

1- العدد 19، الجريدة الرسمية، "اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم، قرارات و آراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات"، المادة 1.250، 25 مارس 2009م الموافق لـ 28 ربيع الأول 1430هـ.

2- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 19، المواد رقم 1.210 - 2.210-3.210-4.210-5.210.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1- Amand thausron ,**évaluation des entreprises : technique de gestion, édition economica**, paris, 2005.
- 2- Jacqueline DELAHAYE, Florence DELAHAYE, **Finance d'entreprise CORRIGE'S DU MANUEL** , 2^{ème} édition ; DUNOD ,Paris. 2009
- 3- JEAM_FRANCOIS DES ROBERT ; FRANCOIS MECHIN ; HERFVE PUTEUX ; **Normes IFRS/IAS ETRME** ; Dunod. Paris ; 2004
- 4- **Jean-lucBazet Pascal Faucher ; Finance d'entreprise «Manuel & Application » épreuve 06 Nathan 2007**
- 5- Nacer Eddine sadi, " **Analyse financiere d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales**", L'Harmattan, Paris, France,2009
- 6- Robert Obert,**Pratique des normsIAS/IFRS**,Dunod,Paris,2002.

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المالية.

الأصول	الخصوم
<u>الاصول غير الجارية</u> الموجودات المعنوية والمادية والمالية عناصر الاصول الثابتة لأكثر من سنة	<u>الخصوم غير الجارية</u> الاموال الخاصة الديون الطويلة والمتوسطة الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة
<u>الاصول الجارية:</u> المخزونات حقوق المؤسسة لدى الغير المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة) عناصر الاصول المتداولة لأقل من سنة	<u>الخصوم الجارية:</u> المورد وملحقاته القروض البنكية الجارية الاستحقاقات لأقل من سنة.
مجموع الاصول	مجموع الخصوم

قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): حساب النتائج حسب الطبيعة:

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال
			تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال
			1- إنتاج السنة المالية
			المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
			2- استهلاك السنة المالية
			3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
			أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة
			4- الفائض الإجمالي للاستغلال
			المنتجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات
			5- النتيجة العملية

قائمة الملاحق

			المنتوجات المالية الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)
			9- النتيجة غير العادية
			10- النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية(1)
			11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)

قائمة الملاحق

الملحق رقم (03): حساب النتائج حسب الوظيفة

N-1	N	ملاحظة	البيان
			رقم الأعمال كلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
			النتيجة العملياتية
			تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين، مخصصات الاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية

قائمة الملاحق

			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوعه موضع المعادله في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المدمج منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع

قائمة الملاحق

الملاحق رقم(04): جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)

1-N	N	البيان
		<p>التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية</p> <p>التحصيلات المقبوضة من الزبائن</p> <p>التحصيلات المدفوعة للموردين والمستخدمين</p> <p>الفوائد والمصاريف الأخرى المدفوعة</p> <p>الضرائب على النتائج المدفوعة</p>
		<p>تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية</p>
		<p>تدفقات الخزينة المرتبة بالعناصر الغير عادية</p>
		<p>صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)</p>
		<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية</p> <p>التحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المادية</p> <p>الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية</p> <p>الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة</p>
		<p>صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)</p>
		<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم</p> <p>حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات</p>

قائمة الملاحق

			التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
			تغيرات الخزينة للفترة (C+B+A)
			الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
			الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير الخزينة للفترة
			المقارنة مع النتيجة المحاسبية

قائمة الملاحق

الملحق رقم(05): جدول التدفقات النقدية (الطريقة الغير مباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية ن	السنة المالية ن-1
<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال</p> <p>صافي نتيجة السنة المالية</p> <p>تصحیحات ل:</p> <p>الإهلاكات والمؤونات</p> <p>تغير الضرائب المؤجلة</p> <p>تغير المخزونات</p> <p>تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى</p> <p>تغير الموردين والديون الأخرى</p> <p>نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب</p>			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستغلال (A)			
<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار</p> <p>تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية</p> <p>التحصيلاات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة</p> <p>تأثير تغيرات محيط الإدماج</p>			
التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة الاستثمار (B)			
<p>التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل</p> <p>حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها</p>			

قائمة الملاحق

			زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديدات القروض أو الديون
			التدفقات النقدية المتأتية من أنشطة التمويل (C)
			تغير الخزينة للفترة (C+B+A)
			الخبزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية الخبزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية
			تغير الخزينة خلال الفترة

قائمة الملاحق

الملحق رقم (06): جدول تغيرات الأموال الخاصة.

الاحتياطات والنتيجة	فارق إعادة التقييم	فارق التقييم	علاوة الإصدار	رأس مال الشركة	ملاحظة
					الرصيد في 12/31 -N 2
					تغيرات الطريقة المحاسبية؛ تصحيح الأخطاء الهامة؛ إعادة تقييم الثببتات؛ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج؛ الحصص المدفوعة؛ زيادة رأس المال؛ صافي نتيجة السنة المالية؛
					الرصيد في 12/31 -N 2
					تغيرات الطريقة المحاسبية؛ تصحيح الأخطاء الهامة؛ إعادة تقييم الثببتات؛ الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في حسابات النتائج؛ الحصص المدفوعة؛ زيادة رأس المال؛ صافي نتيجة السنة المالية؛
					الرصيد في 12/31 N

قائمة الملاحق

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

الملحق رقم (08)

Date : 31/12/2016

BILAN

Heure: 11:11:32

Période : 01/01/2016 au 31/12/2016

UtilisateurUG

ype Edition : DEFINITIVE

ACTIF	NOTE	N (2016) BRUT	N (2016) AMORT. PROV.	N (2016) Net	N-: (2015) Net
ACTIFS NON COURANTS					
Immobilisations incorporelles		314 500.00	159 300.00	155 200.00	196 025.00
Immobilisations corporelles					
Terrains		18 090 000.00		18 090 000.00	18 090 000.00
Agencements & Aménagements Terrains					
Constructions		212 140 085.73	150 594 119.87	61 545 965.86	65 014 668.04
Installations Techniques, Mat.& Outils		303 884 061.19	139 112 356.59	164 771 704.60	168 846 450.49
Autres immobilisations corporelles		46 457 202.48	19 080 374.29	27 376 828.19	29 557 462.62
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		1 949 623.47		1 949 623.47	2 017 999.53
Immobilisations financières					
Titres des Filiales					
Créances rattachées à des Participations					
Prêts et autres actifs financiers non courants		60 696.20		60 696.20	60 696.20
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		<u>582 896 169.07</u>	308 946 150.75	<u>273 950 018.32</u>	283 783 301.88
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		82 315 986.46	1 279 897.90	81 036 088.56	60 702 656.60
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 394 082.40	3 072 815.79	321 266.61	299 695.27
Autres débiteurs		822 774.70		822 774.70	821 184.67
Impôts		132 757.66		132 757.66	
Autres actifs courants					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Tresorerie		4 796 157.36		4 796 157.36	9 200 452.55
TOTAL ACTIF COURANT		<u>91 461 758.58</u>	4 352 713.69	<u>87 109 044.89</u>	71 023 989.09
TOTAL GENERAL ACTIF		674 357 927.65	313 298 864.44	361 059 063.21	354 807 290.97

قائمة الملاحق

098321010010161

Date : 31/12/2016

BILAN

Heure: 11:11:49

P,riode : 01/01/2016 au 31/12/2016

Utilisateur UG

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2016)	N-1 (2015)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et reserves - (réserves consolidées)			
Ecart d'équivalence			
Resultat Net		-3 436 011.87	-33 102 190.03
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons inter-unités		314 149 640.06	333 786 376.85
TOTAL I		<u>310 713 628.19</u>	300 684 186.82
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		20 555 137.97	25 490 139.62
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		<u>20 555 137.97</u>	25 490 139.62
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		15 454 953.57	15 578 460.26
Impots		2 575 166.91	2 202 766.91
Autres dettes		11 760 176.57	10 851 737.36
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		<u>29 790 297.05</u>	28 632 964.53
TOTAL GENERAL PASSIF		361 059 063.21	354 807 290.97

قائمة الملاحق

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

الملحق رقم (09)

Date : 31/12/2016

Heure 11:12:15

COMPTE DE RESULTAT

P,mode du : 01/01/2016 Au : 31/12/2016

Utilisateur UG

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2016)	N-1 (2015)
Ventes et produits annexes		121 379 491.86	98 999 244.38
Autres Prestations de Services			
Variation stocks produits finis et en cours		-11 339 159.43	-6 957 104.96
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières Faites		-3 661 603.05	-10 291 961.73
Cessions matières premières Recues		-38 524 316.71	-30 791 037.39
Cessions produits Finis Faites			
Cessions produits Finis Recues			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		144 903 046.09	112 541 215.08
Achats consommés		18 698 804.43	17 378 714.06
Cessions Charges Faites / services EX et autres			
Cessions Charges Recues / services EX et autres			
Services extérieurs et autres consommations		6 799 556.79	12 405 665.63
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		25 498 361.22	29 784 379.69
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		119 404 684.87	82 756 835.39
Charges de personnel		65 556 162.26	61 014 320.35
Cessions Charges du Personnels Faites			
Cessions Charges du Personnels Recues			
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 341 544.85	1 602 884.52
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		52 506 977.76	20 139 630.52
Cessions produits opérationnels Faites			
Autres produits opérationnels		695 189.78	697 342.36
Autres charges opérationnelles		257 243.94	506 187.42
Cessions charges opérationnelles Recues			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		16 437 032.87	16 000 629.50
Reprises sur pertes de valeur et provisions		5 511 222.97	52 488.00
Cessions Charges Communes Faites			
Cessions Charges Communes recues		10 592 411.91	15 564 398.95
V - RESULTAT OPERATIONNEL		52 611 525.61	19 947 042.91
Produits financiers			
Charges financières			1 421 359.38
VI - RESULTAT FINANCIER			-1 421 359.38
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		42 019 113.70	2 961 284.58
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		116 246 745.18	92 791 969.78
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		119 682 757.05	125 894 159.81

قائمة الملاحق

III-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-3 436 011.87	-33 102 190.03
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-3 436 011.87	-33 102 190.03

قائمة الملاحق

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

الملحق رقم (10)

Date : 31/12/2017

Heure: 10:39:43

BILAN

P,riode : 01/01/2017 au 31/12/2017

Utilisateur UG

Type Edition : DEFINITIVE

PASSIF	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Primes et reserves - (réserves consolidées)			
Ecart d'équivalence			
Resultat Net		-35 624 596.44	-3 436 011.87
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons inter-unités		339 026 949.70	314 149 640.06
TOTAL I		303 402 353.26	310 713 628.19
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financieres			
Impots (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		19 841 526.16	20 555 137.97
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		19 841 526.16	20 555 137.97
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattaches		15 659 067.45	15 454 953.57
Impots		6 724 742.41	2 575 166.91
Autres dettes		14 166 394.76	11 760 176.57
Tresorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		36 550 204.62	29 790 297.05
TOTAL GENERAL PASSIF		359 794 084.04	361 059 063.21

قائمة الملاحق

ENAMARBRE -Unité GUELMA
098321010010161

الملحق رقم (11)

Date : 31/12/2017

Heure 11:10:25

Utilisateur UG

COMPTE DE RESULTAT

Priode du : 01/01/2017 Au : 31/12/2017

Type Edition : DEFINITIVE

	NOTE	N (2017)	N-1 (2016)
Ventes et produits annexes		112 022 989.08	121 379 491.86
Autres Prestations de Services			
Variation stocks produits finis et en cours		-26 402 259.68	-11 339 159.43
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
Cessions matières premières Faites		-1 369 843.30	-3 661 603.05
Cessions matières premières Recues		-33 777 586.25	-38 524 316.71
Cessions produits Finis Faites			
Cessions produits Finis Recues			
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		118 028 472.35	144 903 046.09
Achats consommés		19 734 527.46	18 698 804.43
Cessions Charges Faites / services EX et autres			
Cessions Charges Recues / services EX et autres			
Services extérieurs et autres consommations		8 181 513.83	6 799 556.79
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		27 916 041.29	25 498 361.22
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		90 112 431.06	119 404 684.87
Charges de personnel		60 354 072.44	65 556 162.26
Cessions Charges du Personnels Faites			
Cessions Charges du Personnels Recues			
Impots , Taxes et Versements Assimil,s		1 227 593.12	1 341 544.85
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		28 530 765.50	52 506 977.76
Cessions produits opérationnels Faites		405 881.79	695 189.78
Autres produits opérationnels		281 953.60	257 243.94
Autres charges opérationnelles			
Cessions charges opérationnelles Recues			
Dotations aux amortissements , provisions et pertes de valeur		14 111 708.44	16 437 032.87
Reprises sur pertes de valeur et provisions		893 925.20	5 511 222.97
Cessions Charges Communes Faites			
Cessions Charges Communes recues		18 653 763.94	10 592 411.91
V - RESULTAT OPERATIONNEL		34 090 674.39	52 611 525.61
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER			
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)		15 436 910.45	42 019 113.70
Impots exigibles sur résultats ordinaires			
Impots différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		86 920 536.39	116 246 745.18
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		122 545 132.83	119 682 757.05

قائمة الملاحق

VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-35 624 596.44	-3 436 011.87
Eléments extraordinaires (produits) (... préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (... préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-35 624 596.44	-3 436 011.87

قائمة الملاحق

UNITE GUELMA
Exercice 2018

الملحق رقم (12)

DATE: 11/08/2020
HEURE: 11:05
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
<u>ACTIFS NON COURANTS</u>					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		90 314 500,00	236 900,00	90 077 600,00	
Immobilisations corporelles		603 686 446,29	340 445 367,78	263 241 078,51	
Terrains		18 090 000,00		18 090 000,00	
Bâtiments		203 714 234,55	149 482 513,36	54 231 721,19	
Autres immobilisations corporelles		381 882 211,74	190 962 854,42	190 919 357,32	
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		1 949 623,47		1 949 623,47	
Immobilisations financières		60 696,20		60 696,20	
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		60 696,20		60 696,20	
Impôts différés actif		6 406 426,02		6 406 426,02	
TOTAL ACTIF NON COURANT		702 417 691,98	340 682 267,78	361 735 424,20	
<u>ACTIF COURANT</u>					
Stocks et encours		71 215 755,25	1 232 786,25	69 982 969,00	
Créances et emplois assimilés					
Clients		19 108 334,00	3 072 815,79	16 035 518,21	
Autres débiteurs		723 336,05		723 336,05	
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		5 975 595,51		5 975 595,51	
TOTAL ACTIF COURANT		97 023 020,81	4 305 602,04	92 717 418,77	
TOTAL GENERAL ACTIF		799 440 712,79	344 987 869,82	454 452 842,97	

قائمة الملاحق

UNITE GUELMA
Exercice 2018

DATE: 11/08/2020

HEURE: 11:05

PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-18 996 289,24	
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		402 168 934,41	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		383 172 645,17	
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		25 247 853,25	
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		25 247 853,25	
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		21 297 266,84	
Impôts		8 943 951,12	
Autres dettes		15 791 126,59	
Trésorerie			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		46 032 344,55	
TOTAL GENERAL PASSIF		454 452 842,97	
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

قائمة الملاحق

TE GUELMA
exercice 2018

الملحق رقم (13)

HEURE: 11:06
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >

Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Revenus d'affaires		117 115 720,25	
Diminution stocks produits finis et en cours		-10 923 232,92	
Participation immobilisée			
Dotations d'exploitation			
PRODUCTION DE L'EXERCICE		106 192 487,33	
Produits consommés		45 703 779,53	
Charges extérieures et autres consommations		8 648 761,80	
CONSOMMATION DE L'EXERCICE		54 352 541,33	
VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		51 839 946,00	
Salaires de personnel		58 082 410,12	
Impôts, taxes et versements assimilés		1 565 119,85	
EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-7 807 583,97	
Produits opérationnels		2 646 056,94	
Charges opérationnelles		835 836,86	
Dotations aux amortissements et aux provisions		19 405 351,37	
Dotations sur pertes de valeur et provisions			
RÉSULTAT OPERATIONNEL		-25 402 715,26	
Revenus financiers			
Charges financières			
RÉSULTAT FINANCIER			
RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-25 402 715,26	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-6 406 426,02	
PL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		108 838 544,27	
PL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		127 834 833,51	
RÉSULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-18 996 289,24	
Revenus extraordinaires (produits) (à préciser)			
Charges extraordinaires (charges) (à préciser)			
RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE			
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		-18 996 289,24	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
RÉSULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى مساهمة تحليل الميزانية وجدول حساب النتائج في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الوطنية للرخام، باعتبار أن التحليل المالي هو عبارة عن آلية تسمح بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة وتنميتها وتعزيزها ونقاط الضعف ومعالجتها، باستخدام مؤشرات والتي من بينها النسب والتوازنات المالية، بحيث تكتسي هذه المؤشرات أهمية كبيرة لدى المسيرين داخل المؤسسة، التي تستمد مدخلاتها من الميزانيات وحساب النتائج، وبعد أن قمنا بدراسة ميدانية في المؤسسة الوطنية للرخام توصلنا إلى أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يحدد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ومدى قدرتها على تسديد ديونها، وأنه يساعد على اتخاذ القرارات المالية الصحيحة، وبناء خطط مستقبلية حول مدى نمو وتطور المؤسسة واستمراريتها.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التحليل المالي، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي، النسب المالية.

Résumé :

Cette étude a pour objectif de mettre en exergue la contribution de l'analyse du budget et le tableau des calculs des résultats dans l'évaluation de la performance financière de l'entreprise nationale du marbre. Considérant que l'analyse financière est un moyen qui permet d'évaluer la situation financière de l'entreprise et de connaître les points forts ou les atouts et par la même les développer et les consolider. Cependant, dévoiler aussi les points faibles et y remédier en utilisant certains indices parmi lesquels les pourcentages et les équilibres financiers car ces indices sont d'une importance capitale au niveau des gérants au sein de l'entreprise dont les revenus parviennent du budget et des tableaux des calculs et des résultats. Et après avoir effectué une étude sur le terrain sise l'entreprise nationale du marbre, nous sommes parvenus aux L'évaluation de la performance financière indique la situation réelle de l'entreprise et sa capacité à rembourser ses dettes ,Elle aide à prendre des décisions adéquates et l'établissement des projets futurs quant au développement de l'entreprise et sa prospérité.

Légende : Les listes financières, L'analyse financière, La performance financier , L'évaluation de la performance financière, Les pourcentages financiers.